Distr.: General

E/ECA/COE/32/5
15 March 2013

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء
الاقتصاد والمالية

أبيدجان ، كوت ديفوار
٢١ — ٢٤ آذار /مارس ٢٠١٣

التقرير السنوي لعام ٢٠١٣

للحصول على هذا المنشور أوغيره من المنشورات، يرجى زيارة الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأفريقيا على العنوان التالي: **www.uneca.org**

أو الاتصال بالعنوان التالي:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
Economic Commission for Africa

P.O.Box 3001
Addis Ababa
ETHIOPIA

الهاتف: ٢٥١١١٥٤٤٩٩٠٠
الفاكس: ٢٥١١١٥٥١٤٤١٦
البريد الإلكتروني: ecainfo@uneca.org

المحتويات

مقدمة بقلم الأمين التنفيذي ..... ب

الفصل الأول –استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١٢ ..... ١

ألف – تطورات الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا ١
باء – الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٢ ..... ١
جيم – اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١٢ ..... ٦
دال - توقعات النمو في أفريقيا ٨
هاء - الاستنتاجات ٩

الفصل الثاني- موجز الأنشطة والنتائج البرنامجية ١١

ألف - تحليل الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والتنمية الاقتصادية ١١
باء – الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ١٣
جيم - الحوكمة والإدارة العامة ١٤
دال - تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ١٦
هاء - التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتجارة ١٨
واو – المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية ٢١
زاي – الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية ٢٣
حاء – تخطيط التنمية وإدارتها ٣١
طاء - الإحصاءات ٣٢
ياء - التنمية الاجتماعية ٣٤
كاف – برامج أخرى ٣٥

الفصل الثالث – القضايا الناشئة عن اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ٣٩

الف - الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة قيد الاستعراض ٣٩
باء - استعراض أولي للاجتماعات المقررة ٤٨

الفصل الرابع - تعزيز إدارة البرامج والموارد من أجل تحقيق نتائج أفضل ٥١

ألف- تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج ٥١
باء- تحسين خدمات الدعم من أجل تنفيذ البرامج بفعالية ٥٢
جيم- تعزيز الشراكات والتعاون التقني **٥٣**

مقدمة بقلم الأمين التنفيذي

كارلوس لوبيس
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

يستعرض هذا التقرير السنوي، المقدَّم إلى الدورة السادسة والأربعين للجنة/ مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الفترة من نيسان/ أبريل ٢٠١٢ إلى آذار/ مارس ٢٠١٣. ويقدِّم التقرير لمحة عامة موجزة عن أهم الأنشطة والاتجاهات والأحداث والإنجازات البرنامجية التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال العام الماضي في إطار ولايتها واسعة النطاق المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا. وقد تميزت الفترة التي يستعرضها التقرير بإحراز التقدم وكذلك تعميق الجهود التي تستهدف إحداث التحول في الدول الأعضاء ومرحلة الانتقال والإصلاح في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمر الذي يمثل في حد ذاته عنصرا هاما من عناصر الاستجابة للتغيرات التي شهدتها الدول الأعضاء.

ويتمثل أحد أهم الاتجاهات الواعدة التي طبعت العام الماضي في الأداء الاقتصادي الذي حققته المنطقة. ذلك أن أفريقيا رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي قد سجلت معدل نمو بلغ ٥ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو معدل يزيد كثيراً عن المتوسط العالمي، مما يدل على قدرة القارة الكبيرة على الصمود إزاء عدم اليقين السائدة على الصعيد العالمي. ويساهم الانتعاش القوي من الأزمة الاقتصادية العالمية الذي نجحت القارة في تحقيقه، إلى جانب التقدم الذي أحرزته في الميادين السياسية والاجتماعية، في ظهور روح جديدة يطبعها التفاؤل بشأن آفاق أفريقيا وإمكاناتها. ويجب أن يحتل الحفاظ على هذه الاتجاهات مرتبة مرموقة في سلّم أولويات الدول الأعضاء ومؤسسات مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي يكمن دورها الرئيس في أن تكون مُحفِّزة للتقدم في أفريقيا من خلال مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الإنمائية.

فبالنسبة لمنظمة كاللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يجب أن تواصل الجهود دون كلل او ملل لتحقيق الإصلاح المؤسسي والتجديد، إذا ما أُريد لها أن تظل في صدارة المؤسسات المتميزة على صعدي ابتكارات السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق تحوُّل أفريقيا وتنميتها. وهكذا، فإن أهم دواعي إجراء الإصلاح على الإطلاق هو تصحيح مسار اللجنة ليكون بمقدورها تقديم خدمة رفيعة للدول الأعضاء والمساهمة في عملية نهضة أفريقيا وتحولها. ويتجلى التزام اللجنة بالتجديد المؤسسي في طبيعة الإصلاحات الجارية فيها ونطاقها، وهو موضوع يتناول تقرير منفصل إلى هذا الاجتماع أهم عناصره.

والمجهود المطلوب لإصلاح اللجنة مجهود جماعي، وذلك لأن العديد من أصحاب المصلحة معنيون بهذا الإصلاح. فهو يتطلب دعم الدول الأعضاء وتوفر حسن النوايا لدى شركاء أفريقيا الإنمائيين. كما يتطلب الإصلاح التزام موظفي اللجنة وإدارتها العليا. والعمل بشكل جماعي هو السبيل الذي سيكفل تزويد اللجنة بما يلزم من أدوات جديدة وإعادة تنشيطها لتتبوأ بحق مكانتها في خدمة أفريقيا على نحو أفضل. وكانت إحدى نتائج المشاورات التي أُجريت هي أن الدول الأعضاء قد أعربت مجدداً عن عمق ارتباطها باللجنة الاقتصادية لأفريقيا. فاللجنة ما وجدت إلا لخدمة الدول الأعضاء بأمانتها التي تتخذ من الابتكار واستباق الأحداث وسيلتين للاستجابة لاحتياجاتها في ظل سياق يتغير باستمرار.

وكانت السنة قيد الاستعراض سنة زاخرة بالإنجازات في كافة المجالات الموضوعية العشرة لعمل اللجنة وهي: تحليل الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والتنمية الاقتصادية؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والتجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ والمسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ ودعم الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية؛ وتخطيط التنمية وإدارتها؛ والإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية. وتشمل البرامج الأخرى الدعمَ المقدم على نطاق الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له؛. وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني؛ وحساب الأمم المتحدة للتنمية. ولا يركز هذا الفرع التمهيدي من التقرير إلا على نزر يسير من تلك الإنجازات.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، عملت اللجنة بجد على تقديم الدعم في مجال تصميم السياسات وتنفيذها وتحفيز النقاش بشأن قضايا التنمية الرئيسة التي تهم الدول الأعضاء وذلك من خلال إصدار عدد من التقارير والمنشورات الرئيسية التي شملت التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، والتقرير التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا، وتقرير الحوكمة الأفريقية، وأيضاً من خلال تنظيم منتديات وحلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات للخبراء، وتقديم المساعدات التقنية إلى الدول الأعضاء بشأن مجموعة كبيرة من المواضيع وتعزيز التعاون سواء مع المنظمات الأخرى المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة أو مع منظمات غير تابعة لها. وتقدِّم نوعية التحليلات الواردة في هذه

التقارير والأنشطة المعدة وفقاً للسياسات العامة أمثلة إضافية ساطعة على كيفية قيام اللجنة، من خلال ما تقوم به من أعمال، بالاستجابة للتحديات الماثلة أمام تنمية أفريقيا. وما فتئت هذه التقارير تساهم في تحديد شكل السياسات العامة لمختلف مجالات التنمية.

ولا يزال تطوير الموارد الطبيعية وموارد الطاقة الأفريقية وإدارتها يمثل أحد التحديات الرئيسية الماثلة أمام المنطقة. وبغية التصدي لهذا التحدي، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى التنمية الأفريقي الثامن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بأديس أبابا، بشأن موضوع ''إدارة الموارد الطبيعية وتسخيرها لأغراض التنمية في أفريقيا''. وجذب المنتدى، الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الرئيسيين الآخرين، أكثر من ٨٠٠ ممثل عن الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشركاء الإنمائيين والمنظمات غير الحكومية. وانصب التركيز أثناء المناقشات على أهمية إدارة الموارد الطبيعية في عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا من أجل تعزيز النمو والحد من الفقر. وأوجز توافق الآراء الذي اعتمده المنتدى الإجراءات والالتزامات التي ستمكّن أفريقيا من الاستفادة على نحو أفضل من مواردها الأرضية والمعدنية والغابية والسمكية.

وظلت الشراكات موضوعاً دائم الحضور في عملنا. فقد تواصل خلال السنة تعزيز روح التعاون والشراكة التي يسترشد بها عملنا، حيث واصلنا تكثيف جهودنا لإنجاز أنشطة مشتركة مع منظمات أخرى، لاسيما مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، و مع طائفة واسعة من الجهات المعنية. ويمكن العثور على أمثلة عديدة لهذه الشراكة في صلب التقرير.

وثمة عنصر هام من عناصر التعاون المعزز مع المنظمات المنضوية تحت لواء منظومة الأمم المتحدة وهو عملنا المستمر في سياق آلية التنسيق الإقليمي المعززة ونظام المجموعات التابع لها بغية دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وفي هذا الصدد، عُقدت الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، التي شارك في رئاستها السيد السيد يان إلياسون ، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد إراستوس موينشا، نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لاستعراض التقدم المحرز والتحديات الماثلة أمام عمل آلية التنسيق الإقليمية ومجموعاتها المواضيعية التسع. وشكل الاجتماع أيضاً منبرا لإجراء مناقشات بشأن رؤية أفريقيا للمشاورات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥– وهي عملية طالما دعمتها اللجنة منذ إطلاقها سنة ٢٠١٢.

وتواصلت الجهود في السنة الماضية لتعزيز العمليات التنظيمية والإدارية في إطار نظام الإدارة والميزنة القائمتين على تحقيق النتائج، مع التركيز بصفة خاصة على التدابير المتخذة لتحسين تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها، بما في ذلك كفالة الجودة؛ وتحسين معايير الخدمات في مجالات إدارة الموارد البشرية؛ وإدارة المرافق المادية؛ وحشد الموارد من خارج الميزانية وإدارتها. ويركز الفصل الرابع من هذا التقرير على أوجه التقدم الرئيسية المحرزة في هذه المجالات.

وواصلت اللجنة أيضاً خلال السنة الماضية، بذل الجهود الرامية إلى الارتقاء بموقع اللجنة على شبكة الإنترنت، وعززت مساعيها للتواصل مع وسائط الإعلام مما أسفر عنه زيادة كبيرة في تغطية أنشطتنا. وعُدِّل موقع اللجنة على شبكة الإنترنت ليتضمن المزيد من المحتويات الجوهرية بما يضفي على الموقع الجديد مظهراً جذاباً ويجعل تصفحه أسهل بالنسبة للقارئ. وأُعد الموقع باللغتين الإنجليزية والفرنسية ليعبر عن التوجه اللغوي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وما ورد ذكره ليس سوى جزء يسير من الأنشطة العديدة التي اضطلعت بها أمانة اللجنة خلال العام المنصرم لدعم التنمية في دولها الأعضاء. وبما أنه من غير الممكن تغطية جميع الأنشطة في تقرير منفرد، فإن هذا التقرير يكتفي بإلقاء الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت خلال السنة. وفضلاً عما يتضمنه التقرير، يرد سرد أكثر تفصيلاً للأنشطة التي جرى الاضطلاع بها، إضافة إلى النتائج ذات الصلة، في موقع اللجنة على شبكة الإنترنت. http://www.uneca.org/programmes

الفصل الأول

استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١٢

١ – حققت أفريقيا معدل نمو قوي بلغ ٥ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو معدل يزيد كثيراً عن المتوسط العالمي، رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي وتصاعد التوتر وحالة عدم اليقين. وقد ارتكز الانتعاش في العديد من البلدان على مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها زيادة الطلب على السلع الأساسية في السوق الدولية، وارتفاع الطلب المحلي المرتبط بارتفاع مستويات الدخل والتحضر، وتزايد الإنفاق العام على مشاريع الهياكل الأساسية، وزيادة حجم التجارة والاستثمار مع الاقتصادات الناشئة والنامية، وتنامي الاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية وفي بعض البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

٢ – ولا تزال آفاق النمو على المدى المتوسط في أفريقيا إيجابية أيضاً على الرغم من المخاطر الكبيرة التي تتهددها، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية في بعض البلدان، وفوق هذا وذاك، الضعف المتوقع في الأداء الاقتصادي العالمي وتزايد حالة عدم اليقين.

٣ – وعلى الصعيد العالمي، أظهر الاقتصاد العالمي علامات تدل على التباطؤ، مما يهدد وتيرة الانتعاش الذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. فمنطقة اليورو، وهي أهم شريك اقتصادي لأفريقيا، في طريقها إلى ركود آخر مع استمرار المخاوف بشأن الديون السيادية المتصاعدة والقدرة على الاستدامة المالية، في حين شهدت الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند، تباطؤاً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي.

٤ – وعلى الرغم من التنوع الملحوظ في قطاعات السلع الأساسية غير الأولية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات، لا تزال معظم الاقتصادات الأفريقية تعتمد اعتمادا شديداً على إنتاج السلع الأساسية الأولية وتصديرها، دون أن يكون هناك أي قدر يذكر من القيمة المضافة أو روابط بقطاعات الاقتصاد الأخرى في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده.

٥ – ونظراً لهذا الضعف الهيكلي، لم تستطع معظم البلدان الأفريقية ترجمة النمو إلى إيجاد فرص عمالة تتناسب مع ذلك أو تسريع لوتيرة التنمية الاجتماعية. وفي الواقع، كان نمط اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا متبايناً طوال السنوات الأخيرة: فقد استمر حدوث تغييرات ايجابية في معظم المجالات، بيد أن وتيرة التقدم المحرز بطيئة وغير كافية بما يمكّن البلدان الأفريقية من تحقيق أهداف تنميتها الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، لا يزال من غير المرجّح أن تحقق أغلب البلدان معظم الأهداف الإنمائية للألفية في أفق حلول عام ٢٠١٥ كما كان محدداً في البداية.

ألف – تطورات الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

٦ – نما الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٢ في المائة عام ٢٠١٢، مما يشير إلى استمرار التباطؤ حيث انخفض من نسبة ٢,٧ في المائة التي سجلها ي عام ٢٠١١، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى حدوث انخفاض في الطلب العالمي وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وحالة عدم اليقين بشأن 'الهاوية المالية' (حدوث تراجع في عجز الميزانية بسبب انتهاء التخفيضات الضريبية وتخفيض الإنفاق بالتزامن مع ذلك) وسقف الديون في الولايات المتحدة. بيد أنه يتوقع تعزيز الانتعاش العالمي من الأزمة الثلاثية – الأغذية والوقود والمالية – على المدى المتوسط، رغم الانخفاض السلبي.

٧ – وربما تعني التوقعات التي تنبئ بنمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٤ في المائة عام ٢٠١٣ وبنسبة ٣,٢ في المائة عام ٢٠١٤، أن أسوأ مرحلة في أزمة الديون السيادية قد انتهت. ويتوقع أن تعود معظم البلدان متقدمة النمو والبلدان الصاعدة إلى مسارات نموها الإيجابية في المدى المتوسط.

٨ – وتنشأ أهم المخاطر التي تواجهها الاقتصادات العالمية على المدى المتوسط من المصاعب الموجودة في منطقة اليورو، والشكوك بشأن الإصلاحات الضريبية، وخفض الإنفاق، وسقف الدين وارتفاع مديونية الأسر المعيشية في الولايات المتحدة، وضبط الأوضاع المالية في معظم البلدان الصناعية، والتباطؤ الاقتصادي في البلدان الصاعدة وعدم الاستقرار السياسي، خاصة في الشرق الأوسط .

٩ – وبإلقاء نظرة تطلعية إلى المستقبل، يرجَّح أن يؤثر الاقتصاد العالمي الهش وتفشي البطالة في جميع أنحاء العالم تأثيرا سلبياً على أداء النمو في أفريقيا من حيث الطلب على الصادرات والتدفقات المالية إلى القارة على حد سواء.

باء – الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٢

١٠ – تعزز الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا، حيث بلغ ٥ في المائة في عام ٢٠١٢[1] (الشكل ١)، عندما بدأت حدة الاضطرابات والتوترات السياسية في شمال أفريقيا تخف وعاد النشاط الاقتصادي تدريجياً إلى حالته الطبيعية.

[1] شهدت ليبيا انتعاشا قوياً حيث حققت نمواً بنسبة ١٠٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ بعد أن سجلت إنكماشاً نسبته ٦١ في المائة في عام ٢٠١١ بسبب الحرب الأهلية. وبلغت نسبة النمو في أفريقيا بدون ليبيا ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ و٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٤.

١١ - وكانت معدلات النمو في عام ٢٠١٢ قوية في البلدان الغنية بالسلع الأساسية والبلدان غير الغنية بها على حد سواء، وشهدت البلدان المصدرة للنفط ارتفاعاً ملحوظاً لمعدلات نموها، وذلك بفضل زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره. ويقدم الشكل ٢ قائمة بأقوى ١١ بلدا وأضعف ٥ بلدان من حيث الأداء في أفريقيا.

الشكل ١: أداء النمو الاقتصادي في أفريقيا، ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

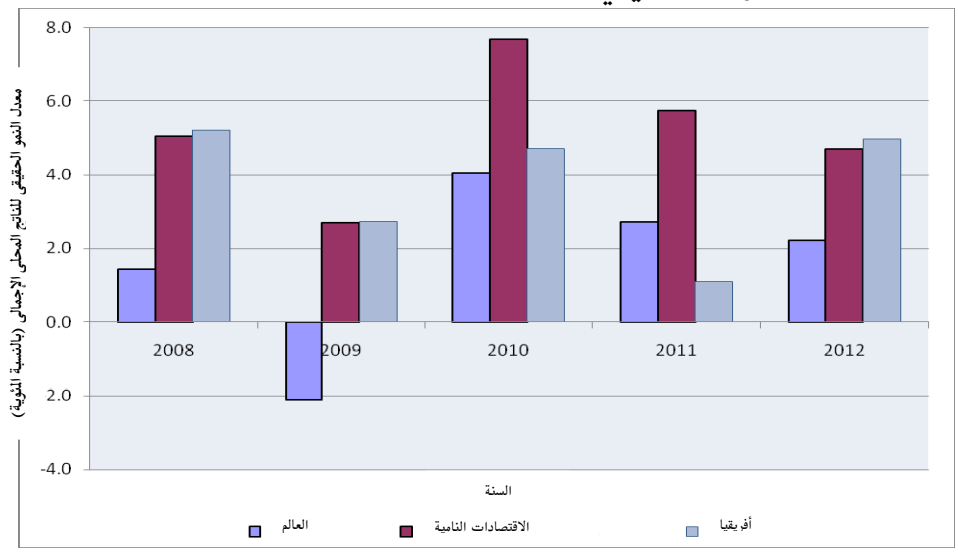

المصدر: *حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٢).*

الشكل ٢: أقوى ١٠ بلدان وأضعف ٥ بلدان من حيث الأداء في أفريقيا في عام ٢٠١٢ (بالنسبة المئوية للنمو السنوي)

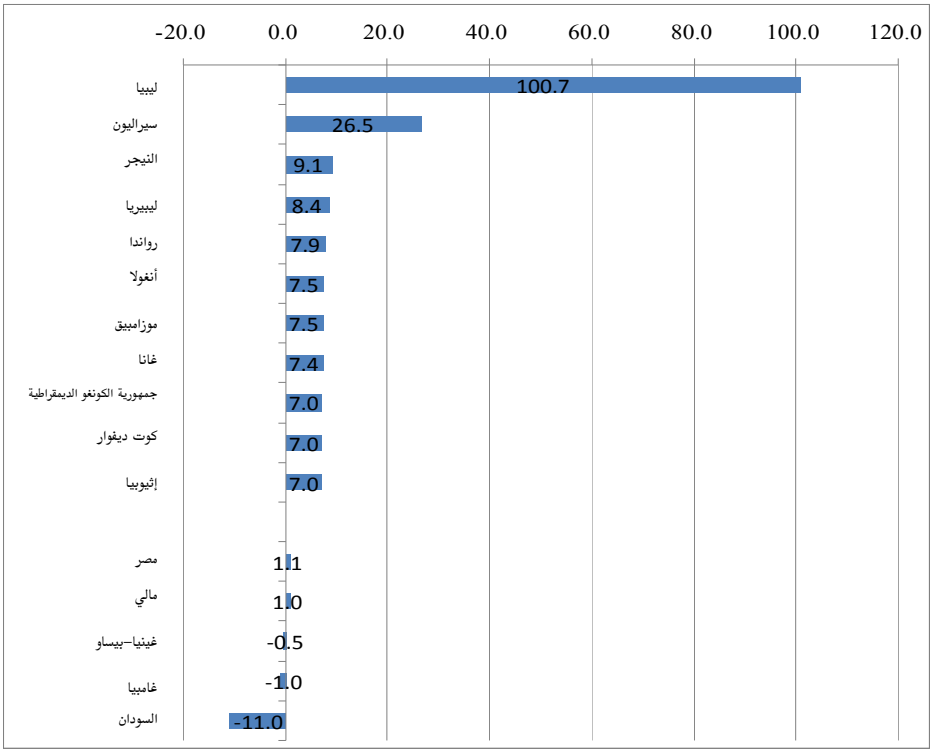

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٢).

١٢ – وظل النمو في جميع أنحاء أفريقيا يستفيد من تحسن إدارة الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة التي ترتكز على تقوية الإنفاق العام، وخاصة على الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي والطلب على الاستثمار، الناجمان عن ارتفاع مستويات الدخل ومعدلات التحضر، في أكثر من ٥٠ في المائة من النمو في العديد من البلدان الأفريقية عام ٢٠١٢.

١٣ – وتُظهر البيانات المصنّفة أن الاستهلاك الخاص كان المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا عام ٢٠١٢، تلاه إجمالي الاستثمار الثابت والاستهلاك الحكومي. وانتعش إجمالي الاستثمار الثابت والصادرات بصورة قوية في شمال أفريقيا عام ٢٠١٢، إلا أن مساهمة إجمالي الاستثمار الثابت في النمو الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي) انخفضت في بقية أنحاء أفريقيا مع تضاؤل الميزانيات الخارجية.

١٤ – وتباينت معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بين البلدان ومجموعات البلدان داخل أفريقيا، إلا أنها ظلت قوية نسبياً في كل من البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط (الشكل ٣). وقد انتعشت البلدان المصدرة للنفط كمجموعة بقوة عام ٢٠١٢ (٦,١ في المائة) حيث طرأ تحسن على الحالة السياسية في بعض البلدان (خاصة في شمال أفريقيا)، وزاد إنتاج النفط (في كثير من البلدان) وظلت أسعاره مرتفعة في الأسواق العالمية.

الشكل ٣: أداء النمو في أفريقيا ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ للبلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة

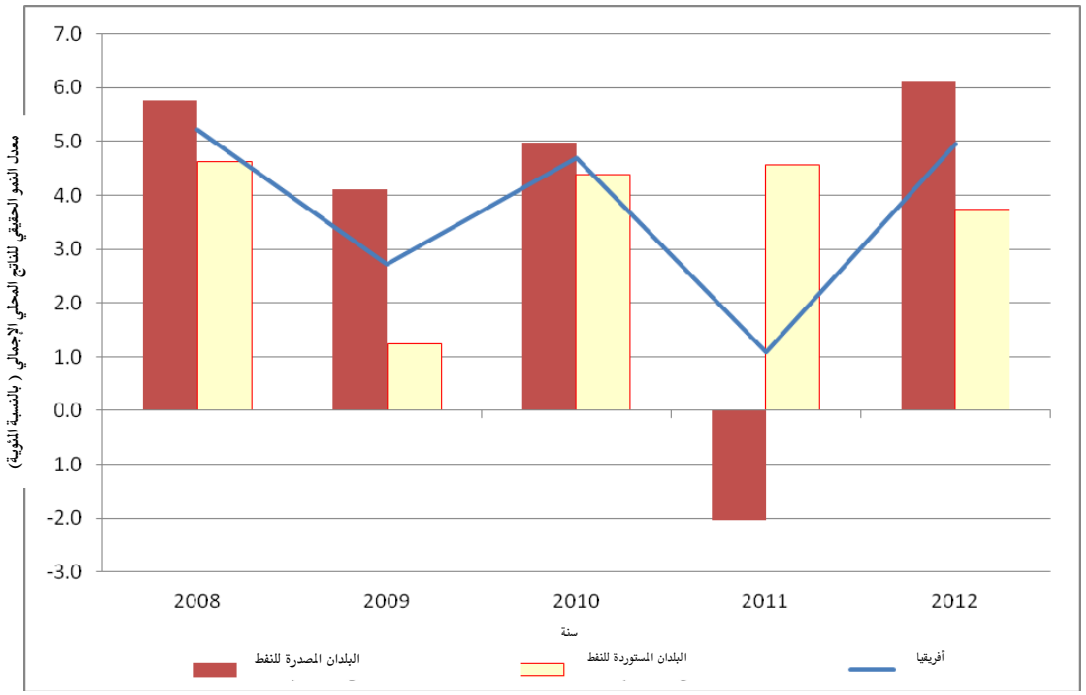

المصدر: *حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٢).*

١٥ – وشهدت البلدان المستوردة للنفط تراجعاً في النمو وصلت نسبته إلى ٣,٧ المائة في عام ٢٠١٢ بعد أن بلغت ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١ . ورغم هذا الانخفاض، حافظت هذه المجموعة على نموها القوي بفضل مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها الطلب القوي على السلع غير النفطية وارتفاع أسعارها، وتحسن الأداء في الزراعة والخدمات والقطاعات الأخرى. وبفضل هذا النمو القوي القائم على سلع غير نفطية، إزداد زخم التنويع الاقتصادي في البلدان الأفريقية.

١٦ – وفي حين تباينت معدلات النمو، فإنها ظلت قوية في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا (الشكل ٤).

الشكل ٤ : أداء النمو في أفريقيا حسب المناطق دون الإقليمية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

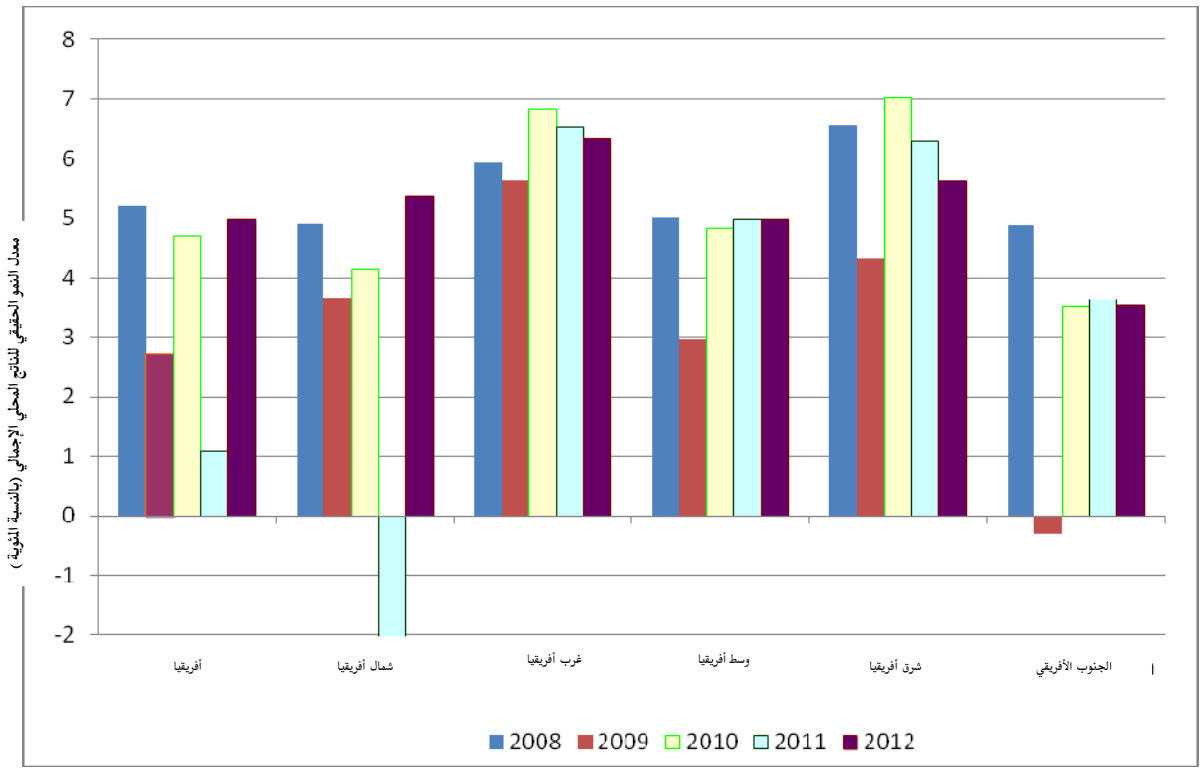

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٢)

١٧ – وبلغ متوسط معدل التضخم في أفريقيا، الذي يقاس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، بانخفاض طفيف عن معدل ٩,٣ في المائة المسجل في العام السابق. وتشمل العوامل الرئيسية لذلك تخفيض سعر الصرف، وارتفاع تكلفة الطاقة، والأحوال الجوية غير المواتية، وتدني إنتاجية المحصول الزراعي. ولكن تفاوتت نسبة التضخم بشكل كبير بين البلدان والمناطق دون الإقليمية الأفريقية.

١٨ – ونظراً للبيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية ومحدودية نطاق الاقتصاد الكلي مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، قام العديد من البلدان الأفريقية بتنفيذ سياسات حذرة في الاقتصاد الكلي في عام ٢٠١٢.

١٩ – وخفت حدة الضغوط الممارَسة على المصارف المركزية لتشديد السياسة النقدية مع بداية انخفاض أسعار السلع الأساسية غير النفطية في بعض البلدان بسبب تحسن معدلات تساقط الأمطار وزيادة الإنتاج الزراعي. وقام كل من المصرف الاحتياطي لجنوب أفريقيا، ومصرف المغرب بخفض أسعار الفائدة من أجل زيادة الطلب وتحقيق النمو على المستوى المحلي (وحدة التحريات الاقتصادية، ٢٠١٢).

٢٠ – وبشكل عام، ظلت البلدان الأفريقية تتبع سياسة مالية توسعية، يدعمها الدخل المتزايد من السلع الأساسية، وتحسين تحصيل الضرائب وإدارتها، مع التركيز الشديد على زيادة الإنفاق العام على الهياكل الأساسية. وتحسّن التوازن المالي إلى حد بعيد بالنسبة للبلدان الأفريقية المصدرة للنفط كمجموعة، حيث انتعش إنتاج النفط مع تحسن الأوضاع السياسية رغم تزايد الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي. بيد أن الموازين المالية للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط تدهورت مع تزايد أسعار الطاقة في السوق العالمية، وارتفاع الطلب على الاستثمار في الهياكل الأساسية، وانخفاض أو ركود المساعدات الإنمائية الرسمية، نتيجة لضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة.

٢١ – وتواصل حكومات عديدة الحفاظ على سياسات مالية تكيفية نتيجة للحاجة الشديدة للاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية وإيجاد فرص العمالة. ومن المتوقع أن تؤدي

الاكتشافات الأخيرة للمعادن في العديد من البلدان الأفريقية إلى زيادة توسيع النطاق المالي، والإنفاق العام في بلدان مثل أوغندا وغانا وكينيا وموريتانيا.

٢٢ - واتسع العجز العام الحالي في أفريقيا من ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، وذلك بسبب تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات. ومع ذلك، تفاوتت أرصدة الحساب الجاري بتفاوت مجموعات البلدان وفرادى البلدان. واستقرت الفوائض في الحساب الجاري للبلدان الأفريقية المصدرة للنفط عند ٢,٢ في المائة، على غرار عام ٢٠١١. بيد أن البلدان المستوردة للنفط شهدت توسعاً في العجز (وصل إلى ٧,٥ في المائة) مع تزايد أسعار النفط في السوق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع فواتير الواردات غير المرنة نسبياً المقترن بتراجع معدلات نمو الصادرات إلى زيادة العجز في الحساب الجاري لكثير من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط.

جيم - اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١٢

٢٣ - سُجلت تغيرات إيجابية في معظم المناطق، ولكن وتيرة التقدم المحرز بطيئة ولا تتناسب مع الخطوات المنجزة على صعيد النمو الاقتصادي. ولا يزال من غير المرجح تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كما كان مقرراً.

٢٤ - وأظهرت البيانات الأخيرة بعض التحسن الطفيف في الحد من الفقر في أفريقيا رغم أن المنطقة لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. وتشير البيانات المتاحة إلى حدوث انخفاض في الفقر بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية المختارة (الشكل ٢).

٢٥ - ويسبب المستوى العالي لعدم المساواة الاقتصادية في إفريقيا في ضعف استجابة الفقر للنمو الاقتصادي. ويرتبط ارتفاع مستوى عدم المساواة بانخفاض معدلات الحد من الفقر(رافاليون ٢٠٠١، وفوسو ٢٠١١). وعلاوة على ذلك، فإن العدد المحدود من العوامل المحركة للنمو في أفريقيا يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وعلى سبيل المثال، تتسم أفريقيا بأعلى قدر من الفوارق الصحية بين الحضر والريف في العالم، حيث يرجح أن تكون فرص حصول المرأة على مساعدة قابلة ماهرة في المناطق الحضرية ضعف ماهي عليه في المناطق الريفية.

٢٦ - وفيما عدا شمال أفريقيا، تحسَّنت الأرقام المسجلة في المؤشر العالمي للجوع في أفريقيا بنسبة ١٨ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١. وجدير بالذكر أن المتوسط الإقليمي يخفي بعض الفوارق البارزة، حيث ازداد المؤشر سوءاً في بعض البلدان، في حين سجل تحسناً كبيراً في بلدان أخرى. وما يزال الجوع يرتبط بالفقر، حيث لا تزال الفرص الاقتصادية المنخفضة في المناطق الريفية تحول دون إحراز تقدم في الحد من الجوع.

٢٧ - وبصورة عامة، استقرت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عند ١٦ في المائة من السكان، ولكن هذا التقدم البطئ المحرز في الحد من الفقر لا يواكبه إحراز تقدم في مستويات التغذية. ويؤثر ذلك على الدخل وغيره من العوامل المرتبطة بالفقر. إذ أن ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها يجعل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين الفقراء أكثر عرضة للفقر. لأن الغذاء يستهلك جزءاً كبيراً من دخل المزارعين ومن ميزانيات المستهلكين الفقراء؛ فالتغيرات الكبيرة في الأسعار لها آثار كبيرة على الدخل الحقيقي. وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن يستثمر المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في تدابير زيادة الإنتاجية في غياب إمكانية التنبؤ بتغيرات الأسعار. وقد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تبني آليات تكيف تؤجل الإنفاق على التعليم والصحة لدى الأسر المعيشية، مما يتسبب في انخفاض عام في الرفاه والتنمية الطويلة الأجل.

٢٨ - وواصلت القارة إحراز تقدم مطرد نحو ضمان تمكين جميع الأطفال من إتمام دورة كاملة من التعليم الابتدائي. وارتفع إجمالي صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا من ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن معظم البلدان تحرز تقدماً ملحوظاً، لا يزال هناك ثمانية عشر بلداً تبعد بأكثر من ١٠ نقاط مئوية عن تحقيق هدف تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

٢٩ - ومع ارتفاع عدد المسجلين بالمدارس، تدهورت نوعية التعليم، كما تتجلى من خلال معدلات الإتمام وإمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية، بما في ذلك الحصول على الكتب المدرسية. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات الانقطاع عن الدراسة مرتفعة للغاية في العديد من البلدان الأفريقية. ومن الضروري أيضاً أن تضع الحكومات الأفريقية ضمن أولوياتها التدريب المهني والتقني الذي يعكس احتياجات سوق العمل في البلد.

٣٠ - وتضم أفريقيا ٢٤ بلداً من البلدان الـ٢٦ في العالم التي تتجاوز فيها معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. ومع ذلك، خفضت أفريقيا وفيات الأطفال لديها بمقدار ضعف المعدل. وينبغي للبلدان الأفريقية أن توسع نطاق تدخلاتها التي تستهدف معالجة الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال وأن تكثف أيضاً الجهود الرامية إلى الحد من وفيات المواليد، من أجل التعجيل بإحراز

التقدم في مجال صحة الطفل. إذ أن انخفاض وفيات المواليد – وهي الوفيات التي تحدث خلال الـ ٢٨ يوماً الأولى للحياة – أبطأ بكثير مما هو عليه بالنسبة للوفيات بين الأطفال الأكبر سناً.

٣١ – ولا تزال صحة الأم تشكل مصدر قلق بالغ في معظم أرجاء أفريقيا. وتظهر أحدث بيانات نشرتها منظمة الصحة العالمية انخفاضاً محدوداً في نسبة الوفيات النفاسية في أفريقيا. بل إن ٣٦ بلداً، من بين البلدان الأربعين المصنفة كبلدان ذات معدل مرتفع للوفيات النفاسية في عام ٢٠١٠، تقع في أفريقيا. وغالبية هذه البلدان إما أنها تشهد حالة نزاع أو تتعافى منه، مما يلقي الضوء على مدى ضعف البلدان في حالات النزاع وما بعده ، والحاجة إلى تحسين الهياكل الأساسية الصحية.

٣٢ – وحققت أفريقيا، تقدماً ملحوظاً في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وانخفض عدد الأشخاص الذين يموتون لأسباب ذات صلة بالإيدز إلى ١,٩ مليون شخص في عام ٢٠١٠، بعد أن بلغ أعلى مستوى به بوفاة ٢,٢ مليون في منتصف العقد المنصرم. ويعني هذا أن جهود الوقاية قد تحسنت بشكل كبير، كما تحسن علاج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وللتعجيل بالجهود المبذولة في هذا الشأن، يجب أن تواصل البلدان الأفريقية التركيز على الوقاية، خصوصاً بين النساء والشباب، واستثمار موارد كافية في علاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٣ – وتشهد مكافحة الملاريا في أفريقيا تقدماً كبيراً. فقد أدت الزيادة في التمويل والاهتمام بمكافحة الملاريا إلى انخفاض الوفيات الناجمة عن الإصابة بالملاريا بنسبة ٣٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وتمثّل استراتيجيات المكافحة، كالرش والاستخدام السليم للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات والتمويل، عوامل حاسمة للمضي قدماً في مكافحة الملاريا. وارتفع عدد الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية بفضل هذه الناموسيات في أفريقيا من ١٠ ملايين شخص في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٨ مليون شخص في عام ٢٠١٠. ومن الضروري الاستمرار في تركيز الجهود على الوقاية، وتوسيع جهود العلاج أيضاً، بما يعود بفوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان الأفريقية. فالواقع أن التقديرات تشير إلى أن تكلفة مرض الملاريا تعادل نحو ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات معدلات الإصابة العالية.

٣٤ – ومازالت معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به مرتفعة وثابتة في معظم مناطق أفريقيا. وهذه المؤشرات الثلاثة هي انعكاس لمؤشرات اجتماعية واقتصادية عديدة لا بد من التصدي لها بقوة من أجل مكافحة السل. وقد أثبتت بعض البرامج مثل ''نظام الدورة العلاجية قصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة''، الذي يشكل الأساس للإستراتيجية العالمية لمنع الإصابة بالسل، نجاحها في ضمان توفير التشخيص والعلاج المناسبين لمرضى السل. وتفوق نسبة نجاح ''نظام الدورة العلاجية قصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة'' إذا نُفذ بشكل جيد ٩٥ في المائة، فضلاً عن أنه يمنع ظهور المزيد من سلالات السل المقاومة لأدوية متعددة.

٣٥ – وتواصل في عام ٢٠١٢ إحراز تقدم نحو تمكين المرأة من خلال وسائل شتى. فالتحاق الفتيات بالمدارس هو أحد المسارات نحو تمكين المرأة من خلال بناء رأس المال البشري، وتعزيز القدرات، ورفع الإنتاجية لزيادة الدخل، وقد قطعت البلدان الأفريقية شوطاً كبيراً على هذا الصعيد، حيث شهد مؤشر التكافؤ بين الجنسين تحسناً في جميع مستويات التعليم . وعلى الصعيد الاقتصادي أيضاً، يجري إحراز تقدم، حيث تشهد الفرص في أسواق العمل تزايداً وتنوعاً. وهناك الآن عدد أكبر من النساء الأفريقيات اللاتي لديهن المزيد من الفرص للحصول على العمل المأجور في القطاع غير الزراعي.

٣٦ – ويجري تمكين المرأة في الساحة السياسية أيضاً. فتمثيل المرأة في البرلمان يشهد تحسناً مطرداً في معظم البلدان. ويرجع ذلك جزئياً إلى السياسات المواتية وإجراءات الدعم أو التمييز الإيجابي مثل اعتماد الأطر القانونية التي تضمن مقاعد للنساء في الهياكل السياسية.

٣٧ – إلاّ أنه يجب مواصلة بذل الجهود، حيث تشهد بعض البلدان ركوداً بل وتراجعاً في بعض المجالات التي سجلت فيها بلدان أخرى أداء جيداً في الآونة الأخيرة. وتعيق مستويات المعيشة تحقيق التكافؤ بين الجنسين، حيث أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين يكون عادة أعلى بين أطفال الأسر الغنية مما هو عليه بين الفقراء؛ ولا تزال معدلات التسرب من التعليم أعلى لدى الفتيات؛ وتحدّ العوائق الثقافية من فرص وصول المرأة إلى أسواق العمل وغيرها من الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي لا غنى عنها لتمكين المرأة.

٣٨ – ولم يترجم النمو القوي الذي شهدته مختلف أنحاء القارة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات القاعدة العريضة اللازمة لانتشال الملايين من الأفريقيين من الفقر والحد من مستويات عدم المساواة العالية التي تعاني منها معظم البلدان. بل على العكس من ذلك، لا تزال القارة تعاني من ارتفاع مستويات البطالة، وخاصة بين السكان الشباب والإناث، وليس هناك سوى فرص محدودة لاستيعاب حديثي الدخول إلى سوق العمل.

٣٩ – ويكسب أكثر من ٧٠ في المائة من الأفريقيين عيشهم من العمالة الهشة، حيث لا تزال الاقتصادات الأفريقية تعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير السلع الأساسية الأولية. ولا تزال الاستثمارات تركز على الصناعات الاستخراجية القائمة على كثافة رأس المال، مع وجود القليل من الروابط بين مدخلات ما

قبل الإنتاج وما بعده وبين بقية قطاعات الاقتصاد. وبالإضافة إلى الإخفاق في تحقيق مستويات النمو المطلوبة للحد من الفقر، اتّسم النمو الذي شهدته أفريقيا في الآونة الأخيرة، والذي استمد قوته الدافعة من قطاعات السلع الأولية، بتدني كثافة العمالة والعجز عن إيجاد فرص العمالة، وارتفاع مستويات عدم المساواة.

٤٠ – ويشهد عدد سكان أفريقيا نمواً سريعاً. وفي نفس الوقت لم يكن الأداء الملحوظ للنمو الاقتصادي خلال العقد الماضي شاملاً بما يكفي، كما فشل في توفير وظائف لائقة بالقدر الكافي. وإجمالاً، فإن الفقر في المناطق الريفية وعدم المساواة في الدخل والبطالة في أوساط الشباب والغموض الذي يكتنف آفاق المستقبل على الصعيد العالمي، لا تزال تثير جميعها تساؤلات بشأن نوعية النمو الذي شهدته المنطقة.

الشكل ٥: نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر أي ١,٢٥ دولار (بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٩) (بالنسبة المئوية)

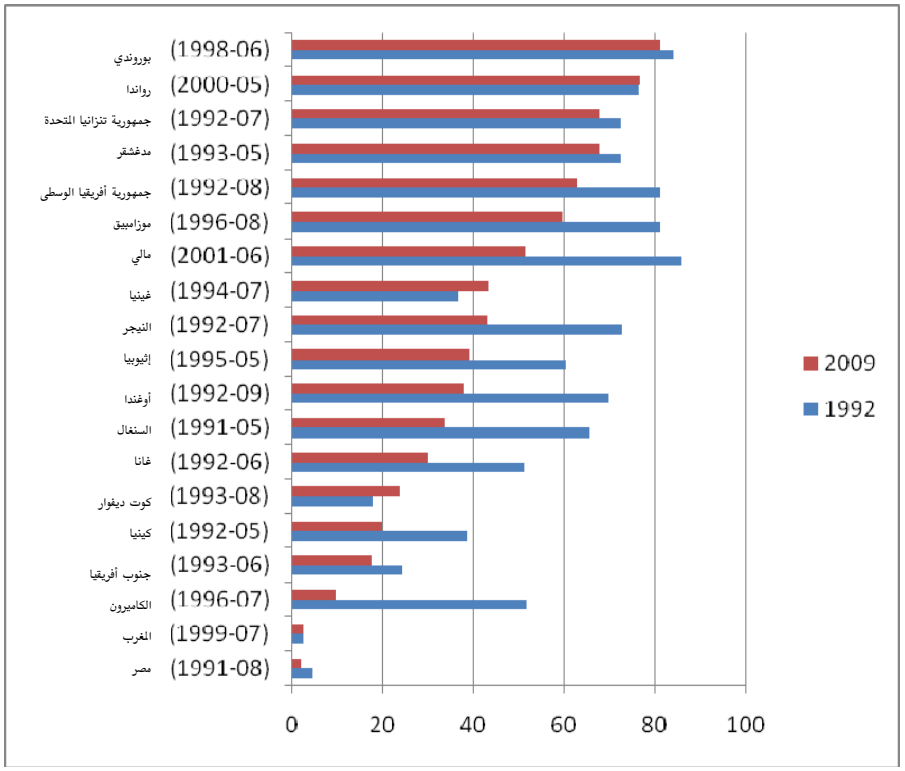

المصدر: البنك الدولي، (٢٠١٢).

دال – توقعات النمو في أفريقيا

٤١ – وما تزال توقعات النمو في أفريقيا على المدى المتوسط إيجابية، حيث يتوقع أن يبلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ و٥,١ في المائة في عام ٢٠١٤. وعلاوة على عوامل النمو الرئيسية التي ارتكز عليها الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٢، ستعزز اكتشافات الموارد المعدنية الحديثة آفاق النمو في القارة، ومن المتوقع أن يظل النمو قوياً في مختلف البلدان والمناطق دون الإقليمية.

٤٢ – وما زال الطلب المحلي القوي، وخاصة الاستهلاك الخاص والمستوى العالي للاستثمار الثابت في الهياكل الأساسية

والصناعات الاستخراجية والإنفاق الحكومي المرتفع، يشكل محركاً هاماً للنمو الاقتصادي في أفريقيا. ومن المتوقع أن يواصل النمو في العديد من البلدان الأفريقية الاستفادة من التوسع في الإنتاج الزراعي والتنوع المتزايد في الخدمات، وخصوصاً الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبناء، والخدمات المصرفية، والصناعات التحويلية. ومع ذلك، سيظل إنتاج السلع الأساسية وتصديرها هما العاملان الرئيسيان اللذان ترتكز عليهما آفاق النمو في أفريقيا على المدى المتوسط.

٤٣ - وتواجه فرص النمو في أفريقيا لعام ٢٠١٣ عدداً من التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية. وتنبع التحديات أساساً من ضعف القدرات المؤسسية والعجز الضخم في الهياكل الأساسية. وإضافة إلى ذلك، تؤدي التفاوتات العالية في الدخل ومعدلات الفقر المرتفعة إلى ظهور توترات سياسية واجتماعية في العديد من البلدان، مثل جنوب أفريقيا، حيث تزايدت اضطرابات العمال. وتشمل المخاطر الداخلية كذلك الغموض السياسي الذي يكتنف الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها في بعض البلدان، والتحديات المتعلقة بالسياسات الداخلية والتغيرات في بيئة الأعمال التجارية. وتمثل النزاعات المسلحة والأضرار المرتبطة بالأحوال الجوية غير المتوقعة مخاطر إضافية في أفريقيا، حيث لا تزال معظم البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة البعلية.

٤٤ - وسيؤثر حدوث أي تباطؤ اقتصادي عالمي كبير على النمو في أفريقيا من خلال عدة قنوات، بما في ذلك أسعار السلع الأساسية والطلب عليها وتدفقات رأس المال. وعلى الرغم من أن التباطؤ الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والنامية قد يعمّق تلك الآثار، فإن استمرار النمو القوي المتوقع في هذه البلدان سيساعد أفريقيا على الأقل على التخفيف من التأثير السلبي للركود في أوروبا، بالنظر إلى تزايد تجارة أفريقيا وعلاقاتها الاستثمارية مع الشركاء من بلدان الجنوب الصاعدة.

٤٥ - ورغم الأفاق الإيجابية، فإن اعتماد أفريقيا المفرط على السلع الأساسية يجعلها عرضة للصدمات السلبية لأسعار السلع الأساسية، وبالتالي تحتاج الاقتصادات الأفريقية إلى إحداث تحول هيكلي وتنويع المنتجات مع إضافة القيمة كوسيلة للتخفيف من التقلبات والتغيرات المرتبطة بالسلع الأساسية الأولية.

هاء - الاستنتاجات

٤٦ - في عام ٢٠١٢، ظل النمو الاقتصادي قوياً في أفريقيا، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي والتوتر وحالة عدم اليقين المتزايدين، مما يعكس المرونة المتزايدة للاقتصادات الأفريقية واستمرار ارتفاع الطلب العالمي على صادرات أفريقيا من السلع الأساسية وارتفاع أسعارها. ولا تزال آفاق النمو على المدى المتوسط إيجابية بالنسبة للقارة، تدعمها العوامل الرئيسية الأساسية التي حركت النمو في عام ٢٠١٢ وعوامل ناشئة مثل الاكتشافات الحديثة للموارد الطبيعية. ومع ذلك، تخضع التوقعات لعدة تحديات داخلية وخارجية، بما في ذلك نقاط الضعف في الاقتصاد العالمي وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات في العديد من البلدان الأفريقية.

٤٧ - وبينما يبدو النطاق المالي محدوداً في بعض البلدان، ما زال ميزان التجارة الداخلية والخارجية للبلدان الأفريقية عموماً في مستويات يمكن تحملها، مما يعني وجود الإدارة الرشيدة للاقتصاد الكلي. ومع ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى المضي في إتباع سياسات الاقتصاد الكلي المعاكسة للدورات الاقتصادية والنهوض بإدارة الاقتصاد الكلي من أجل التخفيف من وقع الصدمات الخارجية على النمو والتنمية الاجتماعية.

٤٨ - بيد أنه يجب على البلدان الأفريقية تفادي النمو الذي لا يحقق المساواة ولا يشمل الجميع، والذي لم يؤد، حتى الآن، سوى إلى زيادة الفقر في المناطق الريفية وتدني نوعية التعليم والخدمات الصحية وغياب فرص العمالة بالنسبة للشباب. فعلى الرغم من النمو الاقتصادي المطرد، ما زال التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية متفاوتاً وبطيئاً.

٤٩ - ومن الضروري إتباع السياسات والتدابير التي تحدث تحولاً هيكلياً في اقتصادات أفريقيا بحيث تنقلها من الاعتماد على السلع الأساسية الأولية والموارد المعدنية إلى التصنيع القائم على السلع الأساسية، إذ أنها تؤدي دوراً محورياً في تعزيز النمو الذي يعود بالنفع على الجميع ويفضي إلى تحويل المجتمعات الريفية التي تعيش على الكفاف إلى مراكز مفعمة بالحياة تزدهر فيها الأعمال التجارية الزراعية؛ كما يؤدي إلى تعزيز سلاسل القيمة؛ وإيجاد فرص العمل لقطاعات واسعة من السكان؛ وتوليد الإيرادات اللازمة لتوسيع نطاق الاستثمارات واستدامتها في القطاعات الاجتماعية.

٥٠ - وتمثل الاستثمارات في مجال التنمية البشرية شرطاً لا غنى عنه لنجاح التحول الهيكلي. فبدون قوى عاملة معافاة ومنتجة، لن تكون السلع المجهزة في أفريقيا قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وبالتالي، يجب أن يعزز صناع القرار النظم الصحية والتعليمية للنهوض برأس المال البشري.

٥١ - وعلى صعيد التدخلات الصحية، ينبغي إعطاء الأولوية للرعاية الصحية الأولية والقطاعات الريفية والضعيفة من السكان. ويجب أن يسعى صناع القرار إلى توجيه نسبة من التمويل الرأسي من أجل تعزيز النظم الصحية. ومن الضروري إيجاد نظام صحي قوي لدعم وتعزيز التدخلات ذات الأهداف المحددة للصناديق الرأسية.

٥٢ - وينبغي للاستثمارات في مجال التعليم أن تركز على زيادة فرص حصول القوى العاملة على المناهج التعليمية وتحسين نوعيتها وفائدتها. وينبغي كذلك توفير وسائل النقل للأطفال في المناطق النائية، والاستثمار في تدريب المعلمين، والعمل بالتشريعات المتعلقة بالزواج المبكر إذ أنها أمثلة للتدابير التي من شأنها تحسين فرص الحصول على التعليم، والحد من معدلات الانقطاع عن الدراسة، والارتقاء بنوعية التعليم في أفريقيا بشكل عام.

الفصل الثاني
موجز الأنشطة والنتائج البرنامجية

٥٣ – يسلط هذا الفصل الضوء على بعض النتائج الهامة التي تحققت خلال برنامج العام الماضي في إطار برنامج من البرامج الفرعية العشرة التي يتألف منها الهيكل البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وهي: تحليل الاقتصاد الكلي والشؤون والمالية والتنمية الاقتصادية؛ الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ الحوكمة والإدارة العامة؛ المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ التجارة والتعاون الإقتصادي والتكامل الإقليمي؛ نوع الجنس ودور المرأة في التنمية؛ دعم الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية؛ تخطيط التنمية وإدارتها: الإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية. وتشمل البرامج الأخرى دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التابعة لها، وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون الفني؛ وحسابات التنمية للأمم المتحدة.

ألف – تحليل الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والتنمية الاقتصادية

٥٤ – استمر عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي في التركيز على البحوث السياساتية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في تعميم وإدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق المزيد من النمو والتنمية المستدامة وتوليد فرص العمل والحد من الفقر لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على ذلك، جرى تنظيم العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي حول ثلاثة مجالات رئيسية هي: تحليل الاقتصاد الكلي؛ والشؤون المالية والصناعة والاستثمار؛ ورصد الأهداف الإنمائية للألفي وأداء أقل البلدان نمواً.

٥٥ – وفي مجال تحليل الاقتصاد الكلي، أجرت الأمانة بحوثاً وتحليلات سياساتية وأعدت تقارير ونظمت وساهمت في العديد من المؤتمرات الرفيعة المستوى وحلقات العمل الرامية إلى بناء قدرات خلال الفترة قيد الاستعراض. وجرى إعداد أهم منشورات اللجنة وهو التقرير الاقتصادي عن أفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي خلال السنة أيضاً. والتقرير، الذي يجري إعداده بصفة مشتركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، موجه إلى صانعي السياسات والخبراء الفنيين والدوائر الأكاديمية والباحثين، وهو تقرير يسترشد به صانعو السياسات الاقتصادية على الصعيد الوطني والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وطبعة عام ٢٠١٣ من التقرير الذي كان موضوعه "*الاستفادة القصوى من السلع الأساسية في أفريقيا: التصنيع من أجل تحقيق النمو وتوفير فرص العمل والتحول الاقتصادي*" وتتناول كيفية استخدام السلع الأساسية التي حُبيت بها القارة لتعزيز إضافة القيمة والنمو وفرص العمل والتحول الاقتصادي. ويوفر التقرير أيضاً استعراضاً للتطورات التي حدثت مؤخراً في الاقتصاد العالمي، كما يبحث التقرير أداء الاقتصادات الأفريقية على صعيد النمو وآفاقها على المدى المتوسط. وسوف يجري إطلاق التقرير رسمياً خلال الدورة السادسة للمؤتمر المشترك للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، المزمع عقده في أبيدجان، كوت ديفوار في آذار/مارس ٢٠١٣.

٥٦ – وعلى غرار ما حدث في السنوات الماضية، ساهمت اللجنة في التقارير الاقتصادية الهامة الأخرى المتعلقة بأفريقيا، بما في ذلك الآفاق الاقتصادية والاجتماعية العالمية، الذي تصدره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وطبعة عام

٢٠١٣ من التوقعات الاقتصادية لأفريقيا، وهو منشور سنوي مشترك لمصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٧ - وواصلت اللجنة عملها بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنتاج ونشر ''*تقرير أفريقيا الإقليمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية*''. وأنصب التركيز الموضوعي لتقرير عام ٢٠١٢ في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا يكتفي التقرير بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الإقليمي بل يناقش كذلك إطار الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ و حظي التقرير باعتراف متزايد على مر السنوات، وقد أشاد به معهد نوردك أفركا كمصدر موثوق للمعلومات والمشورة السياساتية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وهناك أيضاً إحاطة سياساتية مشتقة من التقرير تسلط الضوء على القضايا والاتجاهات الرئيسية فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وهذا المنشور يطرح مجموعة من الخيارات السياساتية لدعم وتسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أمر مفيد بصفة خاصة لأقل البلدان نمواً.

٥٨ - ومع اقتراب الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، تصدرت اللجنة مجموعة من المبادرات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني للتفكير بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لتسريع وتيرة التقدم وتحديد موقف أفريقيا فيما يتصل بالخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ . وفي هذا الصدد، تولت اللجنة، في شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تيسير سلسلة من المشاورات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف صياغة الموقف الأفريقي الموحد فيما يتصل بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يتماشي مع التكليف الصادر عن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، عُقدت ثلاثة اجتماعات دون إقليمية (في أكرا، غانا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١؛ ومومباسا، كينيا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ وداكار، السنغال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛ كما أجرى استقصاء على شبكة الإنترنت للوقوف على أراء مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة وتحديد أولويات أفريقيا في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى نفس المنوال، استجابت اللجنة لطلب من رئيسة ليبيريا جونسون سيرليف، الرئيسة المشتركة لفريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، لتقديم الدعم التقني لعمل أمانة الفريق.

٥٩ - وفي مجال رصد أداء أقل البلدان نمواً، ساهمت اللجنة في التقرير المرحلي السنوي الأول الذي أعده الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً. ويقدم التقرير تحليلاً للتقدم المحرز خلال العام المنصرم كما يبحث الأنشطة التي قامت بها أقل البلدان نمواً وأصحاب المصلحة المختصين الآخرين، ويقدم توصيات سياساتية لتسهيل الانتقال السلس لهذه البلدان ورفع أسمها من قائمة أقل البلدان نمواً.

٦٠ - وثمة نشاط رئيسي جرى في إطار هذا البرنامج الفرعي خلال السنة، وهو عقد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي، الذي نظمته اللجنة بالإشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقدت دورة عام ٢٠١٢ للمؤتمر في كيغالي، رواندا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تحت عنوان '' التنمية الشاملة والمستدامة في عصر عدم التيقن الاقتصادي''. وجمع المؤتمر عدداً من كبار صانعي السياسات في الدول الأعضاء فضلاً عن باحثين وخبراء إنمائيين بغرض المناقشة وتبادل الآراء بشأن بعض أهم التحديات التي تواجه أفريقيا. وشددت المناقشات على أهمية الحكم الرشيد والهياكل الأساسية وتطوير القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية في التصدي للعديد من التحديات التي تواجهها أفريقيا. وقد أضحى المؤتمر السنوي منتدى متميزاً لمناقشة وتبادل الآراء فيما بين صانعي السياسات وممارسي التنمية بشأن القضايا الإنمائية الأفريقية، وأصبح بذلك بمثابة جسر يربط بين توليد المعارف ووضع السياسات في القارة.

٦١ - ولتعزيز قدرات التخطيط الإنمائي في أفريقيا، نظمت حلقة عمل لمخططي التنمية في مومباسا، كينيا في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، تمخض عنها إنشاء شبكة مخططي التنمية. واستجابت اللجنة للعديد من طلبات المساعدة الفنية لتعزيز قدرات التخطيط الإنمائي وبناء القدرات على المديين المتوسط والطويل. وفي هذا الصدد، جرى تقديم المساعدة لحكومات النيجر، وغامبيا، وغانا، وجنوب السودان، وتوغو في وضع أو مراجعة خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٦٢ - واستمرت الأنشطة المضطلع بها في المجالات المالية والصناعة والاستثمار في التركيز على مساعدة البلدان الأفريقية في التصدي لآثار الأزمات العالمية المالية والاقتصادية فضلاً عن تعزيز قدرات الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ السياسات الصناعية وتحسين القدرة التنافسية للقارة على الصعيد الدولي. وفي عام ٢٠١٢، أجريت دراسة بحثية كبيرة تناولت الحلول التمويلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، تناولت البعد الجنساني لتمويل هذه الصناعات. وأجرت اللجنة عدداً من

الأنشطة التي تركز على السياسات القطاعية في مجالات التنبؤ على صعيد الاقتصاد الكلي، وتصميم السياسات؛ والتصنيع؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ وتطوير الأسواق الرأسمالية.

باء — الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

٦٣ - استمر عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي في التركيز على مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة مع التصدي في نفس الوقت لتحديات تغير المناخ.

٦٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، كرّس هذا البرنامج معظم عنايته إلى الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) ومتابعة نتائجه. وعملت اللجنة على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المنظمات الإقليمية والدولية على قيادة عملية إقليمية منطلقة من القاعدة ومتعددة أصحاب المصلحة للإعداد لمؤتمر ريو +٢٠ المعقود في ريو ديجانيرو ، البرازيل، في حزيران/ يونيه ٢٠١٢. وقدمت اللجنة، من خلال لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات، الدعم التقني لفريق المفاوضين الأفريقيين لكفالة أن يتم تمثيل أفريقيا في المؤتمر بصورة كافية على كلا الصعيدين السياسي والفني. وقد نُظمت العديد من الفعاليات الجانبية الداعمة تشمل *يوم أفريقيا* ومعارض مشتركة وجرى توزيع مواد التوعية مثل بيان توافق الآراء الأفريقي لمؤتمر ريو+٢٠ إلى جانب كتيبات ومنشورات بشأن منظورات أفريقيا في المؤتمر بصورة واسعة. ونتيجة لكل هذه الجهود، عالجت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ المعنونة ''*المستقبل الذي نصبو إليه*'' شواغل وأولويات أفريقيا إلى حد كبير.

٦٥ - ولاستهلال عملية تفعيل نواتج مؤتمر ريو +٢٠ دعت اللجنة لعقد اجتماع تنفيذ إقليمي لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ في أديس أبابا. وتشكل نواتج هذا الاجتماع مساهمة أفريقيا الجماعية في الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتعبر الوثيقة عن موقف أفريقيا كما تقدم توصيات بشأن متابعة وتنفيذ النواتج الرئيسية لمؤتمر ريو+٢٠ بما في ذلك إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى يعنى بالتنمية المستدامة وأهدافها والاقتصاد الأخضر.

٦٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكملت اللجنة وضع اللمسات الأخيرة على العدد الرابع من تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا الذي جاء بعنوان ''*إدارة قاعدة الموارد الطبيعية لأفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة*''، واستهلت عملية تحضير العدد الخامس من التقرير الذي يتناول موضوع ''*تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال النمو الأخضر الشامل للجميع*''. وفي إطار هذه العملية وضعت اللجنة مجموعة متكاملة من المؤشرات تتناول مختلف جوانب التنمية المستدامة، الأمر الذي يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. وقد استرشدت مداولات أفريقيا في الإعداد لمؤتمر ريو +٢٠ وخلال المؤتمر بصورة كبيرة بالمساهمة المتمثلة في تحديد وتطوير وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة، الذي تم في إطار تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا.

٦٧ - وأقيمت خلال السنة العديد من الأنشطة لدعم سياسات واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وتخفيفه في أفريقيا. ومن بين هذه الأنشطة عقد ''*المؤتمر السنوي الثاني لتغير المناخ والتنمية في أفريقيا*'' في أديس أبابا يومي ١٩ و٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، الذي تناول موضوع ''*تعزيز المعارف والسياسة والممارسة*''؛ واعتمد المؤتمر العديد من التوصيات الرامية إلى تعزيز وحفز سياسات وأنشطة التكيف والتخفيف إزاء تغير المناخ على مختلف المستويات في أفريقيا. وقدمت اللجنة الدعم التقني لكبار المفاوضين الأفريقيين في الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، خلال عملية صياغة الموقف المشترك لأفريقيا لمؤتمر الدوحة المعني بتغير المناخ المعقود في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢.

٦٨ - ونظمت اللجنة حلقة عمل عن ''*بناء القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث*'' و''*إدارة مخاطر الكوارث*'' في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بهدف تعزيز القدرات بما يمكّن من تعميم الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والتكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات الإنمائية في إطار عمل هيوغو المعني بالحد من مخاطر الكوارث والإستراتيجية الإقليمية لأفريقيا للحد من مخاطر الكوارث. وتم تنظيم حلقة العمل بالتعاون مع المرفق العالمي للحد من مخاطر الكوارث التابع للبنك الدولي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبرنامج الغذاء العالمي، وإستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وشارك في حلقة العمل التي كان الهدف منها تعزيز قدرات وضع السياسات في مجالات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث بما في ذلك إضرار الكوارث وتقييم الخسائر، ما يزيد عن ٥٠ من صناع السياسات والخبراء من مختلف المنظمات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك قامت اللجنة بالعديد من أنشطة بناء القدرات للتكيف مع تغير المناخ وتخفيفه في ١٢ بلداً، بما يشمل إعداد

مذكرات مواضيعية عن آثار تغير المناخ على الموارد المائية لأحواض أنهار الكونغو والنيل وزامبيزي.

٦٩ – وركز عمل اللجنة في مجال تعزيز سلاسل القيمة الغذائية والزراعية الإستراتيجية على النهوض بقدرات صانعي السياسات الأفريقيين في مجال تعميم التدابير السياساتية لوضع وتعزيز سلاسل القيمة في السياسات الزراعية في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نُظمت حلقة عمل للمساعدة في شحذ الوعي وتحسين إلمام صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة بالفوائد المحتملة لإضفاء الطابع الإقليمي على سلاسل القيمة الخاصة بالمواشي والذرة والأرز في منطقتي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). وفضلاً عن ذلك أُبرمت ثلاث شراكات إستراتيجية لتقديم الدعم التقني للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال تطوير سلاسل القيمة. وشملت هذه الشراكات: مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي؛ والمركز الفني للتعاون الزراعي والريفي لأفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي التابع للاتحاد الأوروبي؛ والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية واتحاد مراكز البحوث الزراعية الدولية، (الذي يتضمن المركز الأفريقي للأرز والمعهد الدولي للزراعة المدارية والمعهد الدولي لبحوث الماشية).

٧٠ – واعترافاً من اللجنة بالدور الهام للأراضي وسياساتها في التنمية المستدامة وإحداث التحول في أفريقيا، أجرت العديد من الأنشطة لدعم تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا الأراضي وتحدياتها. وشملت هذه الأنشطة دراسة عن الاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع وإنشاء شراكات إستراتيجية لتعبئة الموارد مع الشركاء الإنمائيين مثل موئل الأمم المتحدة، والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الإنمائي. وتضمنت المواضيع الرئيسية التي تناولتها هذه الأنشطة تعميم قضايا الأراضي في التخطيط الإنمائي، وتعزيز حقوق المرأة في ملكية الأراضي ووضع إطار لتطوير القدرات. وتم كذلك إنتاج تقرير للتقييم الفني عن احتياجات تطوير القدرات في مجال سياسات الأراضي والبرامج الداعمة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٧١ – وتضمنت الأنشطة الهامة الأخرى التي قامت بها اللجنة خلال العام، إعداد دراسة بحثية عن التحول الزراعي والريفي، أُدمجت نتائجها في منشور غير متكرر عُرض في الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة المعقودة في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

جيم – الحوكمة والإدارة العامة

٧٢ – يهدف عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تعزيز واستدامة ممارسات الحكم الرشيد لتحقيق المشاركة العريضة لأصحاب المصلحة في عملية التنمية وتقوية أسس التنمية المستدامة تماشياً مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وللمساعدة في تخفيف هذا الهدف قامت اللجنة بسلسلة واسعة من الأنشطة لدعم تعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا مع التركيز بصفة خاصة على تقوية الإدارة العامة وإدارة القطاع العام لزيادة فعالية تقديم الخدمات؛ والترويج للنهوض بالقطاع الخاص؛ والنهوض بدور وقدرات المجتمع المدني في العملية الإنمائية؛ وتقديم الدعم إلى عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتوطيد ممارسات الحوكمة في أفريقيا.

٧٣ – وجرى إعداد العديد من التقارير والدراسات التحليلية أو استكمالها لدعم تعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض. وتم إصدار الطبعة الثالثة من تقرير الحوكمة الأفريقي بعنوان "*الانتخابات وإدارة التنوع في أفريقيا*" خلال هذه الفترة. وغطى التقرير ٤٠ بلداً أفريقيا وتم جمعه استناداً إلى بيانات مستخلصة من استقصاءات آراء الخبراء، ومناقشات أفرقة التركيز، والتقارير والموجزات القطرية، وتم إنتاجه بدعم فني من اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم من أن الوقت لم يحن بعد لتسجيل الآثار التي خلفها التقرير على الصعيد السياساتي فقد لوحظ انه أستُخدم في مجالات مثيرة للاهتمام. وقد أثرت النتائج والتوصيات التي تضمنها التقرير بشكل كبير المناقشات السياساتية الجارية بشأن قضايا الانتخابات والتنوع والإصلاحات الانتخابية في أجزاء مختلفة من القارة. فعلى سبيل المثال تقوم سيشيل بإجراء إصلاح كبير لنظامها الانتخابي استناداً إلى النتائج الواردة في تقريرها القطري في إطار تقرير الحوكمة الأفريقي الثالث. وفضلاً عن ذلك كانت التقارير القطرية التي تضمنها تقرير الحكومة الأفريقي الثالث في قلب الخطاب السياساتي خلال منتدى الحوكمة الأفريقي المعقود في غابروني في بوتسوانا، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ . واستلهم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أفريقيا لعام ٢٠١٢ الذي جاء بعنوان إدارة التنوع موضوعه من هذا التقرير أيضاً. ومن النتائج الهامة لعمل اللجنة في إعداد التقرير أيضاً أنه أظهر تفاوتات كبيرة في قدرات مؤسسات البحوث الوطنية في البلدان الأفريقية الأربعين التي أجري فيها الاستقصاء، وهو أمر ينبغي التصدي له.

٧٤ - وثمة منشور آخر أُكمل وأُطلق خلال السنة وهو تقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، الذي يقوم بإعداده بصفة مشتركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وجرى عرض النقاط الرئيسية لتقرير عام ٢٠١٢ في اجتماع لجنة توجيه نيباد المكونة من رؤساء الدول والحكومات في قمتها السابعة والعشرين المعقودة في تموز/ يوليه ٢٠١٢، في أديس أبابا. وتم توزيع التقرير على نطاق واسع وتمخض عنه اهتمام كبير من طرف أصحاب المصلحة الرئيسيين تجلي في الدعوات المستمرة بإصدار التقرير سنوياً، بوصفه الآلية الرئيسية للمسؤولية المتبادلة بين البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين. والتقرير هو أيضاً إحدى الإسهامات الفنية الرئيسية في الآلية الجديدة لرصد فعالية التنمية التي اقترحها مكتب المستشار الخاص بشؤون أفريقيا للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٧٥ - وتم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة خلال السنة لدعم مبادرات أفريقيا الرامية لمحاربة الفساد. وشملت تلك المبادرات إعداد أوراق سياساتية فنية، والتعلم من الأقران وتطوير القدرات لدعم تنفيذ البرنامج الإقليمي لمحاربة الفساد في أفريقيا (٢٠١١ - ٢٠١٦). وبالتعاون مع الهيئة الاستشارية المعنية بالفساد التابعة للإتحاد الأفريقي وحكومة رواندا، نظمت اللجنة الأسبوع الدولي لمحاربة الفساد في كيغالي، رواندا، في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأنشأت أول سلسلة على الإطلاق لجوائز مسابقة مقالات مكافحة الفساد الموجهة للشباب. وفضلاً عن ذلك قدمت اللجنة الدعم لعملية إعادة تنشيط الرابطة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لمحاربة الفساد في أفريقيا؛ ويسرت إنشاء شبكة لمؤسسات محاربة الفساد الوطنية في وسط أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. وعلى نفس المنوال، أعدت اللجنة تقريراً سنوياً للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بشأن حالة الفساد في أفريقيا والجهود المبذولة لمحاربته. وجرى إعداد أربعة دراسات فنية رئيسية عرضت للخبراء بغرض تقييمها في آذار/مارس ٢٠١٣: ''*القطاع الخاص والفساد في أفريقيا*'' و''الوسائط الإعلامية وتحدي الشفافية والمساءلة في الحياة العامة في أفريقيا'' و''*نموذج تشريعات مكافحة الفساد في أفريقيا*'' و''*نتائج الدراسات القطرية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في أفريقيا*.''

٧٦ - ونتيجة للعمل الذي قامت به اللجنة على صعيد مبادرات مكافحة الفساد، جرى تعزيز مؤسسات مكافحة الفساد الوطنية والإقليمية كما جرى إنشاء مؤسسات مشابهة. وأفضى ذلك العمل أيضاً إلى تحسن ملحوظ في نوعية ومحتوى تقرير الهيئة الاستشارية لمكافحة الفساد التابعة للاتحاد الأفريقي المقدم إلى أجهزة صنع السياسات بالإتحاد الأمر الذي له تأثير عام يتمثل في تعزيز التدخلات السياساتية الرسمية في مجال مكافحة الفساد. ومع ذلك، هناك حاجة لتحسين التعاون بين الهياكل والمؤسسات الوطنية العاملة في مجال مكافحة الفساد والهياكل دون الإقليمية والإقليمية.

٧٧ - وفي إطار الاستجابة للتكليف الصادر عن المؤتمر المشترك للجنة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لعام ٢٠١١، قدمت اللجنة الدعم لإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، أطلق في شباط/فبراير ٢٠١٢. وأجرى الفريق الرفيع المستوى أولى مشاوراته العامة في كينيا في آب/أغسطس ٢٠١٢، كما نظم أربعة اجتماعات للمتخصصين في الفترة من شباط/فبراير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ونفذت اللجنة العديد من الأنشطة لدعم عمل الفريق الرفيع المستوى، بما في ذلك إعداد ورقة بحثية أساسية بشأن نطاق وحجم التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا؛ وإستراتيجية شاملة للاتصال للفريق فريع المستوى. وأنشأت موقع على شبكة الإنترنت مخصص للفريق الرفيع المستوى كجزء من إستراتيجية الاتصال. وقد تمخض عن عمل الفريق الرفيع المستوى اهتمام هائل من داخل القارة ومن خارجها على السواء بما في ذلك من لجنة توجيه نيباد المكونة من رؤساء الدول، ومنتدى الشراكة الأفريقي واتحاد المحامين الأفريقيين، ومنظمة ترست أفركا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسعت هذه الجهات للتعاون مع اللجنة في عمل الفريق الرفيع المستوى.

٧٨ - وبوصفها أحد الشركاء الاستراتيجيين الداعمين لتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، واصلت اللجنة دعمها للبلدان الأفريقية في مختلف مراحل تنفيذ الآلية. وفي هذا الصدد قدمت اللجنة الدعم التقني لاستعراض وإعداد التقارير القطرية للغابون والسودان وجنوب أفريقيا وتنزانيا. ونظمت اللجنة كذلك حلقة عمل في دومين لايباي، موريشيوس، بالتعاون مع المركز الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، لتسهيل تبادل أفضل الممارسات ومشاطرة المعلومات بشأن مواءمة الخطط الوطنية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مع الخطط الوطنية الموجودة من قبل في إطار الإنفاق المشترك المتوسط الأجل. وبحلول نهاية الفترة قيد الاستعراض، كان عدد البلدان التي انضمت إلى العملية قد بلغ ٣٣ بلداً كما وصل عدد البلدان التي أجرت استعراض الأقران ١٧ بلداً. بيد أن التحديات في مجالات القدرات والتحديات اللوجستية حالت دون قيام عدد كبير من البلدان التي انضمت إلى العملية بالبدء في عملية الاستعراض. وأسهم دعم اللجنة في أفريقيا لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشكل كبير في التحسينات المنهجية في قدرات أمانة الآلية فضلاً عن أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء. وأكدت التقييمات الصادرة عن بعثات

الدعم والاستعراض المكانة الكبيرة التي تحظى بها اللجنة كمؤسسة ذات مصداقية بالنسبة لأمانة الآلية والبلدان المشاركة على حد سواء.

٧٩ - وفي إطار جهودها المستمرة لتعزيز دور المجتمع المدني في تنمية أفريقيا نفذت اللجنة العديد من الأنشطة خلال العام الماضي. وشملت هذه الأنشطة وضع وإدارة بوابة الكترونية يجري في إطارها جمع وفهرسة ونشر المعلومات المستقلة من المصادر المختلفة لفائدة منظمات المجتمع المدني، وتنظيم اجتماع عن ''*السلم والأمن والتكامل الإقليمي في القرن الأفريقي*'' بالتعاون مع حكومة جيبوتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ وطقم أدوات عن منع النزاعات وتسويتها. وفضلاً عن ذلك جرى توفير خدمات استشارية للبلدان الخارجة من النزاعات بغية تعميم مشاركة المجتمع المدني في عملياتها السياساتية. ونظمت اللجنة حلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني بشأن ''*إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في بلدان وسط وغرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية*'' في أبيدجان في نيسان/ابريل ٢٠١٢، شكلت نتائجها إطاراً قوياً وموثوقاً للوسطاء وغيرهم من الأطراف الفاعلة المشاركة في عمليات السلام الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك نظمت حلقة عمل في كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لتوعية منظمات المجتمع المدني بشأن الآلية لاستعراض الأقران. وساهمت اللجنة من خلال هذه الأنشطة الرامية لتطوير القدرات في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٨٠ - وكان الهدف من الأنشطة المضطلع بها في مجال تنمية القطاع الخاص هو المساعدة على الزخم الحالي الذي يشهده النمو والتحول في أفريقيا. وفي هذا الصدد أجرت اللجنة دراسات أفضت إلى إصدار تقريرين تناول التقرير الأول موضوع '' *تعزيز الحوكمة الاقتصادية وإدارة الشركات لتحسين الاستثمار الخاص في أفريقيا*'' بهدف تحسين تدفقات ونوعية الاستثمارات الخاصة. وجاء التقرير الثاني بعنوان ''*بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الموارد للاستثمارات المراعية للمناخ*'' واستكشف هذا التقرير الإمكانيات الضخمة وغير المستغلة لأفريقيا في مجال موارد الطاقة المستدامة لإحداث التنمية الاقتصادية والنمو والتحول للقارة. كما تم تنظيم حلقة عمل عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار المراعي للمناخ، في بريتوريا، جنوب أفريقيا في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/ يونيه ٢٠١٢.

دال - تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٨١ - ركز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي على تحسين قدرات الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات القطاعية الوطنية التي تعزز مساهمة المعلومات والعلم والتكنولوجيا في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي على حد سواء.

٨٢ - وشملت الأنشطة المنفذة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجارة الالكترونية والأطر السياساتية والتنظيمية؛ والحكومة الالكترونية، وشبكات المعارف والابتكارات، ومجتمع المعلومات وحكومة الإنترنت. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت اللجنة دراسة لتقييم رسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها في خمس دول هي: إثيوبيا والكاميرون وغامبيا والمغرب وموزامبيق. واستعرضت الدراسة حالة تنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وأثرها على القطاعات المستهدفة. وإلى جانب ذلك، تم تقديم العون الفني والخدمات الاستشارية السياساتية لحكومات إثيوبيا وغامبيا وسيشيل وتنزانيا وزمبابوي في استعراض واعتماد سياسات وطنية وأطر تنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق خططها وأولوياتها الإنمائية الوطنية الحالية. وبالمثل، دعمت اللجنة مشروعاً خاصاً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفذته حكومة نيجيريا من خلال استقصاء عن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز على الأسر المعيشية والأفراد إلى جانب قطاعات محددة من الاقتصاد، وتم نشر الدراسة كما تم تطوير بوابة الكترونية وطنية مخصصة لهذا الغرض. وقامت اللجنة بالإضافة إلى ذلك بمساعدة الاتحاد الأفريقي في وضع اتفاقية إقليمية بشأن أمن الفضاء الالكتروني، اعتمدها مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي انعقد في الخرطوم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٨٣ - وفي مجال تبادل المعلومات والمعارف تم إنشاء شبكة للمراكز المجتمعية الأفريقية للاتصالات الرقمية في ثمانية بلدان بمشاركة ١٨ مركزاً مجتمعاً و٨ مراكز وطنية ودون إقليمية. وتواصل دعم اللجنة لهذه الشبكة من خلال بناء القدرات وإنشاء منظمات لتبادل المعارف والربط الشبكي، بهدف تحويل هذه المراكز المجتمعة للاتصالات الرقمية إلى مراكز للابتكار. وتم دعم ثلاثة مشاريع ابتكارية خلال العام المنصرم هي: ''*مركز أوغونجا لموارد المجتمع المحلي*'' في كينيا، الذي قام بتطوير رسم خرائط القرى من خلال عملية تشاركية باستخدام التطبيق

الالكتروني المفتوح المصدر (OpenStreetMap) لتصميم خريطة الكترونية لمنطقة أوغونجا؛ ومركز نكازاكي المجتمعي للاتصالات الرقمية في أوغندا الذي قام بتطوير تطبيق للهاتف المحمول يحمل اسم أم فارمر، ويستخدم التطبيق المفتوح المصدر (FrontlineSMS) لإطلاق خدمة تستند إلى الهاتف النقال لتوفير معلومات الأسواق الزراعية والأحوال الجوية للمزارعين؛ ومركز سينغيريما المجتمعي للاتصالات الرقمية الذي أطلق خدمة للمعلومات الزراعية تستند إلى الهاتف النقال وشبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك أنشأت اللجنة عدداً من منتديات المناقشة الالكترونية لتيسير المناقشات التفاعلية بين مختلف أصحاب المصلحة في القارة، ومن أمثلة ذلك منتدى المناقشة المخصص لتسهيل العمل التعاوني للأفرقة المشاركة في تنفيذ برنامج عمل اللجنة؛ والمنتدى الأفريقي لحوكمة الإنترنت (http://dgroups.org/groups/AfIGF) ولائحة المناقشات الإلكترونية المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي (http://www.dgroups.org/groups/ggim_africa).

٨٤ - ونظمت اللجنة، بوصفها أمانة المنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت المؤتمر الأول لإدارة الإنترنت في القاهرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لإعداد موقف أفريقي موحد في المنتدى العالمي لإدارة الإنترنت المعقود في باكو أذربيجان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. وأجريت العديد من حلقات العمل والمعارض لبناء قدرات ما يزيد عن ٨٠٠ من صناع السياسات وأصحاب المصلحة في مجال تطوير مجتمع المعلومات. ووجه مركز تكنولوجيا المعلومات الأفريقي الدعوة إلكترونياً لحضور دورة تدريبية عن التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المجدية، وأستجاب للدعوة ٣٢ مشاركاً من سبع بلدان (جزر القمر، وجيبوتي، وغامبيا ، وكينيا ، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا) أكملوا الدورة وحصلوا على شهادات بذلك.

٨٥ - وتضمن عمل اللجنة في مجال تعزيز الابتكارات: دعم مشروع تجريبي مدته ثلاث سنوات لتطوير المدارس الريفية الإلكترونية في مدارس الكاميرون الابتدائية التي تستخدم اللغات الأفريقية استفاد منه مئات الطلاب الذين يستخدمون أجهزة حاسوب تستعمل اللغات المحلية؛ وتقديم الدعم لخمسة مبتكرين شباب من إثيوبيا والسنغال تلقوا تدريباً داخلياً استغرق ٩ أشهر في معمل الابتكارات (CREATIC4AFRICA) في أسبانيا، حيث عرضوا ابتكاراتهم التي تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال فعالية خاصة نظمتها اللجنة والمركز التقني للمعلومات والاتصالات في حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ وجائزة الابتكار لأفريقيا لعام ٢٠١٢ التي تم فيها تلقى ٤٨٥ طلباً من ٣٨ بلداً في مختلف القطاعات مثل الصحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والأمن الغذائي والتكنولوجيات الخضراء. وتم اختيار فائزين اثنين (من مصر والجزائر). ولا يزال الفائزان والمرشحون الآخرون ومجموعة مختارة من المشاركين في المسابقة يخططون باهتمام الجهات المصنعة الدولية وشركات رأس المال المجازفة ومراكز البحث والتطوير المتخصصة. وشملت المبادرات الأخرى الخاصة بالابتكار التي أطلقت خلال العام مؤشر الابتكار الأفريقي الأول لقياس الأداء على صعيد الابتكار والإمكانيات الموجودة في البلدان الأفريقية؛ وبرنامج تجريبي متعدد السنوات يحمل اسم "*الخبرة الهندسية لتحسين نواتج الرعاية الصحية في أفريقيا*"، يهدف إلى تحسين القدرات الأفريقية المحلية في تركيب الأجهزة الطبية وتعهدها.

٨٦ - وأجرت اللجنة بحوث سياساتية ووفرت المشورة السياساتية والمساعدة الفنية بالإضافة إلى دعم المشاريع التجريبية التي تتناول الاتجاهات الحديثة والناشئة للعلم والتكنولوجيا والابتكار بغرض تحسين قدرات الدول الأعضاء على تسخير هذه الاتجاهات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد جرى تقديم الدعم إلى رواندا لمساعدتها في تعزيز صندوق رواندا لهبات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وشمل ذلك مراجعة الهيكل الإداري للصندوق ومبادئه الإرشادية التشغيلية. فضلاً عن ذلك أُطلقت شبكة صحفيي العلوم في شرق أفريقيا في عام ٢٠١٢ بغرض إيجاد كتلة حرجة من صحفيي العلوم المهرة القادرين على تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وجعلها في متناول الجمهور العريض.

٨٧ - وفي مجال خدمات المعلومات الجغرافية المكانية، واصلت اللجنة دعمها لتطوير وتنفيذ الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية فضلاً عن إدماج هذه الهياكل وسياسات المعلومات الجغرافية المكانية في سياسات وخطط الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات الوطنية. وطورت اللجنة العديد من الموارد المختلفة في مجال المعلومات والمعارف، إضافة إلى تطبيقات وخدمات تهدف إلى إتاحة استخدام المعلومات الجغرافية لأغراض التنمية على المستويات الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. وقامت اللجنة بتحديث عدد من قواعد بيانات المعلومات الجغرافية المكانية الإقليمية بما في ذلك برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا ومركز تبادل البيانات الوصفية؛ ونظام إدارة خاص بالصحة والطوارئ؛ وقاعدة بيانات وبرمجيات الأسماء الجغرافية (GeoNyms) الذي سوف تستخدمه الدول الأعضاء لإدارة المنجم الجغرافي لأسماء الأماكن. وتواصل تنفيذ برنامج الإطار المرجعي الجيوديس الأفريقي في عام ٢٠١٢ بالتعاون مع كبار الشركاء، كما تم استكمال التفاصيل اللوجستية لتنفيذ ٣٠ مستقبلاً للنظم الساتلية للملاحة العالمية مع هيئة المساحة في المملكة المتحدة.

٨٨ - وتم تقديم المساعدة الفنية في مجال المعلومات الجغرافية إلى حكومة غانا لدعم إنشاء النظم الوطنية لعناوين وأرقام الشوارع وإطار السياسة الوطنية لنظم العنونة. وشاركت اللجنة كذلك في العديد من الأنشطة والفعاليات المتعلقة بتطوير وإدارة المعلومات الجغرافية، مثل المنتدى العالمي للمعلومات الجغرافية المكانية المعقود في أمستردام في نيسان/أبريل ٢٠١٢ حيث حصلت على *جائزة القيادة العالمية الفاعلة*.

٨٩ - وفي مجال خدمات المكتبات وإدارة المعلومات، وضعت مكتبة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروعاً مؤسسياً لاستنساخ الوثائق المؤسسي بغرض توفير آليات خارج نطاق الإنترنت لتحديث النسخ المكررة خارج الإنترنت وإتاحتها للجميع، الذي بدأ في المكاتب دون الإقليمية الخمسة وانتقل لاحقاً إلى الجامعات والمؤسسات في مختلف أنحاء أفريقيا. وبالمثل تم إطلاق *مشروع الحصول على المعلومات العلمية والاجتماعية/ الاقتصادية في أفريقيا* لتوفير مركز شامل للموارد والمعلومات العلمية والاجتماعية الاقتصادية للباحثين الأفريقيين وأعضاء الدوائر الأكاديمية والطلاب والاقتصاديين وصناع السياسات وغيرهم من المهنيين. وبوابة المشروع التفاعلية على شبكة الإنترنت متاحة على الموقع (http://askia.uneca.org/askia/). وقدمت مكتبة اللجنة كذلك خدمات استشارية وشرعت في أنشطة لبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال إنشاء المستودعات المؤسسية وترقيم المحتوى المحلي. وأبرمت شراكة تعاونية بين مكتبة اللجنة وشركة (Digital Divide Data) لوضع مستودع جغرافي مكاني يحتوي على ٥٠٠٠ خريطة من وحدة الخرائط السابقة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هاء - التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتجارة

٩٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي في التركيز على تعزيز عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتكامل المادي مع التركيز بصفة خاصة على الهياكل الأساسية وتطوير الموارد الطبيعية تماشياً مع رؤية الاتحاد الأفريقي.

٩١ - وجرى إصدار العدد الخامس من المنشور الرئيسي المعنون *''تقييم التقدم المحرز في تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا''* الذي يجري إعداده بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي كما تم إطلاقه خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٢. وجرى نشر التقرير على المشاركين في القمة كما

جرى توزيعه وسط تغطية إعلامية مكثفة إلى الوزارات الرئيسية في الدول الأعضاء. واسهم العدد الخامس من التقرير في اتخاذ الاتحاد الأفريقي قراراً باعتماد *خطة عمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية* وإنشاء *منطقة التجارة الحرة القارية*. وتم نشر العدد الخامس من التقرير أيضاً في شكل كتيب الكتروني بالإضافة إلى تطبيق يستخدم مع الهاتف النقال وفيلم عن التجارة البينية الأفريقية يساعد في إبراز أفضل الممارسات ورفع مستوى الوعي بشأن التحديات. ولا تزال التغطية الإعلامية لهذا العدد والفيلم الخاص به، الذي وضع في العديد من المواقع الإلكترونية بما في ذلك صفحة إدارة المعارف التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا على شبكة الإنترنت (http://knowledge.africa-devnet.org) وموقع يوتيوب، تعمل على شحذ الوعي لدى الجمهور في مختلف أنحاء القارة، كما اعترف القادة السياسيون بالتقرير كمرجع ودليل لبناء منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق دورة تدريبية على الإنترنت توفر إمكانية التحصيل مجاناً لمحتويات جميع فصول التقرير بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار). وفي تاريخ لاحق من الفترة المشمولة بالتقرير بدأ إعداد العدد السادس لتقرير التكامل الأفريقي الذي سوف يكتمل في النصف الأول من عام ٢٠١٣. ويركز العدد السادس للتقرير على العناصر الرئيسية لخطة عمل الاتحاد الأفريقي الرامية إلى دعم التجارة البينية الأفريقية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية والتعجيل بمواءمة السياسات والتدابير والبرامج والأدوات التجارية، خاصة في المجالات الرئيسية الخاصة بقواعد المصدر؛ وتدابير تيسير التجارة؛ وأدوات النقل؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بالتجارة.

٩٢ - وأجرت اللجنة دراسة استلهمت طلعات الاتحاد الأفريقي في مضاعفة حجم التجارة البينية الأفريقية من مستواها الحالي البالغ ١٠-٢٠ في المائة إلى ٢٠-٢٥ في المائة خلال العقد

القادم، وأصدرت ورقة بعنوان ''*تقرير عن تدفقات التجارة وأنماطها في أفريقيا*'' جرى عرض نتائجها وتوصياتها في اجتماع كبار الموظفين المعقود يومي ٣ و٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في أديس أبابا، وتوفر الورقة معلومات إضافية عن طبيعة ونطاق التجارة البينية الأفريقية مفصلة حسب المنتج والقطاع والبلد، وستعمل، إلى جانب البحث التحليلي الوارد في العددين الرابع والخامس من التقرير، على تعزيز قاعدة المعلومات لدعم التقدم الذي تحرزه القارة نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية والنهوض بالتجارة البينية الأفريقية. وبصفة عامة، سوف تساعد الصورة الكاملة لتدفقات التجارة وأنماطها على تزويد الدول الأعضاء وشركاء أفريقيا التجاريين بالقدرة على صياغة سياسات تجارية سليمة تأخذ في الاعتبار الميزات النسبية التي تزخر بها أفريقيا ومن ثم تعمل على تعزيز التجارة البينية الأفريقية للوصول بها إلى المستويات المستهدفة. وفضلا عن ذلك، جرى استخدام مادة الدراسة ومنهجياتها خلال حلقة العمل التدريبية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في إفريقيا الشرقية والجنوبية بشأن التكامل الإقليمي ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والنقدية التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/ يونيه ٢٠١٢.

٩٣ – وأجرت اللجنة عملاً ميدانياً بالتركيز على تسريع وتيرة إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية، بغرض توثيق بعض أفضل الممارسات الملموسة في المجالات المواضيعية للتجارة وتكامل الأسواق، وحرية حركة الأشخاص، وحق الإنشاء والنقل والاتصالات، ومواءمة الاقتصاد الكلي، في مناطق جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). وتمت فهرسة عدد من أفضل الممارسات وسيجري تبادلها على نطاق القارة بأكملها لمساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الاستفادة من تجارب المناطق الأخرى في الاقتداء بأفضل الممارسات وتكييفها. واستجابة لتوصيات الدورة السابعة للجنة التجارة والتعاون الإقليمي والتكامل المعقودة في أكرا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أجريت دراسة بعنوان ''*التجارة غير الرسمية العابرة للحدود في أفريقيا*''. ويتضمن هذا التقرير توصيفاً لحجم التجارة غير الرسمية العابرة للحدود في أفريقيا ومختلف الأدوات المستخدمة لقياس مساهمتها . وتم عرض نتائج الدراسة في الدورة الثامنة للجنة التجارة والتعاون الإقليمي والتكامل في شباط/ فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا، إثيوبيا. وسوف يؤدي تنفيذ توصيات هذا التقرير إلى إيجاد فرص العمل وسبل كسب العيش للعديد من الأفريقيين، من خلال توفير معلومات دقيقة عن التجارة غير الرسمية العابرة للحدود لتمكين البلدان الأفريقية من استغلال الفرص التي تتيحها الميزة النسبية.

٩٤ – وفي أعقاب التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء المشترك بين اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقية المعقود في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ التي دعت إلى تطوير الطاقة الإحيائية الحديثة، تم إنتاج تقرير عن ''*إطار ومبادئ إرشادية سياساتية للطاقة الإحيائية*'' من خلال عملية تشاورية عريضة وشاملة، كما تم عرضه خلال ''أسبوع الطاقة لعموم أفريقيا'' الذي نظم في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتضمن هذا التقرير إصدار قرارات تخص تطوير الطاقة الإحيائية في أفريقيا، جرى عرضها على الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن الطاقة المعقود في أديس أبابا يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي أيد هذه القرارات. وفي وقت لاحق اعتمدت قمة رؤساء الدول والحكومات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الإطار والمبادئ الإرشادية. وسوف يجري نشر الإطار في موقع الأمم المتحدة إلى جانب مواقع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بجميع لغات الاتحاد الأفريقي (العربية والفرنسية والانجليزية والبرتغالية). ويوفر الإطار أيضاً طقم أدوات لمساعدة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالطاقة الإحيائية.

٩٥ – وعقدت الدورة الثامنة للجنة التجارة والتعاون والتكامل الإقليميين في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٣ وحضرها كبار الموظفين والخبراء من الوزارات المسؤولة عن التعاون الإقليمي والتكامل وممثلون من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسبق انعقاد اللجنة تنظيم حلقة عمل إقليمية عن ''تعميم التكامل الإقليمي في أفريقيا'' حضرها جميع المشاركين في اجتماع اللجنة. وتم خلال حلقة

العمل عرض تقرير عن نتائج دراسة استقصائية مكثفة عن التقدم المحرز نحو تعميم برامج وبروتوكولات ومقررات وأنشطة التكامل الإقليمي في الإستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية للدول الأعضاء. وركّز اجتماع اللجنة على موضوع تعميم التكامل الإقليمي على الصعيد الوطني، كما استعرض التطورات الجارية

في الساحة التجارية الإقليمية والدولية، وسلط الضوء على حالات أفضل الممارسات في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا، وأثنى على برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السابقة والحالية في مجال التجارة والتكامل الإقليمي وناقش أولويات برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٤ – ٢٠١٥. واستعرضت اللجنة، بالتأسيس على مداولات حلقة العمل الإقليمية ودورة اللجنة الخيارات السياساتية، واقترحت عدداً من التوصيات اللازمة لإيجاد الظروف المواتية لتحقيق بيئة تجارية أفضل وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٩٦ – وانطوى العمل الذي قامت به اللجنة من خلال المركز الأفريقي لسياسات التجارة بصفة رئيسية على تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وإجراء دراسات وتقديم خدمات استشارية فنية يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية هي: الأنشطة التي تتم على صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والأنشطة الرامية إلى دعم الدول الأعضاء، والأنشطة المنجزة بالتعاون مع المنظمات مع الشريكة.

٩٧ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدّمت اللجنة خدمات استشارية فنية ونظمت حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة تدريبية أخرى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (ساديك) في مجالات التجارة والبيئة، اتفاقات الشراكة الاقتصادية، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية، والمعونة من أجل التجارة، و قانون النمو والفرص في أفريقيا، وتيسير التجارة وإدارة الممرات، والتجارة والمسائل الجنسانية فضلا عن التجارة الإلكترونية. وشمل التدريب أدوات تحليل الأسواق، وأساليب تصميم النماذج في مفاوضات التجارة، وتصميم وصياغة السياسات التجارية في الدول الأعضاء. ونتيجة للتوعية التي تحققت والمهارات التي تلقاها المشاركون في التدريب قدمت الجماعات الاقتصادية الإقليمية طلبات للحصول على المزيد من البرامج الإلكترونية لتطبيق المنهجيات التي جرى تعلمها. وبالإضافة إلى ذلك تواصل اللجنة دعمها في مجال رعاية البرمجيات من خلال الإقتناء والاشتراكات، لكفالة إنشاء وحدات متكاملة للسياسات التجارية في داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشمل دعم اللجنة إلى الإيكواس والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (ساديك) بشأن تطوير استراتجياتها في مجال المعونة من أجل التجارة، عقد حلقة عمل للتصديق تناولت موضوع ''*الدراسة الاستعراضية لنموذج الإعمال لمجموعة ممر خليج والفيس بوصفها نموذجاً لاستدامة مؤسسات الممرات*'' عقدت في الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ في والفيس بى، ناميبيا . وأفضت الآراء التي تولدت من خلال العروض والمناقشات إلى إصدار توصيات للمتابعة من خلال التحالف الأفريقي لإدارة الممرات، الذي تدعمه اللجنة.

٩٨ – وبناء على طلب قدمته هيئة كهرباء ليسوتو للحصول على دعم اللجنة المالي والفني، نُظمت حلقة عمل قطرية عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الطاقة المتجددة في ليسوتو في ماسيرو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وسوف تستفيد من المعارف التي وفرتها حلقة العمل منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تعاني من تزايد العجز في الطاقة لديها، نظراً إلى أن نتائج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنها أن تساهم في التكامل الإقليمي من خلال تجميع موارد الطاقة عبر الحدود والاتجار فيها. وفضلاً عن ذلك قدمت اللجنة الدعم التقني لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (ساديك) في تطوير الإطار الاستراتيجي للتجارة الإلكترونية لديها الذي أعتمد في اجتماع وزراء الجماعة المسؤولين عن الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا البريد والمعلومات والاتصالات. وعقد في بلاكافا، موريشيوس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٩٩ – وقدمت اللجنة الدعم التقني لتطوير استراتيجيات وطنية لتنفيذ "قانون النمو والفرص في أفريقيا" في بعض البلدان المختارة التي استفادت منه مثل بوتسوانا وإثيوبيا. ووصلت اللجنة تقديم الدعم التقني للتحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية في مجالات مختلفة شملت وضع مبادئ إرشادية لتنفيذ النافذة الواحدة في أفريقيا؛ وعقد تدريب عن تيسير التجارة العابرة للحدود من خلال استخدام النافذة الواحدة بالإضافة إلى وضع إطار قانوني لإنشاء التحالف الأفريقي لإدارة الممرات.

١٠٠ – وفي إطار متابعة أول منتدى أفريقي للتجارة عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في أديس أبابا، تم تنظيم المنتدى التجاري الأفريقي الثاني في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. واعتمد المنتدى الثاني إطار التنفيذ الاستراتيجي والتوصيات في أربعة مجالات موضوعية لخطة العمل المعنية لتعزيز التجارة البينية الأفريقية وهي: النهوض بالقدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة، والتجارة والشؤون المالية، والهياكل الأساسية للتجارة إلى جانب إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وشكلت التوصيات المتعلقة بإطار التنفيذ الاستراتيجي لخطة عمل تعزيز التجارة البينية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية جزءاً من برنامج عمل اجتماع وزراء التجارة الأفريقيين المعقود في أديس أبابا في تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٠١ – وبالتعاون مع العديد من المنظمات الشريكة بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومصرف التنمية الأفريقي، أجرت اللجنة العديد ن حلقات العمل والدورات التدريبية عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل حلقة العمل التي تناولت موضوع ''*تعميم البعد الجنساني في السياسات التجارية*'' التي عقدت في أكرا، غانا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ واجتماع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية؛ و*إستراتيجية التجارة الإلكترونية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتعميم السياسات التجارية في خطط التنمية الوطنية*''؛ والعديد من ''*المنتديات التشاورية لسياسات التجارة الوطنية*'' في توغو وكوت ديفوار وتنزانيا وبوروندي وجنوب السودان. فضلاً عن ذلك نظمت حلقة دراسية إقليمية بالتعاون مع معهد غرب أفريقيا للإدارة المالية والاقتصادية تناولت موضوع ''*سياسات غرب أفريقيا في مجال التجارة الدولية والضرائب*''، حضرها ٣٠ من كبار المسؤولين من غامبيا، وغانا، وليبيريا، ونيجيريا، وسيراليون، في مدينة فريتاون، سيراليون، في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٢. كما نظمت حلقة دراسية إقليمية عن ''تنويع الصادرات وتيسير التجارة لتعزيز التجارة البينية الأفريقية'' لفائدة المسؤولين عن التجارة الأفريقية في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

واو- المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية

١٠٢- ما زال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتماشى مع التزاماتها الإقليمية والدولية، يحدد الأعمال التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي. وبناء على الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠١١، شملت المنجزات الرئيسية في عام ٢٠١٢ تفعيل أدوات ومنابر المعارف التي طورها هذا البرنامج الفرعي؛ وإجراء دراسات شاملة بشأن المسائل الجنسانية الرئيسية من أجل توسيع نطاق المعارف المتعلقة بالمسائل الجنسانية؛ وتقديم خدمات استشارية تقنية مصممة خصيصاً للدول الأعضاء.

١٠٣- وواصلت اللجنة تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع وتحليل بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وتعميم وضع نماذج للسياسات الجنسانية، وتطوير وتوزيع أدوات مناسبة فضلاً عن إنشاء منابر يجري من خلالها تبادل المعارف فيما بين الدول الأعضاء.

١٠٤- ودخل تطوير الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية مرحلة جديدة موسعة في عام ٢٠١٢ مع جمع البيانات وتنقيح هذا الصك في ١٤ بلداً، هي: بوتسوانا وبوروندي والرأس الأخضر و (جمهورية) الكونغو وكوت ديفوار وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا وكينيا وملاوي ومالي والسنغال وتوغو وزامبيا. وكانت عملية الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في هذه البلدان شاملة للجميع، حيث جمعت بين المكاتب الإحصائية وإدارات الشؤون الجنسانية والضمان الاجتماعي، ووزارات المالية والعمل والتعليم والتجارة والصحة، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لوضع قاعدة البيانات والمؤشرات والتقرير بصورة جماعية فضلاً عن إنتاج الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية الوطني الخاص بكل منها. ونتيجة لذلك، نفذت غامبيا بعض التوصيات التي نجمت عن الدراسة بشأن تحسين تعزيز عمل الوزارات القطاعية المعنية بالمسائل الجنسانية، في حين استخدمت ملاوي مؤشرات الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية للمساهمة في الأبعاد الجنسانية لاستراتجية النمو والتنمية لملاوي. وقدمت اللجنة أيضاً المساعدة التقنية للجنة المساواة بين الجنسين في جنوب أفريقيا وأصحاب المصلحة فيها بشأن استخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لدعم التنفيذ الفعال لولاية لجنة المساواة بين الجنسين. وقد عزز هذا الدعم التقني قدرة أعضاء هذه اللجنة ومهد السبيل أمام اضطلاع البلد بالمرحلة الثانية من تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. ويسمح هذا الدليل للدول الأعضاء باستعراض وتقييم أدائها في الوفاء بالتزاماتها بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الثغرات الموجودة في السياسات والاستراتيجيات وتحديد هذه الثغرات ومعالجتها.

١٠٥- وفي مجال تعزيز تمكين المرأة، أجرت اللجنة استعراضاً لحالة تنفيذ إستراتيجية متابعة توصيات مؤتمر بيجين بعد مضي ١٥ عاما على عقده لعام ٢٠٠٩ في ٣٠ بلداً. ويشير هذا الاستعراض إلى أنه قد نفذت استراتجيات وطنية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الحد من الفقر وخلق فرص العمل والحماية الاجتماعية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، دربت الكاميرون أكثر من

٩٦٠٠٠ امرأة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار برنامجها ''آفاق ١٠٠٠٠٠ امرأة في عام ٢٠١٢'' وقد أحرزت عدة بلدان تقدماً في توفير التمويل ببرامج المساواة بين الجنسين وصاغت ١١ بلداً سياسات وطنية للمسائل الجنسانية وهي تنفذ ميزانيات تراعي المنظور الجنساني، ومن بينها: مصر وإثيوبيا وغامبيا وكينيا وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والكاميرون وجيبوتي وموريتانيا والمغرب. ويشير هذا الاستعراض أيضاً إلى أن ٤ دول أعضاء هي: المغرب والنيجر وموريتانيا والجزائر وإريتريا، قد استُخدمت أنظمة لتخصيص حصص واتخذت إجراءات إيجابية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الإدارة الوطنية والمحلية.

١٠٦- وقد اضطلع بعدة أنشطة خلال العام لتعزيز المعارف بشأن المسائل الجنسانية وذلك من أجل دعم الدول الأعضاء في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج قطاعية على الصعيد القطري. وقد استخدمت الشبكة الإلكترونية للأجهزة الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية في أفريقيا كأداة لتبادل الممارسات الجيدة والتطورات ذات الأهمية الحاسمة في الأجهزة الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية في ٦ بلدان هي: نيجيريا وكينيا وغامبيا وغانا وزمبابوي ومصر. وهي ما زالت توفر منبراً للتعلم والتبادل المنتظم فيما بين هذه الأجهزة في أفريقيا. وقد أتاح إجراء مناقشات إلكترونية في حزيران/ يونيه ٢٠١٢، بشأن ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية'' للمشتركين فيها من ١٠ بلدان (مصر وإثيوبيا وغانا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا وغامبيا وزامبيا وأوغندا وزمبابوي) تبادل خبراتها وإنجازاتها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة أيضاً تطوير وتوسيع نطاق مرصد حقوق المرأة الأفريقية، وهو أداة إستراتيجية للدعوة تيسر تبادل المعلومات والتواصل فيما يتعلق بقضايا حقوق المرأة في أفريقيا. ويقوم المرصد برصد التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في معالجة حقوق المرأة بما يتماشى مع الالتزامات العالمية والإقليمية. وعقدت في أديس أبابا في تموز/ يوليه ٢٠١٢ حلقة عمل تدريبية لأفرقة الشبكة الإلكترونية الوطنية ومنسقي مرصد حقوق المرأة الأفريقية، وذلك لزيادة الوعي بالكيفية التي يمكن للأجهزة الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية وغيرها من أصحاب المصلحة استخدام هذه الشبكة الإلكترونية والمرصد لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في أفريقيا.

١٠٧- وشملت منتجات المعارف الأخرى التي تم إعدادها ''خلاصة وافية للممارسات الجيدة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني''، التي عرضت الممارسات الجيدة المستقاة من ٦ بلدان، هي رواندا وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة والمغرب والكاميرون، بما في ذلك مبادرة إقليمية للجنوب الأفريقي. وتوضح دراسات الحالة أن من شأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية المحلية وتحقيق اللامركزية أن ينهض بالمساواة بين الجنسين ويحقق نتائج مفيدة خاصة للفقراء. وقدمت كذلك أدلة على جدوى التدخلات العملية التي يمكن للبلدان استخدامها لتعزيز القدرات الجنسانية والمساءلة لدى هياكل الحكم المحلي. وقد تم تحديث وتنقيح دليل عام ٢٠٠٣ بشأن ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإنتاج المنزلي في الحسابات والسياسات والميزانيات الوطنية''، وتمت تجربته في غانا وجيبوتي لإجراء استقصاءات استخدام الوقت لوضع حسابات فرعية ونماذج للاقتصاد الكلي تراعي المنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، تم الأخذ بدليل استقصاءات استخدام الوقت والنماذج الاقتصادية التي تراعي المنظور الجنساني في ٥ بلدان، هي: إثيوبيا وغانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزمبابوي.

١٠٨- وكمساهمة في الأنشطة التي يضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن العنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد المرأة، وضعت اللجنة مخططاً إقليمياً ودراسة بشأن العنف ضد المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في ٨ بلدان، هي: الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والمغرب والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وقدمت التقارير القطرية معلومات عن حجم المشكلة في التجارة عبر الحدود وقدمت بعض التوصيات لمعالجتها. وتم تنظيم اجتماع لفريق خبراء للتحقق من صحة التقرير التوليفي، شارك فيه ٣٨ مشاركاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)؛ ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، ومنظمة أكينا ماما وأفريقيا، ومنظمة سونكي للعدالة بين الجنسين، ومنظمة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة لإقليم أفريقيا)؛ وأوساط أكاديمية؛ وخبراء في المسائل الجنسانية والتجارة، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وسيشكل التقرير الختامي وصحيفة الوقائع المشفوعة به مصدر معلومات للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأداة لصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الإقليمية والوطنية التي تعالج ظاهرة العنف ضد المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في أفريقيا، وهي ظاهرة واسعة الانتشار. وقد نفذت أغلبية الدول

الأعضاء استراتيجيات وطنية ومحلية لمنع العنف ضد المرأة والاستجابة لها، وأخذت زمبابوي بزمام المبادرة في هذا المضمار حيث أنشأت مركزاً رائداً يجمع بين عدة خدمات، تتلقى فيه الناجيات من العنف الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي والقانوني.

١٠٩- وقدمت خدمات استشارية إلى دول أعضاء، بناء على طلبها، للحصول على دعم تقني لاستخدام الأدوات والمنهجيات التي وضعتها اللجنة. وقدمت خدمات استشارية لحكومة بوتسوانا في تعزيز القدرة على صياغة وتنفيذ إطار لإدماج المنظور الجنساني في المالية العامة. وقدمت خدمات استشارية أيضاً إلى أوغندا لوضع الصيغة النهائية لمشروع إطار سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين بشأن تغير المناخ.

زاي- **الأنشطة دون الإقليمية** لأغراض التنمية

١١٠- كثيراً ما تتطلب مواجهة التحديات الخاصة التي تواجهها التنمية في مختلف أنحاء أفريقيا، تركيزاً على الصعيد دون الإقليمي، توفره في اللجنة الاقتصادية المكاتب دون إقليمية الخمسة التي تقع في كل منطقة من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة على النحو التالي: الرباط (شمال أفريقيا)، ونيامي (غرب أفريقيا)، ويايوندي (وسط أفريقيا)، وكيغالي (شرق أفريقيا)، ولوساكا (الجنوب الأفريقي). وتتحدد أعمال المكاتب دون الإقليمية الخمسة حسب الاحتياجات والأولويات المحددة لكل منطقة دون إقليمية. بيد أن الأولوية الرئيسية لجميع هذه المكاتب دون الإقليمية الخمسة تتمثل في تعزيز وتسريع عملية التكامل الإقليمي على الصعيد دون الإقليمي، عن طريق المبادرة بتنفيذ أنشطة تنفيذية توجه نحو تحقيق أولويات محددة لكل منطقة من المناطق دون الإقليمية الخمس، ضمن الإطار العام والأولويات لدى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) التابع له.

١١١- وتعمل المكاتب دون الإقليمية من أجل تحقيق هذا الهدف عن طريق تعزيز الشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

١١٢- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المكاتب دون الإقليمية تعزيز دعمها للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز قدرتها على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متوائمة قطاعية وبشأن الاقتصاد الكلي في مجالات التجارة والهياكل الأساسية وتنمية القدرات البشرية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والزراعة والأمن الغذائي. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، نظمت اجتماعات وحلقات عمل شتى، وقدمت خدمات لها، بما في ذلك الدورة السنوية للجان خبرائها الحكومية الدولية المعنية؛ وشاركت في اجتماعات أجهزة السياسات العامة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية؛ وقدمت المساعدة التقنية، عند الطلب، للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى بشأن المسائل المؤسسية والقطاعية في دعم جهود التكامل. وواصلت المكاتب دون الإقليمية أيضاً العمل كحلقات وصل دون إقليمية لجمع البيانات وإدارة المعارف والتواصل من أجل تعزيز نطاق التوعية التي تقدمها اللجنة.

١١٣- وتقوم المكاتب دون الإقليمية أيضاً بتجميع ونشر تقارير ودراسات بشأن مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، تقدم إلى لجان الخبراء الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت تعزيز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى زادت مشاركتها في الأنشطة التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، حققت المكاتب دون الإقليمية تقدماً في سبيل تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي بما يتماشى مع الولاية التي منحها اجتماع التنسيق الإقليمي لها، بما في ذلك تنفيذ الأنشطة المشتركة التي توافق عليها المجموعات المواضيعية على الصعيد دون الإقليمي.

١١٤- وفي جميع المجالات، كانت الأولوية الرئيسية للمكاتب دون الإقليمية خلال العام الماضي تتمثل في تنفيذ برنامج التعاون متعدد السنوات الذي تمت الموافقة عليه بين المكاتب دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية. ويسلط الفرع التالي الضوء على بعض النتائج التي حققها كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية في سياق البرامج متعددة السنوات.

١- **الأنشطة دون الإقليمية** لأغراض التنمية **في شمال أفريقيا**

١١٥- ما زال برنامج عمل المكتب دون الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا يتشكل نتيجة للآثار التي نجمت عن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي لما يسمى

''الربيع العربي'' في عام ٢٠١١ والكساد الأوربي الذي أثر على أولويات التنمية وأدى إلى انحرافها في منطقة شمال أفريقيا. وعلى ضوء هذا، ما زال عمل المكتب دون الإقليمي يركز على دعم السياسات والأنشطة التنفيذية فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية المتوائمة. وتناولت هذه الأنشطة المجالات دون الإقليمية ذات الأولوية الخاصة بالتكامل الاقتصادي بما في ذلك التعاون بين اتحاد المغرب العربي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وحشد العمال في إطار مغرب متكامل، والتنمية المستدامة، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

١١٦- وفي مجال صياغة السياسات والدعوة، أعد المكتب دون الإقليمي عدداً من التقارير والتحليلات المتعلقة بالسياسات، ساهمت في صياغة توصيات بشأن السياسات ذات الصلة في مجالات التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتوظيف الشباب، والاقتصاد الأخضر، والأمن الغذائي، والتكامل المالي، والانتقال في مجال الطاقة، والمسائل الجنسانية، والحوكمة، التي اكتسبت أهمية ومكانة متزايدة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي حين يعزز المكتب دون الإقليمي التزام الدول الأعضاء بمبادئ التنمية المستدامة وقضاياها ذات الأولوية، يساهم في تحقيق توافق في الآراء والتوصل إلى مواقف وتوصيات محددة لتشجيع التكامل الفعال بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، بما في ذلك البُعد الإنساني. وعلى وجه التحديد، اعتمدت الدول الأعضاء توصيات مبتكرة لمواصلة تنفيذ ذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تحسين معالجة العوامل الهيكلية التي تشكل العوائق الرئيسية أمام تحقيق التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا. ويشمل هذا استراتيجيات وتوصيات تتعلق بما يلي: إطلاق العنان لإمكانات شمال أفريقيا كقطب إقليمي للنمو في أفريقيا؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية في شمال أفريقيا؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتعزيز التكامل المالي والحوكمة الإقليمية؛ وتحويل إمكانات التجارة داخل الإقليم إلى نمو؛ وتحديد أولويات شمال أفريقيا بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠، وحشد الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في المغرب العربي.

١١٧- وساهمت أنشطة المكاتب دون الإقليمية أيضاً في تعزيز التواصل في مجال المعلومات والمعارف مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني واتحاد المغرب العربي ووكالات الأمم المتحدة بما يتماشى مع خطة عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٢. وقد عزز المكتب دون الإقليمي شبكته من الأكاديميين والباحثين والمؤسسات العاملة في مجال التجارة الدولية والنمو والتكامل الإقليمي. وبناء على توصية الدول الأعضاء، أصبحت ندوة البحر الأبيض المتوسط الاقتصادية، التي ساهمت في تبادل المعارف وتحسين فهم المسائل الاقتصادية التي تهم الإقليم، حدثاً سنوياً، هو ''ملتقى'' الخبراء البارزين المهتمين بتنمية هذه المنطقة دون الإقليمية وتفاعلاتها مع غيرها من المناطق دون الإقليمية. وقد ركزت ندوة عام ٢٠١٢ على موضوع، 'التجارة في بلدان البحر الأبيض المتوسط في سياق التحولات السياسية الراهنة: المشاكل والتباشير الواعدة'. وتساهم الندوة في توطيد الصلة بين ممارسي التنمية/ صانعي السياسات والأوساط الأكاديمية في شمال أفريقيا.

١١٨- وأُنشئت ثلاث شبكات جديدة كجزء من منابر المعارف دون الإقليمية في شمال أفريقيا: في مجال الطاقة المتجددة؛ والحماية الاجتماعية؛ والتكامل المالي. وتستخدم جماعات الممارسين هذه كأدوات لتبادل المعلومات والأفكار بين الأعضاء. واستُخدمت هذه المنابر لنشر عدد من التقارير والمواد المعرفية التي أصدرها المكتب دون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب دون الإقليمي باستعراض وتجديد مرصد التكامل الإقليمي التابع له خلال العام، ووضع خطة إستراتيجية ويقوم حالياً بتحديث محتويات المرصد.

١١٩- وفي مجال الشراكات والمشاريع المشتركة، أحرز المكتب دون الإقليمي تقدماً في تعزيز شراكاته مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي وغيره من المؤسسات الإقليمية. وشارك في تنظيم عدة أنشطة في سياق البرنامج المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، بما في ذلك: عقد حلقة عمل معنية بمواءمة التشريعات الحاسوبية في شمال أفريقيا؛ وعقد اجتماع لفريق خبراء معني بالتكامل المالي والحوكمة الإقليمية في شمال أفريقيا؛ واجتماع لفريق الخبراء المعني بحالة الحماية الاجتماعية في شمال أفريقيا في ضوء القضايا الديموغرافية الراهنة؛ واجتماع لفريق خبراء معني بمؤتمر ريو+٢٠؛ وعقد حلقة عمل إقليمية لوسائط الإعلام بشأن تقرير الحوكمة الأفريقي (تقرير الحوكمة الأفريقي الثالث). وشمل اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، مع التركيز على التجارة داخل المنطقة وتقييم الإمكانات التجارية في بلدان المغرب العربي، عقد دورة خاصة بالتكامل الإقليمي شارك فيها موظفو اتحاد المغرب العربي بنشاط. وعلاوة على ذلك، يسر المكتب دون الإقليمي مشاركة موظفين من اتحاد المغرب العربي في العديد من المناسبات الرئيسية التي نظمها مقر اللجنة، بما في ذلك منتدى التنمية الأفريقي الثامن؛ ومشاركة شمال أفريقيا في المؤتمر الإقليمي للإعداد لمؤتمر ريو+٢٠

١٢٠- وساهم المكتب دون الإقليمي بنشاط في أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وخاصة في المغرب ومصر وتونس، مما أدى إلى تقوية شبكة المكتب دون الإقليمي وزيادة أعداد الملمين بعمله مع زيادة تأثيره على الصعيد القطري. وساعدت مشاركته في المساهمة في إضافة منظور دون إقليمي للأطر الوطنية لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون هذا المكتب دون الإقليمي مع المكتب الإقليمي العربي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، في إطار اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات المعنية بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وساعد المكتب دون الإقليمي، بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، الدول الأعضاء في تقييماتها الوطنية للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المؤتمر. وقد أُجري تقييم التنفيذ الوطني لخطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن طريق إجراء استبيان موحد، وكُلف المكتب دون الإقليمي بالمساعدة والمتابعة فيما يتعلق بهذه العملية في أربعة من بلدان شمال أفريقيا. ويتوقع عقد مؤتمر إقليمي للسكان كنتيجة من نتائج عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٢١- وفي مجال بناء القدرات المؤسسية، قدم هذا المكتب دون الإقليمي الدعم التقني للدول الأعضاء فيه من خلال إيفاد بعثات استشارية تقنية مباشرة ومن خلال عمله مع فرق الأمم المتحدة القطرية في الدول الأعضاء السبع في هذه المنطقة دون الإقليمية. وتلقت موريتانيا المساعدة في صياغة إطار مؤسسي متكامل لإنشاء وكالات توظيف خاصة. كما قدمت المساعدة التقنية ائتلاف إلى ''بناء جزائرنا على أساس أفكار جديدة''، وهو ائتلاف يضم منظمات المجتمع المدني الجزائرية العاملة من أجل تحسين الحوكمة في الجزائر، في إعداد تقرير'' الجزائر عام ٢٠٢٠'' الذي أعلن في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. وبناء على طلب حكومة المغرب، تعاون المكتب دون الإقليمي مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا لإجراء استعراض للأداء البيئي وهو يشكل أداة إستراتيجية رئيسية للمغرب اعتمدت مؤخراً ميثاقاً وطنيا للبيئة والتنمية المستدامة. وعقدت أيضاً مشاورات وحلقات عمل تدريبية بشأن إحصاءات وحسابات المياه، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة والوكالة الأوروبية للبيئة، اختير المغرب خلالها في المرحلة التجريبية لتنفيذ النظام المقترح لإحصاءات المياه على الصعيد الوطني.

٢- **الأنشطة دون الإقليمية** لأغراض التنمية **في غرب أفريقيا**

١٢٢- واصل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ النواتج المخططة وفقاً لبرنامج العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ واستجاب لتوصيات الدول الأعضاء كما أعرب عنها في الدورة الخامسة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا. وقد نفذ هذا المكتب دون الإقليمي برنامج عمله بالتعاون مع شركاء إقليميين رئيسيين من بينهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، ومنظمات حكومية دولية، وشركاء تعاون آخرين، بغية تعزيز التنمية والتكامل على الصعيد الإقليمي في غرب أفريقيا.

١٢٣- ونظم المكتب الاجتماع الخامس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية في باماكو، مالي، في آذار/ مارس ٢٠١٢، وحضرته ١١ دولة من مجموع ١٥ من الدول الأعضاء، لاستعراض تنفيذ برنامج عمل هذا المكتب دون الإقليمي وإصدار توصيات لتوجيه برنامج عمل المكتب دون الإقليمي للفترة ٢٠١٢- ٢٠١٣. وقد ركز اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، في جملة أمور، على التنمية الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة، والإمكانات الزراعية لتعزيز النمو والتنمية بما يتماشى مع رؤية الإيكواس لعام ٢٠٢٠. وقد أكد الاجتماع ضرورة الاعتماد على الذات في مواصلة التنمية والتكامل على الصعيد الإقليمي، على الرغم من التوقعات الاقتصادية العالمية، وتصعيد عملية التصنيع لإضافة القيمة إلى السلع الأساسية الأولية الوفيرة في المنطقة. وأكد الاجتماع أيضاً ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية والميكنة لتعزيز خلق فرص العمل (وخاصة للشباب)، والتعجيل بوتيرة الحد من الفقر، وتوسيع نطاق إضافة القيمة ومساهمة القطاع الزراعي في العمالة والنمو الاقتصادي والتكامل على الصعيد الإقليمي. وأكد الاجتماع من جديد على ضرورة قيام الحكومات بتوسيع نطاق الجهود التي تبذلها لتعبئة الموارد المحلية والإقليمية من أجل سد الثغرة في تمويل التنمية.

١٢٤- وحث اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية أيضاً اللجنة وشركاء التنمية الآخرين على دعم تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على جمع البيانات، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والتعاون مع لجنة الإيكواس في دعم الدول الأعضاء لصياغة وتنفيذ سياسات جنسانية وطنية ملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، حث الاجتماع المكتب دون الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي: '١' المساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء على جمع البيانات وتنسيق منهجيات جمع البيانات؛ '٢' والمساعدة في تعزيز الروابط التعاونية مع مجامع الفكر البحثية في هذه المنطقة دون الإقليمية

والعمل بالتعاون معها في تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء؛ '٣' وكفالة نشر التقارير البحثية وتوزيع النتائج على المستخدمين في الوقت المناسب.

١٢٥- ومن أجل تنفيذ المكتب دون الإقليمي لبعض توصيات لجنة الخبراء الحكومية الدولية، نظم حلقة عمل بشأن ''تعزيز نهج سلاسل القيمة في تنمية الزراعة في غرب أفريقيا'' في باماكو، مالي، في آذار/ مارس ٢٠١٢. وتم إعداد منشورَين غير متكررَين عن ''تسخير الإمكانات الزراعية لأغراض النمو'' و ''التنمية والتكامل الإقليمي في غرب أفريقيا: تنمية سلسلة القيمة الزراعية'' وقدتم تقديمهما في حلقة العمل. وأوصت حلقة العمل، في جملة أمور، بضرورة ضمان الإمدادات من المدخلات فضلاً عن عوامل الإنتاج الأخرى مثل المعدات الزراعية؛ واعتماد إصلاحات لتيسير الحصول على الأراضي لمروجي الأعمال الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة بغض النظر عن الجنس؛ وتعزيز تشجيع سلسلة القيمة الزراعية.

١٢٦- وعقد اجتماعان لأفرقة خبراء مخصصة الغرض على التوالي في لومي، توغو، في حزيران/ يونيه ٢٠١٢. وقد ناقش الاجتماع الأول بشأن ''تعزيز قدرة دول غرب أفريقيا على تسخير الطاقة المتجددة لأغراض توفير الإمدادات الكهربائية والحد من الفقر وتخفيف آثار تغير المناخ''، طرائق لتحسين النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاجتماعية ومعالجة اهتمامات البيئية والابتكارات والاستدامة في توليد الطاقة المتجددة واستخدامها. وركز الاجتماع الثاني على ''برامج التكامل الإقليمي ومنهاج المنظمات الحكومية الدولية في غرب أفريقيا للتكامل الإقليمي'' وعالج أيضاً العقبات التي تعترض سبيل التكامل الإقليمي، مثل الحق في الإقامة والمواطنة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

١٢٧- وواصل المكتب دون الإقليمي تقديم الدعم التقني لحكومة النيجر، في بناء القدرات على تصميم إطارها متوسط الأجل وطويل الأجل للاقتصاد الكلي وتحديث الدولة. وتتواكب هذه المساعدة التي بدأت في عام ٢٠١١، مع خطة التنمية الخمسية التي وضعتها الحكومة، وتهدف إلى مساعدة الحكومة على التصدي للفقر وتعزيز البرامج من أجل التنمية المستدامة وتحديث وتحسين تقديم الخدمات عن طريق إصلاح القطاع العام.

١٢٨- وتعاون المكتب دون الإقليمي مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في تنظيم دورتين تدريبيتين لموظفين في حكومة النيجر على وضع إستراتيجية ورؤية للتنمية طويلة الأجل، بالاعتماد على تجارب بلدان مجاورة مثل بنن ومالي، بما في ذلك دعم تجديد الإدارة العامة في النيجر في مجالات إدارة الموارد المالية والبشرية. وتم، بدعم تقني قدمه المكتب دون الإقليمي، وضع إجراءات إطارية ودليل وتم إعلان بدء العمل بهما في حزيران/ يونيه ٢٠١٢.

١٢٩- وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٢، أعلن المكتب دون الإقليمي بدء إصدار نشرة أسبوعية لتعزيز برنامج التوعية العامة الذي يقوم به، لتسليط الضوء على البحوث والمنشورات والتقارير الرئيسية التي يصدرها المكتب من أجل تعزيز الفهم العام لعمل المكتب.

١٣٠- وفي سياق ''توحيد أداء'' اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شارك المكتب دون الإقليمي في عدد من الأنشطة التي تم تنظيمها بالاشتراك مع شعب أخرى في اللجنة، بما في ذلك دعم برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، والآلية الأفريقية استعراض الأقران وأنشطة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية تتصل بتعزيز التكامل الإقليمي وتنفيذ النيباد في غرب أفريقيا. ويتمثل مجال التركيز الرئيسي لعام ٢٠١٢ في تعزيز تنمية سلسلة القيمة الزراعية، وتكلل ذلك بمشاركة المكاتب دون الإقليمية في المؤتمر الدولي المعني ''بسلاسل القيمة من أجل التنمية الزراعية والريفية'' في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، والذي كان يهدف إلى استكشاف تنمية سلسلة القيمة الزراعية من منظور المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا. وشارك المكتب دون الإقليمي أيضاً في المناقشات التي أجريت فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية لأفريقيا بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الدورة الثالثة عشر لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ في أديس أبابا.

٣- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في وسط أفريقيا

١٣١- نفذ المكتب دون الإقليمي لأفريقيا الوسطى التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا العديد من الأنشطة من أجل تنفيذ ولايته بشأن تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وشملت الأنشطة التي اضطلع بها عقد اجتماعين لأفرقة خبراء مخصصة، واجتماع تشاور ومنتدى أيضاً، بناء على طلب من الدول الأعضاء وجماعات اقتصادية إقليمية في إطار

البرنامج متعدد السنوات، وإصدار عدة تقارير، وتقديم خدمات استشارية، ونشر المعلومات والمعارف في وسط أفريقيا.

١٣٢- وعقد اجتماعان مخصصان لأفرقة خبراء أثناء الفترة قيد الاستعراض. وعُقد أولهما بشأن موضوع ''تقييم تيسير التجارة والنقل على طول الممرات في وسط أفريقيا''، في دوالا، الكاميرون، في أيار/ مايو ٢٠١٢. وأتاح هذا الاجتماع فرصة لتبادل الخبرات فيما بين المشتركين فيه بشأن إدارة ممرات النقل العابر، وتحديد العوائق التي تعترض سبيل التجارة داخل الجماعة الاقتصادية الإقليمية، وأكد ضرورة تنفيذ تدابير التيسير الحالية في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأوصى الاجتماع بأن تشترك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تبادل وتعزيز المعلومات، بشأن السلع الأساسية الحالية في مجال التجارة وتعزيز قدرتها فيما يتعلق بمواءمة السياسات والبرامج فضلاً عن توحيد المعايير، وضرورة أن تربط الدول الأعضاء بين شبكات إدارة الجمارك لديها.

١٣٣ - وعُقد اجتماع الخبراء مخصص الغرض الثاني في ليبرفيل، غابون، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، وكان يهدف إلى تقييم تنفيذ البرنامج متعدد السنوات للفترة ٢٠١١- ١٠١٣ لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. واستعرض الاجتماع الأنشطة التي اضطلع بها في سياق البرنامج متعدد السنوات خلال السنة فضلاً عن الإنجازات التي حققتها اللجنة التوجيهية لترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن الارتياح فيما يتعلق بعزم قيادات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على التعاون بين المؤسستين. واقترح الاجتماع إعادة تنشيط آلية رصد البرنامج متعدد السنوات وتوسيع نطاق الشراكة ليشمل أصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة.

١٣٤- وعُقد في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ في ليبرفيل، غابون، اجتماع التشاور الثاني لآلية التنسيق دون الإقليمية بشأن الدعم الذي يقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له في وسط أفريقيا. وأجرى الاجتماع تقييماً لتنفيذ البرنامج الإرشادي المشترك وأوصى بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كي يرصد بدقة أنشطة البرنامج الإرشادي المشترك ويقدم تقريراً عنها؛ وتعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في إطار عملية الترشيد؛ وإنشاء آلية تمويل لآلية التنسيق دون الإقليمية؛ وتعزيز طريقة رصد وتقييم لآلية؛ وتحسين نشر المعلومات عن المشاريع والبرامج التي تضطلع بها الجماعة؛ ومواصلة الدعوة لتعبئة الموارد لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومؤسساتهما المتخصصة. وفيما يتعلق بآفاق التعاون بين آليتي التنسيق دون الإقليمي في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا، أوصى الاجتماع بأن تواصل وسط أفريقيا آلية التنسيق الحالية المعمول بها لديها في حين تعمل غرب أفريقيا على إنشاء آلية خاصة بها.

١٣٥- وأعد المكتب الإقليمي عدة تقارير كوثائق عمل أو كوثائق معلومات أساسية لدعم الأنشطة التي يضطلع بها. وقد شمل ذلك: ''التقرير السنوي عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في الفترة ٢٠١٠- ٢٠١١ والتوقعات لعام ٢٠١٢ في وسط أفريقيا''؛ و ''التقرير عن تحديات الطاقة في وسط أفريقيا''؛ و ''التقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من جداول الأعمال الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في وسط أفريقيا''؛ و ''التقرير السنوي عن حالة تكنولوجيات المعلومات الجديدة لدعم التنمية في وسط أفريقيا''؛ و ''التقرير السنوي عن أعمال اللجنة في وسط أفريقيا''، بما في ذلك حالة تنفيذ البرنامج متعدد السنوات. وأصدر المكتب دون الإقليمي أيضاً منشوره الرئيسي لعام ٢٠١٢ ''اقتصادات وسط أفريقيا''؛ وتقريراً عن تنفيذ نظام المعلومات الإحصائية عن التجارة في المواشي واللحوم والأسماك في وسط أفريقيا؛ والتقرير عن تيسير التجارة والنقل على طول الممرات في وسط أفريقيا. وبالمثل، تم تقديم خدمات استشارية إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وعدة دول أعضاء من أجل تعزيز قدرتها في مجالات سياسة الاقتصاد الكلي، والنقل، والموارد المائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والتنمية والانتعاش في مرحلة ما بعد النزاع، ومكافحة الفساد، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ.

١٣٦- وفيما يتعلق بالاتصالات وإدارة المعارف، واصل المكتب دون الإقليمي نشر المعلومات والمعارف فيما بين المؤسسات الشريكة والدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني وعامة الجمهور عن طريق موقع المكتب على شبكة الإنترنت ومكتبة، ومنابر تبادل المعارف، وتوزيع منشورات اللجنة، ونشر المجلات الفصلية والأسبوعية والتغطية الإعلامية للأحداث الرئيسية التي ينظمها المكتب. وعلاوة على ذلك، أقام المكتب دون الإقليمي علاقة مع الجامعات ومؤسسات التدريب الأخرى التي تشترك في الاستعراض الخارجي لتقارير ومنشورات المكتب، وترسل طلابها للتدريب الداخلي فيه.

١٣٧- ونظم المكتب دون الإقليمي يوم التكامل الإقليمي عن موضوع ''التجارة دون الإقليمية وتطوير الهياكل الأساسية للنقل في وسط أفريقيا'' في دوالا، الكاميرون، في يومي ٣١/ أيار/ مايو و ١ حزيران/ يونيه ٢٠١٢. وكان الهدف من إقامة هذا الحدث هو نشر المعارف عن الوضع الحالي للتكامل الإقليمي في وسط أفريقيا. وأثناء هذا الحدث، نوقشت مسائل شملت تقييم الخطة الرئيسية المتوافق عليها للنقل في وسط أفريقيا: أدوات تمويل التكامل الإقليمي؛ وتنفيذ القرارات التي اعتمدتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز إقامة سوق مشتركة؛ وإستراتيجية مصرف التنمية الأفريقي لدعم عملية التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا. وشدد المشاركون فيه على أهمية الهياكل الأساسية بالنسبة للتنمية وضرورة إشراك القطاع الخاص في خطط تمويل الهياكل الأساسية.

٤- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شرق أفريقيا

١٣٨- خلال الفترة قيد الاستعراض، ركز المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامج عمله على تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز قدرة الدول الأعضاء فيه والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

١٣٩- ونتيجة لأعمال الدعوة التي قام بها المكتب دون الإقليمي على مستوى رفيع لتشجيع الدول الأعضاء فيه على تعميم التكامل الإقليمي على الصعيد الوطني، أصبحت رواندا أول دولة عضو في جماعة شرق أفريقيا تعتمد سياسة وإستراتيجية وطنيتين لتكامل الإقليمي. وواصل المكتب دون الإقليمي تقديم الدعم التقني لوزارة شؤون جماعة شرق أفريقيا في رواندا لتنمية قدرتها فيما يتعلق بمسائل التكامل الإقليمي والترويج على الصعيد الشعبي جدول أعمال التكامل الإقليمي في البلد. وقد تم توثيق الدروس المستفادة من خبرات رواندا وأوغندا فيما يتعلق بتعميم التكامل الإقليمي وذلك بغية إنتاج مجموعات أدوات ومبادئ توجيهية ذات صلة لدعم الجهود المماثلة التي تبذل في جميع أنحاء شرق أفريقيا.

١٤٠- وتماشياً مع ولاية المكتب دون الإقليمي بشأن تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، قدم المكتب مجموعة واسعة من الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتعزيز قدرتها على تنفيذ السياسات والتصدي لمجموعة واسعة من التحديات التي تواجهها التنمية. وعلى سبيل المثال، قُدم، بناء على طلب حكومة رواندا، الدعم التقني إجراء تحليل مقارن لتكلفة المعيشة في البلد بالنسبة لبلدان أخرى في جماعة شرق أفريقيا، وذلك لزيادة فهم مستوى القدرة التنافسية لرواندا في شرق أفريقيا. وورد طلب آخر للحصول على المساعدة التقنية لدعم هيئة تنسيق النقل العابر في الممر الشمالي في استعراض خطتها الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٧- ٢٠١١ وإعداد خطتها الإستراتيجية اللاحقة لها. وتم إعداد الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠١٢- ٢٠١٦ خلال حلقة عمل لأصحاب المصلحة ثم أعلنها مجلس وزراء الممر الشمالي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، الذي ناقش واعتمد أيضاً إطار التنفيذ والرصد والتقييم المرتبط بذلك. وتم تقديم دعم بمزيد من المساعدة التقنية لجمهورية جنوب السودان لوضع خطة التنمية متوسطة الأجل ''مبادرة تنمية جنوب السودان''، لهذه الدولة التي استقلت حديثاً. وقد عالجت تلك المبادرة الثغرات التي تم تحديدها في خطة التنمية الانتقالية لمدة ثلاث سنوات التي أعدتها لحكومة والمعروفة باسم خطة تنمية جنوب السودان. وتستكمل مبادرة تنمية جنوب السودان خطة تنمية جنوب السودان وتمثل إطارا شاملاً للأهداف والغايات والأرقام المستهدفة للأداء، وتبين أولويات التنمية متوسطة الأجل التي استندت إليها الحكومة والشركاء في التنمية لوضع جدول أعمالهم للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً إعداد أول توقعات للاقتصاد الكلي لجمهورية جنوب السودان الجديدة.

١٤١- وقد أُعلن في نيروبي في حزيران/ يونيه ٢٠١٢ في المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية عن بدء إصدار المكتب دون الإقليمي تقرير ''تتبع التقدم المحرز''، الذي تتزايد أهميته، الذي يتتبع تطورات الاقتصاد الكلي والتطورات الاجتماعية الرئيسية في جميع أنحاء منطقة شرق أفريقيا، وقد حظي بقدر كبير من اهتمام دور الإعلام في المنطقة. كما تم إدراج جنوب السودان،الذي أصبح الدولة العضو الرابعة عشرة في هذه المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٢، في هذا التقرير التحليلي. ولا يصدر حالياً أي تقرير آخر يتناول البلدان الأربعة عشرة في منطقة شرق أفريقيا الأوسع نطاقاً على أساس مقارن، وقياس الأداء، ويقدم توصيات عملية في مجال السياسات للتصدي للتحديات التي يجري تحديدها. وقد قرر اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية السادس عشر أن يركز التقرير القادم على تحديات النمو والتحول الهيكلي في المنطقة.

١٤٢- وأوصى اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية الخامس عشر، الذي عقد في جيبوتي في شباط/ فبراير ٢٠١١، وضع إطار إقليمي لضمان القدرة التنافسية لصناعة السياحة واستدامتها في شرق أفريقيا. وعلاوة على ذلك، سلطت خطة

عمل السياحة لأفريقيا لعام ٢٠٠٤ في إطار النيباد التابعة للاتحاد الأفريقي، الضوء على الدور الهام الذي تؤديه الجماعات الاقتصادية الإقليمية في النهوض بجدول أعمال تنمية السياحة في أفريقيا. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، تم إيفاد عدة بعثات للمساعدة التقنية، بما في ذلك عقد اجتماعي تشاور للخبراء شملا أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة، لمعظم الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما فيها جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وجنوب السودان وأوغندا، منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ بهدف مساعدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية للتنمية على وضع خطة رئيسية للسياحة المستدامة في الإقليم. وقد نوقش مشروع هذه الخطة في اجتماع عقد في حزيران/ يونيه ٢٠١٢، وأصدر توصيات استنير بها في تنقيحها. وأصدر اجتماع ثان عقد في كمبالا، أوغندا، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، توصيات لإجراء المزيد من التنقيحات على مشروع الخطة الرئيسية للسياحة المستدامة في الإقليم. وقد وصلت هذه الخطة إلى المراحل النهائية لإنجازها ومن المقرر أن تعلن رسميا في أوائل عام ٢٠١٣.

١٤٣- وفي مجال بناء القدرات وإدارة المعارف وتبادلها، شمل برنامج عمل المكتب دون الإقليمي عدة مجالات، من بينها عقد دورتين دراسيتين تدريبيتين، وحلقتين دراسيتين، وندوة، وحلقة عمل لتبادل المعارف وبناء القدرات على الصعيد دون الإقليمي. وشملت هذه الأنشطة مجموعة واسعة من المواضيع، من بينها تقييم الأمن البيئي والتجارة والتكامل الإقليمي؛ والتجارة الإلكترونية غير الورقية وتنمية السياحة والاتحاد النقدي والتقييم الاقتصادي للأراضي وخدمات النظام الإيكولوجي في شرق أفريقيا.

١٤٤ - وفي إطار التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء، واصل المكتب دون الإقليمي تيسير الوفاء بالعهد الذي قطعته الأمم المتحدة بتوحيد الأداء عن طريق تنظيم عدة أنشطة بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وإداراتها. وقد ركز تنفيذ البرامج بالاشتراك مع شعب مقر اللجنة، بصورة رئيسية على التحديات الراهنة التي تواجهها التنمية، وأفضل الممارسات والاتجاهات الجديدة في قطاع الطاقة، والأمن الحاسوبي والتكامل الإقليمي، وإدارة الموارد المعدنية، وسلاسل القيمة الإقليمية في الزراعة، والحوكمة. وساهم المكتب دون الإقليمي في إنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية وفي تنظيم المنتدى الثامن لتنمية أفريقيا بشأن ''إدارة وتسخير الموارد الطبيعية لأغراض التنمية في أفريقيا'' الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب دون الإقليمي في تنظيم حلقة عمل للمشاورات الإقليمية بشأن ''اتفاقية الاتحاد الأفريقي المعنية بالأمن الحاسوبي ومواءمة القوانين الحاسوبية'' في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٢. وناقشت حلقة العمل الإقليمية مجموعة من أحكام القانون الحاسوبي في الاتفاقية التي ينبغي أن تشكل أساس القوانين الحاسوبية الوطنية والإقليمية والقارية المنسقة. وأبرزت حلقة العمل ضرورة إدماج سياسات وتشريعات الأمن الحاسوبي في السياسات والاستراتيجيات الشاملة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل كفالة أمن الحيز الحاسوبي وإمكانية التنبؤ به والثقة فيه. واعتمد اجتماع الوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مشروع الاتفاقية التي وُضعت بالدعم التقني الذي قدمته اللجنة، وذلك أثناء الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي عقد في الخرطوم، جمهورية السودان، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

١٤٥ - وقدم المكتب دون الإقليمي، الذي يقع مقره في رواندا، الدعم في مجال السياسات لعدد من الندوات المتعلقة بالسياسات العامة عقدت في رواندا بما في ذلك الفريق العامل المعني بقطاع الزراعة والبيئة، وقدم العديد من المبادرات المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري في رواندا. وشارك المكتب دون الإقليمي في إعداد خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لرواندا (٢٠١٣-٢٠١٧)، واشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة فريق نتائج التنمية بشأن التحول الاقتصادي الشامل لجميع. وقد أخذ المكتب دون الإقليمي بزمام المبادرة في صياغة خطة العمل لآلية التنسيق دون الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وقام، مع المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، في إشراك وحشد وكالات الأمم المتحدة من اجل اعتماد نهج منسق لتقديم دعمها للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية العاملة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقد أصبحت هذه الآلية أداة مثلى مملوكة بالكامل تسعى إلى تحسين الاتساق وتعزيز التآزر، وخفض تكاليف المعاملات، وتفعيل مفهوم 'توحيد الأداء' في تنفيذ البرامج. وأسفرت مشاورات آلية التنسيق دون الإقليمية عن تعزيز مجالات التركيز التي سيُسترشد بها في العمليات التي سيضطلع بها في المستقبل، بما في ذلك تقديم الدعم لإطار اتفاقية التجارة الحرة الكبرى، الذي يضم الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في الجنوب الأفريقي

١٤٦- خلال الفترة قيد الاستعراض ووفقاً لولاية المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، واصل المكتب مساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية

الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين في تنسيق السياسات ومواءمتها؛ وفي بناء قدراتها التحليلية وقدراتها على صنع السياسات من خلال عقد اجتماعات وحلقات عمل وتقديم خدمات استشارية.

١٤٧ – وتم تنظيم اجتماع لفريق خبراء مخصص الغرض لموضوع ''تغير المناخ والاقتصاد الريفي في الجنوب الأفريقي: القضايا والفرص'' وعقد في جوهانيسبرغ، جنوب أفريقيا، في آب/ أغسطس ٢٠١٢. واستعرض الاجتماع تقريراً عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء من أجل تخفيف وتقليل آثار تغير المناخ وتعميم ذلك في سياسات التنمية الريفية، وساهم الاجتماع في تقديم إضافات أثرت على هذا التقرير. وأكد الاجتماع ضرورة تعزيز استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في المنطقة وقدم توصيات تهدف إلى تعزيز قدرات البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية على الاستجابة بفعالية لأخطار تغير المناخ.

١٤٨ – وفي مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، قدم هذا المكتب دون الإقليمي خدمات استشارية تتعلق بالسياسات، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في التصدي لتحديات محددة، بما في ذلك تقديم الدعم في بناء القدرات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التكامل الإقليمي؛ والاستعداد للتجارة الإلكترونية؛ ووضع خطة رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع سياسات بشأن المعادن والتعدين، وتطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤٩ – وقدم الدعم التقني لرابطة منظمي تنظيم المعلومات والاتصالات لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وهي منتدى للمسؤولين الوطنيين عن تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من أجل تيسير النمو والتنمية المستدامين عن طريق التجارة والتكامل الإقليمي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة. وقد قدم هذا الدعم استجابة لطلب للحصول على الدعم التقني المباشر لأولويات وبرامج محددة للكوميسا. وقد قدمت ورقة بعنوان ''الأمن الحاسوبي في مقابل مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي المعنية بوضع إطار قانوني موثوق به للأمن الحاسوبي في أفريقيا'' إلى الاجتماع العام السنوي الثامن للرابطة الذي عقد في تموز/ يوليو ٢٠١٢. وأبرزت هذه الورقة الجهود التي يجري بذلها في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن إدماج الأمن الحاسوبي إدماجاً فعالاً في استراتيجيات التنمية على أساس القوانين الحاسوبية لدى جماعة شرق أفريقيا. وقانون الكوميسا النموذجي للأمن الحاسوبي، والقوانين الحاسوبية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد أبرز أيضاً أهمية اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن الحاسوبي وذلك من خلال شرح أركان هذا الإطار، بما في ذلك التدابير القانونية والتدابير التقنية وبناء القدرات والهياكل التنظيمية؛ وأبرز المجالات الرئيسية للتشريعات الحاسوبية.

١٥٠ – وبعد أن اعتمد المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إطار الخطة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٩، قام المكتب دون الإقليمي، بناء على طلب الدول الأعضاء، بتنسيق إعداد الخطة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضعها في صيغتها النهائية من أجل برلماني بوتسوانا وسوازيلند كجزء من المساعدة التقنية التي يقدمها إلى الدول الأعضاء في إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي. وتهدف هذه الخطط الرئيسية إلى توجيه تنفيذ سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز عمليات البرلمانات الوطنية، مما يمثل التزاماً وطنياً باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة في معالجة قضايا برلمانية مثل الشفافية وبناء القدرات بالاستفادة من حلول ونهج مبتكرة. وتمت الموافقة على الخطتين الرئيسيتين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبرلمانين وتم اعتمادهما (في آب/ أغسطس ٢٠١٢ لبوتسوانا) و (في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢) لسوازيلند في. وقدمت مساعدات أخرى إلى حكومة سوازيلند في تطوير خطة الهياكل الوطنية الخاصة بالمعلومات والاتصالات لديها، بما في ذلك مواءمة خطة التنفيذ مع أطر السياسات الوطنية ودون الإقليمية الأخرى مثل إستراتيجية التنمية الوطنية وإطار الإلكتروني الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الإلكترونية وذلك لكفالة مواءمة السياسات والاستراتيجيات. وفي هذا المضمار نفسه، تلقت أمانة الجماعة المساعدة في وضع إستراتيجية دون إقليمية للتجارة الإلكترونية، كجزء من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الإلكترونية، الذي اعتمده الوزراء

المسؤولون عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه الجماعة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢.

١٥١ – وبناء على طلب حكومة ليسوتو، قدم المكتب دون الإقليمي المساعدة التقنية في وضع سياسة وطنية للتعدين والمعادن وإطار تنظيمي لتوجيه العمليات في هذا القطاع لكفالة النمو والتنمية المستدامين في المجال الاجتماعي – الاقتصادي والتصدي للفقر بما يتماشى مع خطة التنمية الإستراتيجية الوطنية للبلد (من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧). وتتماشى هذه الطموحات مع رؤية التعدين في أفريقيا، مما يجعل مشروع ليسوتو مشروعاً رائداً في عملية وضع سياسات معدنية في القارة تمتثل لرؤية التعدين في أفريقيا وتهدف إلى تعزيز مساهمة قطاع المعادن في التحول الاجتماعي– الاقتصادي. وتم إعداد اقتراح تقني يجمل إجراءات وعمليات لتوجيه عملية وضع السياسات وأوفدت بعثة استكشافية مشتركة مع ''مراقبة موارد الجنوب الأفريقي''، بناء على طلبها، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، لمناقشة تفعيل هذه السياسات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين.

حاء– تخطيط التنمية وإدارتها

١٥٢– الهدف من هذا البرنامج الفرعي،الذي ينفذه المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، هو تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لصياغة وتنفيذ سياسات التنمية والإدارة الاقتصادية عن طريق التدريب. وتحقيقاً بهذه الغاية، واصل المعهد الابتكارات وتدعيم الزخم كي يصبح المركز الرائد في أفريقيا لتعليم المسؤولين التنفيذيين في منتصف حياتهم المهنية وكبار المسؤولين في البلدان الأفريقية. وتضمنت المعالم الرئيسية التي تحققت في عام ٢٠١٢ ما يلي: تحقيق اللامركزية في الدورات القصيرة التي يقدمها المعهد؛ وإدخال دورة قصيرة جديدة موجهة للبرلمانيين الأفريقيين؛ وإعادة تنشيط برنامج درجة الماجستير التي يمنحها المعهد وسلسلة الحلقات الدراسية التي يعقدها بشأن التنمية، والنجاح في زيادة الموارد التي تخصصها الأمم المتحدة لذلك؛ واحتفال المعهد بالذكرى مرور خمسين عاماً على إنشائه.

١٥٣– وظلت مجموعة الدورات القصيرة لعموم أفريقيا تحتل صميم الأنشطة التي اضطلع بها المعهد لتنمية القدرات والتدريب في عام ٢٠١٢. وزاد عدد من حضروا هذه الدورات بنسبة ١٠ في المائة من ٦٠٠ موظف في عام ٢٠١١ إلى ما مجموعه ٦٦٠ موظفاً تم تدريبهم في عام ٢٠١٢ عن طريق عقد ٢٢ دورة قصيرة، ودورات مصممة لأغراض خاصة، وحلقات عمل لبناء القدرات نظمها المعهد وبالتعاون مع شركائه. وشملت مواضيع هذه الدورات السياسات التجارية والصناعية والزراعية، والمفاوضات التجارية، والمسائل الجنسانية في السياسات الاقتصادية والإدارة، وسياسة التعدين والتفاوض على العقود، والسياسة الاجتماعية، وتحليل البيانات وإدارتها، وعناصر تخطيط التنمية.

١٥٤– واستمرت ابتكارات المعهد مع تحقيق لامركزية دورات وتقديم دورة تستهدف البرلمانيين الأفريقيين لتحسين إشرافهم على أنشطة التعدين في القارة. وفي حين عقدت معظم الدورات القصيرة في داكار، مما أتاح لما بين ٢٥ و ٣٠ موظفاً المشاركة في البرامج، عقدت في جامعة جوهانيسبرغ دورة قصيرة استغرقت أسبوعين بشأن ''السياسة الصناعية في أفريقيا''، شارك فيها موظفون من جميع المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا، (نظمت بالشراكة مع شعبة التنمية الاقتصادية والنيباد في اللجنة) في الفترة من أيلول/ سبتمبر إلى تشرين/ أكتوبر ٢٠١٢. وعقدت دورة جديدة استغرقت أسبوعين بشأن سياسات التعدين والتفاوض على العقود حضر ها٣٠ مشاركاً تتضمن مناصبهم اختصاصاتهم مسؤوليات عن إدارة الموارد الطبيعية من بينهم كبار قادة المجتمع المدني في هذا الميدان وأعضاء البرلمان من مختلف أنحاء القارة.

١٥٥– ومن الأمثلة على مدى أهمية التدريب والأنشطة التي

يضطلع بها المعهد، طلبت بعض الحكومات الأفريقية مثل بنن والكاميرون والنيجر، بتمويل قدمته الحكومة و/ أو طرف ثالث، من المعهد عقد عدة دورات مصممة خصيصاً بشأن التخطيط وإدارة مشاريع التنمية (التصميم والتنفيذ)، ورصد وتقييم مشاريع التنمية لموظفي التخطيط في منتصف حياتهم المهنية وكبار موظفي التخطيط، بمن فيهم أمناء دائمون ومديرو شعب. وتم تنظيم دورات مصممة خصيصاً مماثلة في رواندا وزمبابوي مع التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية التي تراعي الفوارق بين الجنسين في تلك البلدان. وقد وردت طلبات أخرى من مسؤولين وزاريين من كوت ديفوار وجزر القمر وغينيا وليسوتو وملاوي والسنغال وسوازيلند وغامبيا، من المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٣. وتتلقى هذه الدورات المصممة خصيصاً الدعم الكلي أو الجزئي من الدول

الأعضاء التي تطلبها، في حين يتولى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي رعاية هذه المبادرة بتقديم دعم كبير لها.

١٥٦- ومن أجل تقديم التدريب الجيد على جميع المستويات، حقق المعهد تقدماً في تجديد برنامج منح درجة الماجستير الذي يقدمه كنشاط رئيسي بالمعهد عن طريق توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة جوهانسبرغ لتوجيه التعاون بين المؤسستين وتنظيم تبادل الزيارات التي شملت إدارة المعهد وهيئة التدريس في جامعة جوهانسبرغ. ويخطط المعهد لإعادة عقد هذه الدورة في عام ٢٠١٣ مع إيلاء أولوية الاهتمام للتخصصات في السياسة الصناعية، والسياسة التجارية، وسياسة ونماذج الاقتصاد الكلي، وتخطيط التنمية.

١٥٧- وعلاوة على ذلك، أصبحت الحلقة الدراسية الشهرية للتنمية التي ينظمها المعهد منتدى عاماً يلقى إقبالاً شديداً عليه ويشكل موقعاً للحوار والنقاش بشأن قضايا التنمية والتخطيط المعاصرة في أفريقيا والعالم. واستضاف المعهد ثماني حلقات دراسية، تولى رئاستها مسؤولون كبار في مجالات السياسات وقادة مجامع فكرية ورؤساء وكالات دولية ذات صلة وكبار الأكاديميين. واشترك في هذه الحلقات الدراسية متحدثون قدموا من جميع أنحاء أفريقيا عالجوا مجموعة متنوعة من المواضيع، وحضرها عدد كبير من المشاركين من أوساط الدارسين وأوساط العاملين في مجال السياسات الذين يتخذون داكار مقراً لهم، وأعضاء في السلك الدبلوماسي الأفريقي في السنغال، وممثلو منظمات دولية مختلفة، ووسائط أعلام، وقادة المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المعهد عقد سلسلة الحوار بشأن السياسات فيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافة والتنمية وذلك بعقد اجتماع في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ في أكرا، اشترك فيه ٣٠ مشتركاً من جميع المناطق دون الإقليمية الخمس معاً في أفريقيا.

١٥٨- واحتفل المعهد بذكرى مرور خمسين عاما على إنشائه وذلك بالاضطلاع بنشاطين أساسيين حول مؤتمرات عن البحوث والسياسات العامة بشأن ''خمسين عاماً في تخطيط التنمية في أفريقيا''. وقد عقد مؤتمر البحوث في داكار في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ اشترك فيه ٧٥ مشاركاً يتألفون بصورة رئيسية من أكاديميين ومثقفين في مجال السياسات العامة وبعض خريجي المعهد وقادة المجتمع المدني الذين أجروا مناقشات بشأن مجموعة من الورقات عن موضوع المؤتمر. وبعد نجاح مؤتمر البحوث هذا، تقررت متابعته بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن السياسات يشمل بصورة أساسية وزراء وكبار مسؤولي السياسات العامة وممثلي منظمات دولية مختلفة. وخطط لعقد مؤتمر السياسات هذا في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، فور انتهاء الاجتماع الثاني والخمسين لمجلس الإدارة في داكار، السنغال. وأتاح المؤتمر الفرصة للمشتركين لاستعراض التاريخ والخبرة المكتسبة في مجال تخطيط التنمية في القارة وتوقع مستقبل الفرص والتحديات التي ستصادف.

١٥٩- وبعد النجاح الذي حققته خدمات لمعهد وتزايد الطلب عليها تزايدت بصورة غير متناسبة الحاجة إلى تعزيز الموظفين الأساسيين بالمعهد وموارده الإضافية. ومن أجل تحسين تلبية ما تطلبه الدول الأعضاء وتحقيق ولاية المعهد، صمم المعهد ونفذ إستراتيجية تعبئة موارده مما أدى إلى تحقيق زيادة كبيرة في المخصصات السنوية التي ترصدها الأمم المتحدة له وحصل على موارد خارجة عن الميزانية من شركاء شتى للمعهد. ومع ذلك، كانت مساهمات الدول الأعضاء متواضعة للسنة قيد الاستعراض، ولا يقوم سوى عدد قليل من البلدان بتقديم مساهماتها في حينه، ويطلب بعضها شطب متأخراتها كي يتسنى لها البدء بداية جديدة. وقد وظف المعهد ثلاثة موظفين جدد، من بينهم رئيس جديد للتدريب، لتعزيز قدرة موظفيه وتمكنهم من تلبية الطلب المتزايد على التدريب من جانب الدول الأعضاء.

١٦٠ – واستمر التعاون والشراكة ليكون السمة المميزة لمنهجية المعهد في تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وتعاون المعهد مع وزارات الاقتصادية في الدول الأعضاء بصورة عامة ومؤسسات التخطيط بصورة خاصة،لتحديد إستراتيجية المعهد ومنهجيته في أداء عمله على نحو يستجيب للمتعاملين معه. وعلاوة على ذلك، واصل المعهد تعزيز تعاونه مع شركاء البرامج والمالية، بما في ذلك الشعب الفنية في اللجنة والإدارات الرئيسية في مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن التدريب وما يرتبط به من خدمات استشارية وحوار بشأن السياسات.

طاء – الإحصاءات

١٦١- ركز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي على دعم تطوير البيانات وتعزيز نشر واستخدام الإحصاءات من أجل صنع القرارات القائمة على الأدلة والإدارة الاقتصادية. واستمر هذا من خلال عقد اجتماعات وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرة البلدان على تجميع ونشر وتحليل البيانات الإحصائية، وفقاً للمبادئ الدولية لتجميع الإحصاءات الرسمية.

١٦٢ – وتلقت الجهود الرامية إلى تعزيز تطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا دعماً كبيراً من جراء عقد

المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني في ديربان، جنوب أفريقيا، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. وقد حضر الاجتماع، الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، أكثر من ٤٠٠ مشارك، من بينهم ٣٥ وزيراً وأكثر من ١٠٠ من كبار المسؤولين من الدول الأعضاء. وقد ساهمت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية بمدخلات تقنية. وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارات رائدة مهدت السبيل أمام المضي قدماً في طرائق لتحسين شمول نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وعملياتها في أفريقيا. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ودعا إلى بذل جهود مجدداً لتحسين هذه النظم في أفريقيا. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي الآن على هذا المؤتمر بوصفه منبراً إقليمياً دائماً يعقد مرة كل سنتين، وذلك بعد أن اتخذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قرارا بذلك في تموز/ يوليه ٢٠١٢. وسيتيح إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المؤتمر الفرصة لإجراء حوار منتظم وبناء توافق في الآراء بشأن اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسات من أجل تحسين التسجيل المدني في أفريقيا. وعقدت بعد مؤتمر دربان المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الندوة الأفريقية الثامنة المعنية بتطوير الإحصاءات في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ في أبيدجان، كوت ديفوار، وأجرت مداولات بشأن استراتيجيات لتحسين تسجيل الوفيات وتوحيد تصنيف أسباب الوفاة، مما يشكل تحدياً كبيراً في القارة. ونتيجة لعقد هذه الاجتماعات وأعمال الدعوة في مجال السياسات التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التزم ٤٢ بلداً بتحسين نوعية وشمول نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض البلدان في القيام بأعمال التحضيرية لتقييم وتصميم خطط وطنية اتفق عليها أثناء مؤتمر دربان، وذلك باستخدام مواد مرجعية، من بينها مبادئ توجيهية تنفيذية وأدلة بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء آخرون.

١٦٣ – وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز تنفيذ النموذج المنهجي العالمي للمحاسبة القومية، وهو نظام الحسابات القومية، وذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية لبناء قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي من أجل تحديث عملية تجميع الحسابات القومية لدى الدول الأعضاء باستخدام تكنولوجيات جديدة، ومواصلة تطوير برمجيات تجميع الحسابات القومية، نظام إريبيتيس (ERETES). وتم تجميع دليل بشأن جداول استعمال الإمدادات، وهو أحد نواتج نظام إيريتيس، وذلك بمساهمات قدمها خبراء الحاسبات القومية من دول أعضاء. وعلاوة على ذلك، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ توصيات مؤتمر ريو+٢٠ بشأن اتخاذ تدابير أوسع نطاقاً لاستكمال الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي+) بالعمل الوثيق مع دول أعضاء لوضع مجموعة من المؤشرات المرجعية لتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لاقتصاداتها في سياق صنع سياسات متكاملة.

١٦٤ – وتم تنظيم عقد حلقة دراسية دون إقليمية بشأن ''وضع برنامج لتنفيذ نظام الحسابات القومية عام ٢٠٠٨ ودعم الإحصاءات لبلدان الجنوب الأفريقي'' وذلك بالاشتراك مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، في بريتوتريا، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢. وساهمت هذه الحلقة الدراسية في تعزيز جهود بناء القدرات الإحصائية في الجنوب الأفريقي، للتصدي للصعوبات التي تواجهها البلدان في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتم تنظيم عقد اجتماع للفريق الأفريقي المعني بالحسابات القومية في أديس أبابا في شباط/ فبراير ٢٠١٣ لتعبئة الدعم ولتنفيذ إستراتيجية وخطة أفريقيا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع ممثلون من الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى. واستعرض الاجتماع إستراتيجية وخطة أفريقيا لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الوارد في وثيقة المشروع الإقليمي ووافق على إجراءات وأنشطة للمتابعة، بما في ذلك دور مختلف أصحاب المصلحة والشركاء.

١٦٥ – ومن أجل دعم الجهود الرامية إلى تحسين نوعية البيانات في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كتيبات للتعدادات بشأن تجهيز البيانات وصممت كتيباً بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المشتقة من التعدادات، ومصادر البيانات الإدارية التي تستخدمها الآن بعض البلدان كمواد مرجعية بشأن هذا الموضوع. وأصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريراً عن أفضل الممارسات في جمع وتصنيف ونشر البيانات عن مؤشرات التنمية، بما في ذلك إطار الأهداف الإنمائية للألفية. والتزمت أعداد متزايدة من البلدان بإجراء تعدادات السكان والمساكن، بما في ذلك سان تومي وبرينسيبي، ورواندا، وزمبابوي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والنيجر التي نجحت في إجراء تعدادها في عام ٢٠١٠، ليصل بذلك عدد البلدان التي أجرت تعداداتها إلى ٣٤ بلداً. ومن المتوقع أن يكون حوالي ٣٥ دولة من الدول الأعضاء قد

شاركت بحلول نهاية عام ٢٠١٤ في جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠.

١٦٦ - وقد أدى التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتيسير الحصول على مجموعات بيانات ذات حجية وجيدة النوعية وتيسير استخدامها، إلى الاضطلاع بالعديد من الأنشطة المشتركة مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي للتحقق من صحة البيانات مع الدول الأعضاء. وقدمت مساعدات تقنية للجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التحقق من صحة الحولية وقاعدة البيانات ونشرهما، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مصادر البيانات من البلدان الأفريقية للمنشورات المشتركة. وصدرت في عام ٢٠١٢ الطبعة الخامسة من الحولية الإحصائية الأفريقية المشتركة وكتاب الجيب المرتبط بذلك باعتبارهما من المصادر ذات حجية للمعلومات الإحصائية عن أفريقيا، مع تحسين الكفاءة والفعالية وحسن التوقيت. وثُبتت مدى كفاءة مبادرة جمع البيانات ونشرها المشتركة، وأدت إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في العبء الذي تتحمله البلدان في جمع البيانات وحدت من الازدواجية في الجهود وحالات عدم الاتساق فيما بين مختلف المنظمات. وتم توزيع المنشورات على نطاق واسع في شكل نسخ ورقية وأقراص مدمجة وأصابع ذاكرة إلكترونية (فلاش) على المستخدمين النهائيين في أفريقيا والمكتبات، وقام ٤٠٠٠٠٠ مستخدم بزيارة النسخ المتاحة على الإنترنت في قواعد بيانات مصرف التنمية الأفريقي، أغلبيتهم من المؤسسات الأكاديمية والبحثية بصورة رئيسية.

١٦٧ - ومن أدوات الدعوة الرئيسية التي استخدمت لزيادة التوعية بأهمية الإحصاءات في تنمية البلدان الأفريقية، إقامة يوم الإحصاءات الأفريقي، الذي يحتفل به في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام. وعن طريق تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواد فنية وترويجية، دعمت للجنة الاحتفالات الوطنية بيوم الإحصاءات الأفريقي في عام ٢٠١٢، الذي تم تنظيمه تحت موضوع، أخذ كل امرأة ورجل في الحسبان: الإحصاءات التي تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل تحسين نتائج التنمية. ومن أجل كفالة احتفال جميع البلدان الأفريقية بهذه المناسبة، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواد للدعوة ونشرتها بعدة لغات أفريقية، بما فيها العربية والإنكليزية والفرنسية والبرتغالية. واحتُفل بيوم الإحصاءات الأفريقي على نطاق واسع في بلدان أفريقية، من بينها جمهورية جنوب السودان الجديدة التي نظمت حلقات عمل وطنية ومعرضاً. وتشير ردود الفعل الواردة بهذه المناسبة إلى أن عدة بلدان (من بينها بوتسوانا وإثيوبيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا والسنغال وسيراليون) نظمت احتفالات لمدة أسبوع كثيراً ما تضمن ذلك عقدها في أماكن خارج عواصمها. ونتيجة للدعوة التي نظمت حول يوم الإحصاءات الأفريقي في عام ٢٠١٢، التزم ٣٤ بلداً بمراعاة الفوارق بين الجنسين في عملياتها ودراساتها الاستقصائية الإحصائية.

١٦٨ - وفي عام ٢٠١٢، ركز الدعم التقني الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تصميم وتنفيذ نظم البيانات الإحصائية الوطنية، على معالجة قضايا مؤسسية تعرقل قدرة الوكالات الإحصائية في الدول الأعضاء. واعتباراً من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، صممت ٤٨ بلداً نظم بياناتها الإحصائية الوطنية، وبدأ ١٨ منها في تنفيذها. وركزت الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال، بالتعاون مع شركاء رئيسيين من بينهم الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، على رصد ودعم تنفيذ نظم البيانات الإحصائية الوطنية، وتصميم الجيل الثاني من هذه النظم. وعبأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأموال من أجل الإستراتيجية، وأوفدت عدة بعثات لتقديم المساعدة التقنية ونظمت حلقات عمل وطنية للمستخدمين والمنتجين في استعراض نظم البيانات الإحصائية الوطنية في بلدان مثل بنن وتوغو والسنغال والنيجر. وأدى ذلك إلى تنفيذ ١٨ بلداً لنظم بيانات إحصائية وطنية تتراوح ما بين تنقيح قوانينها الإحصائية، وزيادة التعاون بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها، وزيادة التمويل المقدم من الحكومات ومجموعة الصناديق الاستئمانية من الشركاء. ومن أفضل الممارسات توزيع خبراء إحصائيين على الوزارات والإدارات لتحسين نوعية البيانات الإدارية وزيادة تخصيص الموارد للعمليات والدراسات الاستقصائية والإحصائية.

١٦٩ - وشملت الأنشطة الأخرى لبناء القدرات التي اضطلع بها خلال الفترة قيد الاستعراض وضع وحدات تدريب على ''الإحصاءات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية والحسابات القومية'' وعقد دورات تدريب للموظفين المحتملين في المكاتب الإحصائية الوطنية في مراكز التدريب الإحصائي في أبيدجان وياوندي ودار السلام لمئات من الموظفين المحتملين في الخدمات الإحصائية الوطنية وقد وردت ردود فعل إيجابية بشأن أهمية هذه الدورات وفائدتها.

ياء - التنمية الاجتماعية

١٧٠ - يهدف عمل اللجنة في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صوغ سياسات وبرامج للحد من الفقر وتنفيذها تعزيزاً للإدماج الاجتماعي لضمان تحقيق المساواة

وتحسين نوعية الحياة بالنسبة لجميع شرائح المجتمع بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتهدف الأنشطة المضطلَع بها أيضاً في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى مساعدة الدول الأعضاء على رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية في مجال التنمية الاجتماعية ومتابعتها، بما في ذلك إعلان الألفية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٧١ – وأجرت اللجنة، في إطار عملية متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، استعراضاً لحالة الدول الأعضاء للتوصيات المتعلقة بسياسات التنمية الاجتماعية. وأشارت الردود الواردة من ٤٧ دولة عضواً إلى أن بعضها قدوضع سياسات لمعالجة قضايا الصحة الإنجابية، والسكان والتنمية، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والهجرة الدولية، والهجرة الداخلية والتحضر، من ضمن المجالات المواضيعية الأخرى المدرجة في برنامج عمل المؤتمر الدولي. وتشير التقارير الوطنية المقدمة من ٢٠ بلداً إلى أن البلدان تقوم بتنفيذ برامج العمل الوطنية ومراجعة سياسات السكان الوطنية لكي تُدرج فيها توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي. فقد أنشأت حكومة غانا، على سبيل المثال، فريق التخطيط المشترك بين القطاعات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات الخاصة بالسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٥ وكذلك في إطار السياسة الإنمائية الوطنية التي وضعتها غانا على المدى المتوسط للفترة ٢٠١٤–٢٠١٦.

١٧٢ – وعلى إثر تقييم يهدف إلى تلبية الحاجات المعرفية أجرتها للجنة في عشرة بلدان هي أوغندا، ومصر، وملاوي، وكينيا، ونيجيريا، وغامبيا، وزامبيا، وبوتسوانا، وإثيوبيا، وموريشيوس،أعدت اللجنة منبراً لتيسير تبادل المعارف والمعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن أفضل الممارسات في مجال السياسات الاجتماعية. هذا وسيضطلع مؤشر التنمية الاجتماعية، الذي يجري إعداده حالياً بدور كبير في مساعدة الدول الأعضاء في مجال وضع السياسات. وعلاوة على ذلك، أُجريت دراسة كبرى بشأن أنماط الهجرة والتنمية وسياساتها كجزء من مشروع حساب التنمية الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وتستنتج الدراسة أن سياسات البلدان المستقبلية في أوروبا وأمريكا الشمالية لها تأثيرات على الهجرة القادمة من أفريقيا. وأن الهجرة نحو أمريكا اللاتينية في تزايد.

١٧٣ – وقُدمت المساعدة التقنية والمالية لحكومة موريشيوس من أجل دعم حلقتي عمل عُقدتا في حزيران/ يونيه ٢٠١٢. فكانت الحلقة الأولى عبارة عن اجتماع لتبادل الأفكار بشأن تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية بخصوص سياسات الهجرة والتنمية وممارساتها، عُقدت بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة. وأما الحلقة الثانية فكانت عبارة عن منتدى رفيع المستوى بشأن تسخير الموارد المتوفرة لدى المغتربين لتنمية أفريقيا،عُقدت بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي. وقَدَّم البرنامج الفرعي الدعم لكفالة مشاركة أربع جماعات اقتصادية إقليمية هي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) في حلقتي العمل هاتين. وبالإضافة إلى ذلك،قُدمت المساعدة التقنية لحكومة موريشيوس لصياغة إطار لحركة العمالة في آب/أغسطس ٢٠١٢، وكذلك للمنتدى العالمي للهجرة الدولية والتنمية الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. وكان للمساعدة التقنية المقدمة إلى الشبكة الأفريقية للشباب ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل رصد خطة عمل عقد الشباب دور بالغ الأهمية في وضع الدراسات الاستقصائية التي اُستخدمت في رصد خطة العمل.

كاف – برامج أخرى

١٧٤ – بالإضافة إلى برنامج العمل الأساسي المعروض أعلاه، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بولاية تنفيذ برامج وأنشطة شاملة لعدة قطاعات بما يتماشى مع أولويات سياسات الدول الأعضاء فيها. ومن بين هذه البرامج والأنشطة التي اضطلع بها في عام ٢٠١١ تعزيز الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقية (نيباد) والبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تقديم الدعم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وركزت أنشطة البرامج الفنية الأخرى على تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء ومؤسساتها، بناء على طلبها، للتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية باستخدام موار من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية.

الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له

١٧٥- منظومة الأمم المتحدة هي إحدى الركائز الرئيسية للدعم الدولي للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له. وقد تم تعميق طبيعة ونطاق هذا الدعم في العام الماضي عن طريق اضطلاع وكالات الأمم المتحدة بالعديد من الأنشطة المشتركة في إطار اجتماع التشاور الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. وشملت هذه الأنشطة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تنمية المؤسسات لدعم مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي وتطوير المشاريع وتعبئة الموارد والدعوة.

١٧٦- وعلى الصعيد العالمي، يتولى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الكائن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، المسؤولية عن تنسيق وتعبئة الدعم الدولي لبرنامج نيباد. وعلى الصعيد الإقليمي، تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولية عن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة والإجراءات المشتركة عن طريق اجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا وذلك من أجل كفالة الاتساق والتعاون لتحقيق الحد الأقصى من النتائج. وفي السنوات الأخيرة، بزغت آلية التنسيق دون الإقليمي، التي عقدتها المكاتب دون الإقليمية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا كإطار لتحقيق الحد الأمثل من الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبرنامج نيباد على الصعيد دون الإقليمي. ويسترشد في عمل اجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا وآلية التنسيق دون الإقليمي ومختلف المجموعات والمجموعات الفرعية المواضيعية بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي يشكل الإطار الرئيسي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أساسا أولويات الاتحاد الأفريقي.

١٧٧- ويجمع اجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا بين رؤساء حوالي ٣٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية والمكاتب التابعة لها من أجل تحقيق أقصى قدر من التناسق والتأثير في الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا في إطار النيباد والبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ويشمل اجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا أيضاً مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الأفريقية ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد كأعضاء فيه.وتوفر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الأمانة لاجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا والمجموعات المواضيعية التسع التابعة له وتتولى ولاية عقد الاجتماعات السنوية للتشاور الإقليمي. وتعزز المجموعات المواضيعية التابعة لاجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا الاتساق والتنسيق من خلال التخطيط والتنفيذ المشترك بشأن مسائل تنفيذية وبرنامجية محددة في المجالات التالية: الدعوة والاتصالات؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والبيئة والسكان والتحضر؛ والعلم والتكنولوجيا؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ والهياكل الأساسية والحوكمة؛ والسلام والأمن.

١٧٨- وأتاح العام الماضي العديد من الفرص كي تعزز الأمم المتحدة دعمها للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له، جماعياً وفردياً على السواء، وفي هذا الصدد واصلت كيانات الأمم المتحدة تحسين مواءمة برامجها مع برامج مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهيئة تخطيط وتنسيق النيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية. واستمر خلال العام، عن طريق اجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا ومجموعاته المواضيعية التسع، تعزيز التفاعل بين وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، من ناحية، ومؤسسات الاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة تخطيط وتنسيق النيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وبرلمان عموم أفريقيا)، من ناحية أخرى. وقد تزايد في عام ٢٠١٢ زخم تنفيذ برنامج العمل المشترك بشأن البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وتم تعزيز تنسيق المجموعات بشأن عدد متزايد من برامج التنفيذ المشتركة مما أدى إلى تحقيق نتائج ملموسة. وتم إحراز قدر كبير من التقدم في إنشاء آليات التنسيق دون الإقليمية، خاصة آليات التنسيق لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ووسط أفريقيا، التي وضعت خطط عمل شاملة.

١٧٩- وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت وكالات الأمم المتحدة دعماً جماعياً إلى ٢٤ بلدا في تطوير خطط وطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي استناداً إلى البرنامج الشامل بتنمية الزراعة في أفريقيا. وقد أدى هذا الدعم دوراً مفيداً في ضمان تقديم تمويل قدره ٤٣٠ مليون دولار إلى ١١ بلداً – رواندا وسيراليون وتوغو والنيجر وإثيوبيا وليبيريا وبوروندي وملاوي وغامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال – من أجل تنفيذ خططها الاستثمارية. وتم في أيار/ مايو ٢٠١٢ اختيار خمسة بلدان– هي بوروندي وغامبيا وملاوي والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة– للحصول على منح بلغ مجموعها ١٦٠,٥ مليون دولار من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

١٨٠- وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما يتماشى مع ولايتها، الدورة الثالثة عشرة لاجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا في في يومي ١٤ و١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ في أديس أبابا، في إطار موضوع ''جدول أعمل التنمية لأفريقيا بعد عام ٢٠١٥ '' . وقد شارك في رئاسة هذا الاجتماع نائب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد يان إلياسون، ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد إيراستوس موينشا، وحضره مسؤولون رفيعو المستوى وممثلون لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمات

ووكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ونيباد والجماعات الاقتصادية ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمات أخرى عاملة في أفريقيا. وأتاح الاجتماع منبراً لإجراء مناقشات رفيعة المستوى بشأن جدول أعمال التنمية لأفريقيا بعد عام ٢٠١٥، واستعرض المنجزات التي حققتها المجموعات التسع التابعة لاجتماعات التشاور الإقليمية والتحديات الرئيسية التي واجهتها. وركزت المناقشات على العملية العالمية والإقليمية بشأن وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعلى وجهات نظر أفريقيا وأولوياتها، مثل التحول الهيكلي والتصنيع من أجل التنمية، والأبعاد الاجتماعية، وديناميات السكان، والتحضر، وتغير المناخ. وأوصى الاجتماع بأن يكون جدول الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥ عملية تتولى أفريقيا زمامها وتعبر عن واقع الأفريقيين وطموحاتهم. وبناء على ذلك ينبغي للعملية أن تكون واسعة النطاق وتشاورية وشفافة وشاملة للجميع من أجل تجنب أوجه القصور التي شابت الأهداف الإنمائية للألفية. كما أوصى اجتماع التشاور الإقليمي لأفريقيا بتعزيز التعاون بين المجموعات؛ ووضع إستراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد؛ وزيادة التركيز على مجالات إستراتيجية متعددة القطاعات لبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى بناء عمليات إقليمية قوية وشاملة للجميع من أجل دعم تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠.

١٨١- وبالإضافة إلى الأنشطة الجماعية التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة لدعم النيباد، قُدمت مساعدات محددة لكيانات فردية من أجل النهوض بالعمل في المجموعات المواضيعية المختلفة. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من جانبها، الدعم في تنفيذ أولويات النيباد، التي يقع معظمها في صميم ولايتها، وذلك من خلال الأعمال التحليلية التي تقوم بها والمساعدة التقنية التي تقدمها في مجالات مختلفة، مع التركيز بصورة خاصة على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وقضايا الحوكمة السياسية. وإنجازات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له إنجازات كثيرة موثقة جيدا في هذا التقرير.

١٨٢- وخلال العام الماضي، تمت زيادة تعزيز التعاون المستمر مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لاسيما في مجالات التجارة، والمسائل الجنسانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا، والحوكمة والإدارة العامة، وسياسة الأراضي وتغير المناخ. وشملت المبادرات المشتركة التي اتخذت في عام ٢٠١١ لدعم إنتاج المعارف ونشرها، إعداد ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا''، والتقرير بشأن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية والتنفيذ المشترك لأنشطة مثل عقد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. واستمر في عام ٢٠١٢ اتخاذ مبادرات مشتركة شتى لدعم إنتاج المعارف ووتوزيعها مثل نشر ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا'' و''تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا''، و''تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية''، فضلاً عن التنفيذ المشترك لأنشطة مثل عقد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

١٨٣- وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً الدعم التقني لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران منذ إنشائها عن طريق إيفاد بعثات للدعم القطري، وإعداد وثائق المعلومات الأساسية، والقيام بزيارات لإجراء استعراضات قطرية، وصياغة مشاريع التقارير القطرية، وبرنامج العمل الوطني، وحشد مشاركة أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً، وتعزيز تعلم الأقران فيما بين البلدان المشتركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران عن طريق تحديد أفضل الممارسات في عملية هذه الآلية وتشجيع تكرارها. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم المتواصل لعملية هذه الآلية مما ساهم في زيادة قدرة الدول الأعضاء على إجراء استعراض الأقران وعزز قدرة مختلف أصحاب المصلحة على المشاركة في هذه العملية.

التعاون التقني

١٨٤- التعاون التقني أداة هامة لدعم تنفيذ برنامج العمل الأساسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعروض في الفرع السابق من هذا التقرير. ويضطلع بأنشطة التعاون التقني لدعم أولويات الدول الأعضاء، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز قدرتها على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، في إطار برنامج النيباد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويأتي تمويل أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية وموارد خارجة عن الميزانية يجري التفاوض بشأنها مع جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف. ويسلط هذا الفرع الضوء على التطورات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، في حين تغطى التطورات الأخيرة بشأن تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية وإدارتها في الفصل ٤ من هذا التقرير.

برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني

١٨٥- خلال الفترة قيد الاستعراض، تم تقديم تمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني لدعم عدد من المستشارين المتفرغين والخبراء الذي يعملون بعقود قصيرة الأجل في شعب ومكاتب دون إقليمية مختلفة، وتتمثل مهمتهم الأساسية في تقديم المشورة بشأن خيارات السياسة العامة، وإسداء النصح بشأن

تعزيز الأطر المؤسسية، وتقديم الدعم فيما يتعلق بالمناقشات المتعلقة بالسياسات بشأن القضايا الجديدة والمستجدة، وتقديم التدريب لدعم تنمية قدرات الدول الأعضاء على التصدي للتحديات الإنمائية الحاسمة في المجالات التالية: إستراتيجيات وبرامج من الفقر على أساس الأهداف الإنمائية للألفية؛ وبناء القدرات التجارية والمفاوضات التجارية؛ والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ والإحصاءات؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تعزيز الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للمرأة ؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ وإدارة المعارف؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ والتعمير بعد انتهاء الصراع وتنفيذ النيباد.

١٨٦- وكجزء من الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتشجيع تغيير السياسات العامة وتعزيز القدرات المؤسسية في المجالات المذكورة أعلاه، أوفدت أكثر من ١٥٠ بعثة استشارية إلى ٤٢ بلداً و٨ من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ونظمت ٦٨ حلقة عمل وندوة شارك فيها أكثر من ١٠٠٠ مشارك.

١٨٧- وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدعم من البرنامج العادي للتعاون التقني، ببعثة إلى جنوب السودان، وهو أحدث دولة مستقلة في الإقليم. واتخذت البعثة رفيعة المستوى متعددة التخصصات ، التي حشدت عدداً من المستشارين والموظفين الإقليميين نهجاً شاملاً لدعم هذا البلد وأدى ذلك إلى وضع خطط عملية لخطة عمل منسقة لدعم خطة التنمية الوطنية التي اعتمدتها حكومة جنوب السودان. وكجزء من المساعدة التي قدمتها للجنة الاقتصادية لأفريقيا لجنوب السودان ساعدت اللجنة هذا البلد على تطوير مركز تبادل المعلومات المائية لديه مما أدى إلى تحسين المعلومات بشأن الموارد المائية من أجل تخطيط مشاريع التنمية.

حساب الأمم المتحدة للتنمية

١٨٨- يشكل حساب الأمم المتحدة للتنمية شباك تمويل ثان لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتقدم الجمعية العامة التوجيهات الهامة بشأن استخدامه. ويجب أن تتقيد المشاريع التي تقدم من أجل تمويلها بالمعايير التي حددتها الجمعية العامة ويجب أن تتفق مع الموضوع المقترح للشريحة المحددة. وموضوع الشريحة التاسعة الذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠١٢، هو ''دعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات وسياسات من أجل التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة للجميع''.

١٨٩- وخلال الفترة قيد الاستعراض، سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل توسيع نطاق مجموعة مشاريع بإضافة أربعة مشاريع جديدة إليها يبلغ مجموع ميزانيتها ٤,٨ مليون دولار تمت الموافقة على تمويلها في إطار الشريحة التاسعة وسيجري تنفيذها خلال الدورة البرنامجية للفترة ٢٠١٤، ٢٠١٥. وستلبي مشاريع الشريحة التاسعة احتياجات قدرات البلدان الأفريقية في مجالات مثل الإحصاءات باستخدام أجهزة الهاتف المحمولة واستخدام أجهزة محمولة يدوياً لجمع البيانات؛ والتنبؤ وتخطيط التنمية؛ وإجراء مفاوضات فعالة بشأن العقود في قطاع الصناعة الاستخراجية؛ وتقديم الدعم في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ في عام ٢٠١٢ تنفيذ الشريحة السابعة لمشروع أقاليمي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠١١ بشأن الإدماج الفعال للبلدان النامية في الاقتصادي العالمي عن طريق تقديم المعونة من أجل التجارة.

١٩٠- ومن حيث النتائج، يقوم حساب التنمية بدور مفيد في تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على التصدي لتحديات التنمية الرئيسية في مجالات مثل تطوير أسواق رأس المال في أفريقيا؛ والإحصاءات؛ وإصلاح سياسات الأراضي؛ وتبادل المعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والزراعة المستدامة والتحول الريفي.

الفصل الثالث

القضايا الناشئة عن اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٩١ – يتضمن هذا الفصل موجزاً للمناقشات والنتائج الرئيسية لاجتماعات الهيئات الفرعية للجنة، بما فيها لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية، التي انعقدت منذ آذار/مارس ٢٠١٢. ويسلط الفصل الضوء بصفة خاصة على القضايا والتوصيات الرئيسية التي تمخضت عنها اجتماعات الأجهزة الفرعية والتي يتعين لفت انتباه اللجنة لها من أجل اتخاذ إجراء بشأنها و/ أو للعلم بها. ويتضمن الفصل أيضاً استعراضاً أوليا للاجتماعات التي كان مقرراً عقدها ولكنها لم تنعقد بعد حتى موعد إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير.

١٩٢– يقدم هذا الفصل تقريراً عن الأنشطة الفنية للأجهزة الفرعية التي عقدت اجتماعاتها السنوية خلال الفترة قيد الاستعراض بما فيها: لجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ لجنة الحوكمة والمشاركة الشعبية؛ لجنة التجارة والتعاون الإقليمي والتكامل، التي تمثل الهياكل التشريعية لبرامج اللجنة الفرعية ذات الصلة. ويقدم هذا الفصل أيضاً تقارير عن أنشطة الاجتماعات السنوية للجان الخبراء الحكومية الدولية في المناطق دون الإقليمية التي تستعرض وتوفر التوجيه لأنشطة وبرنامج عمل المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٩٣– عقدت عدة هيئات فرعية للجنة اجتماعاتها النظامية خلال الفترة المستعرضة. ويرد أدناه موجز لأهم نتائج هذه الاجتماعات. ويتضمن الفصل أيضاً استعراضاً للاجتماعات التي كان مقرراً عقدها ولكنها لم تنعقد حتى موعد إعداد التقرير.

ألف – الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة قيد الاستعراض

الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

١٩٤– تتولى لجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة الرقابة التشريعية لبرنامج اللجنة الفرعي المعني بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وانعقدت الدورة الثامنة للجنة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ في أديس أبابا، إثيوبيا. وحضر الاجتماع ما يزيد عن ٢٥٠ ممثلاً من ٤٧ دولة من الدول الأعضاء بالإضافة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الأفريقية والدول الأعضاء المراقبة في الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة.

١٩٥– وتمثلت أهداف هذه الدورة فيما يلي:

١ – توفير منصة لاجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة لمناقشة نتائج مؤتمر ريو+٢٠,

٢ – استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل برنامج اللجنة الفرعي للأمن الغذائي والتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٢ — ٢٠١٣.

٣ – توفير التوجيه بشأن العمل المقبل لعام ٢٠١٣.

١٩٦– ووفرت الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التوجيه كذلك بشأن أولويات برنامج عمل ٢٠١٤/ ٢٠١٥ في سياق الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤ — ٢٠١٥.

١٩٧– وكان أبرز عمل للدورة الثامنة للجنة هو اعتماد آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا للوثيقة الختامية التي ستشكل مساهمة أفريقيا في الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة، عن حالة تنفيذ النتائج الرئيسية لمؤتمر ريو +٢٠، التي تتضمن نقاطاً من قبيل: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ وسائل التنفيذ (تمويل التنمية المستدامة وتطوير ونقل التكنولوجيا؛ وتنمية القدرات)؛ والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٩٨– وبالإضافة إلى ذلك اعتمدت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا توصيات بشأن النتائج الأخرى لمؤتمر ريو+٢٠ التي رأت

أنها تهم أفريقيا، من شاكلة: الالتزامات الطوعية المكملة لوسائل التنفيذ التقليدية؛ وبرنامج بشأن التدابير التي يمكنها أن تتمم الناتج المحلي الإجمالي؛ والاقتصاد الأخضر. وفي سياق هذه النتائج لمؤتمر ريو+٢٠ وافق الاجتماع على توصيات بشأن الجوانب ذات الصلة بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩٩- وأصدرت اللجنة أيضاً التوصيات التالية:

- ينبغي للبلدان الأفريقية التأسيس على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتاحة في التدخلات الخاصة بالأمن الغذائي لتعزيز توفر الغذاء وفرص الحصول عليه.
- ينبغي تعزيز البحوث المحلية لدعم زيادة إنتاج الغذاء، كما ينبغي مواءمة جميع البحوث مع متطلبات تعزيز الإنتاجية الزراعية في أفريقيا مع التركيز بصفة خاصة على صغار المزارعين.
- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تظل على اتصال بالدول الأعضاء عند قيامها بجمع البيانات والمعلومات بغرض التحقق من دقة المعلومات وتماسكها.
- العمل على تعزيز وتطوير سلاسل قيمة إقليمية إستراتيجية للغذاء والسلع الأساسية الزراعية بحيث تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة لفترة السنتين ٢٠١٤ — ٢٠١٥. وينبغي مواءمة ذلك مع نتائج مؤتمر ريو+٢٠ ذات الصلة بتنمية الثورة الحيوانية في أفريقيا.
- ينبغي لبرنامج تغير المناخ أن ينهض بعمله ويركز على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ويعزز تعاونه مع القطاع الخاص والجماعات الاقتصادية الإقليمية.
- ينبغي تعميق عمل مبادرة سياسات الأراضي وإحالته إلى المستويات دون الإقليمية والوطنية. وينبغي لهذا العمل كذلك أن يعزز بناء توافق الآراء بشأن قضايا الأراضي من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة بما يشمل الحكومات والأطراف الفاعلة من غير الدول.

الاجتماع الثالث للجنة الحوكمة والمشاركة الشعبية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٠٠- انعقد الاجتماع الثالث للجنة الحوكمة والمشاركة الشعبية، والذي تناول موضوع *الدولة الإنمائية: ما هي خيارات أفريقيا؟* في أديس أبابا إثيوبيا، في يومي ٢٠ و٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٣. ورمى الاجتماع إلى تحقيق هدفين:

١ – استعراض ودراسة أنشطة اللجنة الاقتصادية في مجال الحكومة والمشاركة الشعبية كما وردت في برنامج عمل ٢٠١٢– ٢٠١٣ واقتراح التوجهات والأنشطة البرنامجية ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠١٤–٢٠١٥.

٢ – مناقشة كيفية تحسين اللجنة لأنشطتها بغية تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجالي الحوكمة والمشاركة الشعبية وإصدار مقترحات في هذا الصدد.

٢٠١- وفي أعقاب المداولات التي جرت بشأن مختلف العروض المقدمة توصل الاجتماع إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

١ – تتسم الحوكمة والمشاركة الشعبية بأهمية أساسية في إحداث التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأفريقية.

٢ – الدولة هي أهم مؤسسة اجتماعية واقتصادية وسياسية في المجتمع. وتتجلى أهمية هذه القضية في تنامي الاهتمام بالدور الإنمائي للدولة في المناقشات الجارية حالياً بشأن الحوكمة والتنمية في أفريقيا؛

٣ – تعرَّف الدولة الإنمائية على أنها الدولة التي بوسعها تنفيذ سياساتها وبرامجها على نحو حازم وموثوق وشرعي وملزم، من خلال نشر الهياكل المؤسسية المطلوبة وتعبئة المجتمع لتحقيق مشاريعها الإنمائية.

٤ – المناقشة بشأن الدولة الإنمائية لا تزال جارية؛

٥ – يجب أن لا تعتبر أفريقيا على أنها استثناء في الخطاب الإنمائي. فالقارة تسلك حالياً نفس المسار الذي سلكته المناطق الأخرى من قبل. بيد أن التحدي الرئيسي

الوحيد الذي تواجهه أفريقيا ولم تشهده المناطق الأخرى هو تحدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ينبغي مناقشته على الوجه الملائم في الخطاب الإنمائي الأفريقي؛

٦ – يوفر إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومبادئ الآلية وعملياتها أساساً ونهجاً تشاورياً لبناء الدولة الإنمائية في أفريقيا من خلال تعزيز الروابط بين الدولة والمجتمع؛

٧ – لكي تتمكن البلدان الأفريقية من تشجيع قيام الدولة الإنمائية الكفؤة والفاعلة هناك حاجة إلى قيادة ملتزمة لبناء مؤسسات قوية لمحاربة استغلال الموارد لمآرب شخصية وإدارة الإصلاحات السياساتية والمؤسسية التي تهدف إلى الترويج لتراكم واستثمار واستغلال الموارد الاجتماعية بصورة سريعة وفعالة.

٨ – تعتمد قدرة الدولة على مواصلة دورها الإنمائي على استقلالها النسبي من مجموعات المصالح القوية. وفي هذا السياق تمثل التدفقات المالية غير المشروعة تحدياً رئيسياً للحكومات الأفريقية يعيق تنفيذ سياساتها الإنمائية المفضية إلى التحول التي تتعارض مع مجموعات المصالح القوية المناوئة لهذه السياسات،

٩ – لكي يتمكن الناس من المشاركة بصورة مجدية في التنمية يجب ضمان توفر حرية التعبير والتحرر من الخوف. ولا يمكن تأمين ذلك إلا من خلال بسط حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها.

٢٠٢– وصدرت توصيات محددة لمختلف الجهات الفاعلة كما يلي:

الدول الأعضاء :

- ينبغي للدول الأعضاء استنباط نظام/ آلية تشاركية ذات طابع مؤسسي لكي يتمكن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة في العملية الإنمائية. ويمكن، للوسائط الإعلامية إذا توفرت لها حرية التعبير وللشراكة بين القطاعين العام والخاص وإتاحة فرصة عظيمة وطريقة أفضل لتعزيز التنمية التشاركية بغرض إحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا؛
- لكي يتمكن المواطنون من المشاركة الفعالة في العملية الإنمائية بما في ذلك الحوكمة ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ بجدية الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بحرية تكوين الجمعيات، والاتفاقية المعنية بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وجميع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بمشاركة المواطنين الفعالة في الاتفاقات التي تكون دولهم أطرافاً فيها.
- ينبغي للدول الأعضاء استكشاف فرص تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بوصفها آلية لتعزيز التنمية التشاركية، في صناعة السياسات وتعزيز النمو إلى جانب كفالة تقديم الخدمات العامة بصورة فعالة ومنصفة.
- ينبغي للبلدان الأفريقية تعزيز جهودها لمحاربة جميع أشكال الإرهاب.

القطاع الخاص

- ينبغي للمسؤولين عن القطاع الخاص الأفريقي تعزيز مساعيهم للتواصل الفعال مع الدولة في تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية النهوض بالتنمية التشاركية في التحول الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في التصنيع وتقديم الخدمات في أفريقيا.

المجتمع المدني

- ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تنظم جهودها وتنسقها لكي تتبوأ مكانتها المستحقة في انتعاش أفريقيا وتحولها وتنميتها، بما في ذلك بروز دولة إنمائية فاعلة، ويشمل ذلك مشاركتها في عمليات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتحقيقاً لهذا الغرض تكتسي تنمية القدرات أهمية حاسمة.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي

- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي مواصلة الترويج للحكم الرشيد وإشراك المجتمع المدني ومشاركة المواطنين في الأنشطة الإنمائية نظراً لأن ذلك يشكل أداة أساسية لتمكين المواطنين من أخذ زمام المبادرة في قضايا التنمية في أفريقيا بوصفهم أطرافاً فاعلة فيها ومستفيدة منها؛
- ينبغي لتقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن أنشطتها أن تركز أكثر على النتائج/ الإنجازات؛

- ينبغي للدراسة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة أن تتضمن توصيات ملائمة للجهات الفاعلة المختصة بهدف الحد من نطاق وآثار هذه الظاهرة أو إزالتها. وينبغي أن يحلل التقرير كذلك مسألة تمويل الأحزاب السياسية في إطار التدفقات المالية غير المشروعة؛
- ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا كفالة أن يكون برنامج العمل الإنمائي لنيباد متماشياً مع التفكير العام بشأن الدولة الإنمائية الجاري حالياً في أفريقيا؛
- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير التدريب لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بشأن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بغرض دعم تنفيذها في إطار ولاية هذه المؤسسات على الصعيد الوطني.

الدورة الثامنة للجنة التجارة والتعاون الإقليمي والتكامل

٢٠٣- انعقدت الدورة الثامنة للجنة التجارة والتعاون الإقليمي والتكامل التي توفر الرقابة التشريعية للبرنامج الفرعي للتجارة والتكامل الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/ فبراير ٢٠١٣، وتناولت موضوع ''*تعميم التكامل الإقليمي على الصعيد الوطني*'' وحضر الاجتماع موظفون كبار وخبراء من الوزارات المسؤولة عن التعاون الإقليمي والتكامل، وممثلون عن مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٢٠٤- وسبق انعقاد الدورة تنظيم حلقة عمل إقليمية عن ''*تعميم التكامل الإقليمي في أفريقيا*''. وحضر جميع المشاركين في اجتماع اللجنة حلقة العمل الإقليمية. واستمع المشاركون لعرض تناول تقريراً لدراسة تضمنت نتائج استقصائية مستفيضة عن التقدم المحرز نحو تعميم برامج التكامل الإقليمي وبروتوكولاته وقراراته وأنشطته في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية للدول الأعضاء.

٢٠٥- واستعرض اجتماع اللجنة التطورات الجارية على الساحة التجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي كليهما، وسلط الضوء على حالات لأفضل الممارسات الخاصة بالتكامل الإقليمي في أفريقيا، وأشاد ببرامج اللجنة السابقة والحالية في مجال التجارة والتكامل الإقليمي. وناقشت الدورة أيضاً أولويات برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٤ – ٢٠١٥.

٢٠٦- وبالتأسيس على نتائج حلقة العمل الإقليمية والمناقشات التي جرت أثناء الدورة، استعرضت اللجنة خيارات السياسات واقترحت عدداً من التوصيات المطلوبة لإيجاد الظروف المواتية لمناخ تجاري أفضل ولتسريع وتيرة التكامل الإقليمي في أفريقيا.

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية للمنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا

٢٠٧- أنعقد الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا في الرباط، المغرب، في الفترة من ٢٦ شباط/ فبراير إلى ١ أذار /مارس ٢٠١٣ وكان موضوعه ''*تعزيز التنوع والتجويد من أجل إحداث التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا*''. وحضر الاجتماع عدد كبير من ممثلي دول الأعضاء السبعة (الجزائر، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السودان، وتونس) بالإضافة إلى ممثلين عن ٩ منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة واتحاد المغرب العربي و١٠ منظمات دولية وإقليمية و٣ وكالات تعاون و٩ بعثات دبلوماسية و١٤ ممثلاً من القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية و٤ من منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن ممثلين للشباب من ٧ دول أعضاء في شمال أفريقا.

٢٠٨- وناقش اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية العديد من المسائل بما فيها النتائج الرئيسية التي خلصت إليها التقارير التالية:

١ – التقرير المعنون ''*الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا في عام ٢٠١٢*'' الذي أعده المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. ويغطي التقرير التطورات التي حدثت مؤخراً على صعيد المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وآفاق المنطقة دون الإقليمية وبلدانها لعام ٢٠١٣.

٢ – وناقش الاجتماع كذلك التقدم المحرز على الصعيد دون الإقليمي في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولاحظ في هذا الصدد أنه في حين قامت جميع البلدان بتقييم التقدم الذي أحرزته لبلوغ الأهداف الإنمائية وفي حين يتوقع أن تحقق معظم البلدان العديد من الأهداف إلا أنه من غير المرجح لأي بلد في المنطقة تحقيق الهدف الأول وعلى وجه الخصوص الغاية ١ ب بشأن العمالة.

٣ – وتداول الاجتماع بشأن تقرير عن ''*برامج العمل الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا*'' الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في رصد التقدم المحرز فيما يتصل بالالتزامات العالمية والإقليمية، وكفالة أن تؤخذ الأولويات دون الإقليمية في الاعتبار بصورة جيدة في عمليات التفاوض على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٤ – وناقش الاجتماع أيضاً التقرير الخاص بأنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/ مارس إلى شباط / فبراير ٢٠١٣، الذي استعرض العمل الذي اضطلع به المكتب بما في ذلك المنشورات والدراسات واجتماعات الخبراء والخدمات الاستشارية وحلقات العمل والحلقات الدراسية.

٥ – وناقش الاجتماع الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة بصفة عامة في عام ٢٠١٢، والورقة التي تناولت إعادة الهيكلة المقترحة بما في ذلك الهيكل التنظيمي الجديد الهادف إلى تمكين اللجنة من التصدي للتحديات الجديدة للقارة.

٦ – وناقش الاجتماع الأنشطة التي نفذت في ''*إطار تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع إتحاد المغرب*'' العربي كما وردت في البرنامج المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٢. وغطت هذه الأنشطة العديد من المواضيع بما في ذلك مواءمة تشريعات الفضاء الالكتروني في المغرب العربي، وإشراك الشباب في الاستراتيجيات الإنمائية وتعزيز تنمية الطاقة المستدامة.

٧ – وتداول الاجتماع بشأن القضايا الواردة في العرض المقدم عن *تيسير التجارة والأداء على صعيد منطقة التجارة الحرة*، الذي أظهر أهمية تدابير تيسير التجارة في داخل الإقليم بالنسبة لحيوية التكامل والتعاون الإقليميين.

٢٠٩– وأصدر الاجتماع التوصيات التالية لمختلف أصحاب المصلحة:

الدول الأعضاء

- جرى تشجيع الدول الأعضاء على تطوير التحريات الاقتصادية لديها ووضع استراتيجيات صناعية تدمج الاقتصاد الأخضر وتعزز التناسق بين الاستراتيجيات الموجودة، وتحدث تنوعاً في الشراكات بما في ذلك الشراكات التجارية والشراكات مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.
- جرى تشجيع الدول الأعضاء على الحد من الأشكال المختلفة لعدم المساواة مثال تلك التي ترتبط بالدخل والجغرافيا ونوع الجنس إلى جانب التدهور المستمر للبيئة والإدارة غير العقلانية للموارد الطبيعية، نظراً لأن هذه المسائل اعتبرت من أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- جرى تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في المؤتمر الإقليمي الأفريقي المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠١٣ في تونس لكفالة مراعاة التحديات والأولويات الإنمائية الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية عند صياغة الموقف الموحد بشأن أولويات أفريقيا الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.
- جرى تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لتيسير التجارة فيما بين بلدان الإقليم بما يؤثر في مجمل سلسة القيمة الخاصة بالمنتجات والخدمات.
- جرى تشجيع الدول الأعضاء على توفير بيئة مواتية لدور أرباب الأعمال الخاصة الإقليميين والاستفادة من المكاسب ووفورات الحجم الناجمة عن إيجاد التآزر بين قدراتها.
- جرى تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة تحديث إجراءات الجمارك وتحسين الهياكل الأساسية وإزالة الحواجز غير التعريفية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما بين بلدان المغرب العربي وبلدان شمال أفريقيا بصفة عامة.
- جرى تشجيع الدول الأعضاء على مواءمة المعايير والقواعد استناداً إلى الاتفاقات الدولية وعلى الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب في الميدان.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- جرى تشجيع اللجنة على مواصلة تحديث قاعدة بياناتها بالمعلومات التي توفرها الدول الأعضاء، وعلى استخدام البيانات الفعلية بدلاً من استخدام المتوسط في تحليلاتها وإلى إرفاق تحليل الأزمات بالآليات المناسبة للتعامل معها بما في ذلك الاستراتيجيات الاقتصادية للتحول وفرص تطوير التجارة الإقليمية.

- أعربت اللجنة عن ارتياحها بشأن نوعية وأهمية الأنشطة والجهود التي يجري القيام بها لتلبية احتياجات الدول الأعضاء، وشجعت المكتب دون الإقليمي على مواصلة جهوده لتنفيذ أنشطة عام ٢٠١٣، وأقرت مشروع برنامج العمل للفترة ٢٠١٤ — ٢٠١٥.
- ورحبت اللجنة بالمبادرات التي اتخذها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن مبدأ ''أفريقيا أولاً'' للتعامل بشكل أفضل مع التحديات التي تواجهها القارة.
- لوحظ أن برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتعاون يساعد اتحاد المغرب العربي على المشاركة في الأنشطة القارية ويعزز الشراكة من خلال دعم تنفيذ أنشطة إتحاد المغرب العربي، ضمن إنجازات أخرى.

الدورة التاسعة والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا

٢١٠- نظم المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من ٢٧ شباط/ فبراير إلى ١ آذر/ مارس ٢٠١٣ في ليبرفيل، جمهورية الغابون، الدورة التاسعة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا مكان موضوعها ''*قضايا وتحديات الاقتصاد الأخضر في وسط أفريقيا*''، في شراكة مع وزارة الاقتصاد والعمل والتنمية المستدامة. وتلقى الاجتماع دعماً مالياً ولوجستياً من حكومة جمهورية الغابون.

٢١١- وكان الهدف من الاجتماع هو مناقشة التحديات الحالية والناشئة أمام تنمية المنطقة دون الإقليمية وتقديم توصيات بشأن مواءمة وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان وسط أفريقيا. وكان من أهداف الاجتماع أيضاً أن يكون بمثابة منتدى لتبادل التجارب بغرض تعزيز دور خبراء الدول الأعضاء والمؤسسات دون الإقليمية، بوصفها هيئات استشارية في الكيانات التي تتبع لها.

٢١٢- وفضلاً عن ذلك، أحاط الاجتماع علماً بالتجارب في مجال الاقتصاد الأخضر، وبالبرامج ذات الأولوية للمؤسسات دون الإقليمية إلى جانب المبادرات والفعاليات التي جرت مؤخراً في اللجنة. وأحيط الاجتماع علماً ببرنامج عمل الاجتماع السنوي السادس المشترك لوزراء الاتحاد الأفريقي للاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الذي سيعقد في أبيدجان، كوت ديفوار في يومي ٢٥ و ٢٦ مارس ٢٠١٣. وسيتناول المؤتمر موضوع ''*التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة*''.

٢١٣- وقدمت اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء:

٢١٤- مواصلة مساعيها، في ختام المناقشات، لإحداث التحول في اقتصاداتها في سياق التنمية المستدامة لتفادي الوقوع في ''مصيدة المواد الأولية''، وذلك:

- تنمية التصنيع الزراعي والصناعة الحرجية لتحسين نوعية النمو وخلق المزيد من فرص العمل؛
- تطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة والاتصالات؛
- افتتاح السوق دون الإقليمية؛
- تحسين بيئة إدارة الأعمال من خلال تعزيز الحكومة.

٢١٥- وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في الدراسات التي تم عرضها، اقترحت اللجنة ما يلي:

- إدماج البيانات الإحصائية المتاحة واتخاذها كأساس تستند إليه التحليلات؛
- خلق المزيد من التآزر بين مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز قدرات البحث والتطوير في مجال الاقتصاد الأخضر على الصعيد دون الإقليمي ؛
- تنظيم حلقة عمل دون إقليمية للترويج لتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٢١٦- وأوصت اللجنة الدول الأعضاء بتطوير حسابات البيئة لتقييم إمكانيات رأس المال الطبيعي، على غرار ا يحدث في الغابون، بغرض صياغة سياسات الاقتصاد الأخضر بصورة أفضل.

٢١٧- وأوصت اللجنة الدول الأعضاء بما يلي :

- مواءمة السياسات المالية البيئية في الدول الأعضاء وكفالة تخصيص الإيرادات المتأتية إلى حماية البيئة؛
- تحسين إدارة المناطق المحمية وخاصة من خلال الإدارة المستدامة لامتيازات استغلال الغابات بغرض تعزيز المحافظة على التنوع الإحيائي؛
- الترويج للموارد البديلة للطاقة بغرض الحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكروبون؛

٢١٨- وأصدرت اللجنة التوصيات التالية الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- إدراج بند في جدول الأعمال لجنة الخبراء الحكومية الدولية القادم تتناول تقييم حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الحالية؛
- التخطيط لوضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات والإلتزامات الصادرة في كل دورة من دورات لجنة الخبراء الحكومية الدولية؛
- الشروع في الأعمال التحضيرية لبرنامج متعدد السنوات لتعزيز التبادل بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا والمكاتب دون الإقليمية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- إدراج موضوع تنظيم دورة دون إقليمية للتوعية بشأن سبل ووسائل تعزيز الشراكة العالمية لتنمية وسط أفريقيا في البرامج التدريبية الجماعية للمكتب دون الإقليمي لعام ٢٠١٣،
- تنظيم اجتماع خبراء مخصص لمواءمة الآليات المؤسسية للشركات بين ''القطاع العام والخاص والمجتمع المدني'' بشأن التعاون الاقتصادي والتنمية في وسط أفريقيا، في إطار الخدمات المقدمة لأجهزة الخبراء الحكومية الدولية؛
- إعداد كتيب عن الاقتصاد الأخضر.

٢١٩- أما بالنسبة للدول والمؤسسات دون الإقليمية فقط أصدرت اللجنة التوصيات التالية:

- الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات؛
- البدء في عملية لإنشاء شبكة مؤسسية للإدارات العامة المشاركة حسب البلد في النهضة الاقتصادية والتنمية في وسط أفريقيا. في هذا الصدد ينبغي لكل دولة عضو إعداد قائمة بالإدارات العامة المعنية بهذا الأمر، وإبلاغ المكتب دون الإقليمي بذلك.
- تجميع مواردها المستخدمة في تنفيذ البرامج المتطابقة؛
- المشاركة بصورة أكبر في تمويل وإدارة لجنة التوجيه والمتابعة لمشروع تعزيز وتوسيع نقل شبكات الكهرباء وتوسيعها.
- الترويج لإنشاء مراكز بحوث استراتيجية تعنى باستغلال إمكانيات المنطقة دون الإقليمية؛
- إتخاذ تدابير لزيادة تبادل المعلومات ذات الصلة بالبرامج والمشاريع والمبادرات الأخرى.

٢٢٠- وأوصت اللجنة الدول بالمشاركة في عملية مواءمة الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين.

٢٢١- وبعد التداول قررت اللجنة الإبقاء على موضوع ''التصنيع والنهوض بالشركات من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في وسط أفريقيا'' للاجتماع القادم للجنة الخبراء الحكومية الدولية. وأوصت اللجنة بالإضافة إلى ذلك بتناول الهدف الإنمائي للألفية رقم ٢ بشأن التعليم كموضوع للتقرير القادم بشأن برامج العمل الإقليمية والدولية.

الاجتماع السابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمنطقة شرق أفريقيا

٢٢٢- انعقد الاجتماع السابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا في كمبالا، أوغندا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ تحت عنوان ''*تعزيز فرص الحصول على الطاقة وتأمينها في شرق أفريقيا*''. وحضر الاجتماع مندوبون رفيعو المستوى يمثلون الدول الأعضاء الأربعة عشر، كما حضره ممثلون عن المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية وخبراء من مختلف المجالات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وممثلون عن السلك الدبلوماسي لوفد الاتحاد الأوروبي والصين واليابان، وتجاوز مجمل الحضور ٢٥٠ مشاركاً.

٢٢٣- وناقشت اللجنة العديد من القضايا المتصلة بولاية وعمليات المكتب دون الإقليمي، بما في ذلك استعراض التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتجارب التي شهدتها مؤخراً المنطقة دون الإقليمية وفي سياق موضوع المؤتمر. وجرى عرض ومناقشة التقارير الرئيسية التالية:

١ – *التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ بشأن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شرق أفريقيا بما في ذلك حالة تنفيذ البرنامج متعدد السنوات/ آلية التنسيق الإقليمي؛*

٢ – *تتبع التقدم المحرز على صعيد تطورات الاقتصاد الكلي والتطورات الاجتماعية في منطقة شرق أفريقيا في عام ٢٠١٢؛*

٣ – *تقرير خاص عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومبادرته الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛*

٤ – وناقش فريقان رفيعا المستوى موضوع *''فرص الحصول على الطاقة وتأمينها في شرق أفريقيا''* و*''التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا: التقدم المحرز وآفاق المستقبل والتحديات''*

٥ – وناقش الاجتماع كذلك مواضيع الاجتماع السنوي المشترك القادم لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والاقتصاد ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المزمع عقده في أبيدجان في آذار/مارس ٢٠١٣.

٢٢٤- وفي خلال هذا الاجتماع واجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة الأربعة والمنتدى الخاص جرى استعراض المنشورات التالية:

١ – *تدفقات التجارة وتوسيع نطاق الأسواق في شرق أفريقيا: آثار تحرير التجارة؛*

٢ – *التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا: توطين وتعميم عملية التكامل الإقليمي وأدواتها ومقرراتها في السياسات الوطنية والأطر القانونية والتنظيمية؛*

٣ – *المبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآليات التصديق الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى: الدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛*

٤ – *الاجتماع التأسيسي لآلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛*

٥ – *فرص الحصول على الطاقة وتأمينها في شرق أفريقيا؛*

٦ – *'' عقدان من تحرير التجارة وتوسيع الأسواق في شرق أفريقيا – نحو جغرافيا اقتصادية جديدة؟''*

٧ – *''التجارة والنمو: هل تختلف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن باقي المناطق؟''*

٨ – *'' التكامل الإقليمي في أفريقيا: توطين وتعميم التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا '' عرض دراسات الحالات الإفرادية لأوغندا ورواندا.*

٢٢٥- واصدر الاجتماع التوصيات التالية لمختلف أصحاب المصلحة

الدول الأعضاء:

- بالنظر إلى أن معدلات الحصول على الطاقة في شرق أفريقيا تبلغ ٢٦ في المائة، وأن استهلاك الطاقة ارتفع بما يزيد عن ٦٧ في المائة خلال العقد المنصرم، وأن أسعار النفط ارتفعت في نفس المدة بما يزيد عن ١٧٠ في المائة، جرى تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز التدابير التي تكفل زيادة فرص الحصول على الطاقة وتأمينها لتعزيز وتسريع التحول الاقتصادي والطموحات بالانضمام إلى مجموعة البلدان متوسطة الدخل؛
- جرى تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لجذب المستثمرين المحليين والخارجيين على حد سواء إلى الاستثمار في مجال توفير الطاقة من خلال زيادة الاستفادة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستخدام الطاقة المتجددة للكهربة الريفية وتبادل التجارب والخبرات فيما بين بلدان المنطقة ومع المناطق دون الإقليمية الأخرى.
- وحث الاجتماع الدول الأعضاء على عدم الاكتفاء بإلقاء الخطب لدعم قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية والقيام بدلا عن ذلك بتخصيص موارد متناسبة من الميزانية إلى هذين القطاعين نظراً لأنهما متخلفان عن باقي القطاعات، مما يشكل مدعاة للقلق بشأن فرص لتسريع وتيرة التحول الهيكلي. من خلال أنماط النمو اللافتة للنظر التي شهدتها المنطقة

- دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى تحسين نوعية التعليم في المنطقة بما يشمل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بغية الوصول إلى مزيج المؤهلات والمهارات المطلوب لتلبية متطلبات السوق ودعم التحول الهيكلي في الدول الأعضاء.

- وفيما يتصل بتنفيذ المبادرة الإقليمية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اعترف الاجتماع بوجود العديد من أوجه التكامل بين المبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والآليات الأخرى من قبيل المبادئ الإرشادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ودعا إلى مواءمة الصكوك لتفادي التكرار والإعياء الناجم عن الإفراط في إصدار الشهادات، كما دعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم التنفيذ المعجل للمبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

- دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى اتباع نهج شامل للحد من تكاليف التجارة لزيادة حجم وقيمة التجارة والنمو في المنطقة دون الإقليمية، بالنظر إلى أن القيود السياساتية (التعريفات والحواجز غير التعريفية) ليست هي التكاليف التجارية الوحيدة التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية.

- جرى تشجيع الدول الأعضاء على إجراء تطوير لقدرات التخطيط في مجال الطاقة؛ ووضع أدوات وأطر للرصد والتقييم؛ وصياغة استراتيجيات لتعزيز الحصول الآمن على الطاقة للجميع؛ واجراء تقييم للمخاطر والتأهب لها من خلال تعميم تغير المناخ في تخطيط الطاقة.

- جرى تشجيع الدول الأعضاء على بناء قدرات ممارسي التعدين الحرفي وأنشطة التعدين الصغيرة واستعراض الأطر القانونية لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأنشطة.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- رحب الاجتماع بالمعلومة الخاصة بإعادة هيكلة اللجنة وأيدها مستعيراً عبارة أدلى بها مشارك من كينيا قال فيها '' إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تسير الآن في الاتجاه الصحيح وتعزف النغمة الصحيحة''.

- شجع الاجتماع اللجنة الاقتصادية على مساعدة المكاتب المختصة في الدول الأعضاء في إنشاء شراكات متينة بغرض إنتاج تقارير فصلية تندرج في إطار الولاية الجديدة للمكاتب دون الإقليمية في الهيكل الجديد.

- شجع الاجتماع اللجنة والدول الأعضاء على الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب لتحسين الإلمام بالمقومات الأساسية للتجمعات دون الإقليمية، ولكفالة استفادة بقية التجمعات دون الإقليمية من المهارات المتوفرة في المنطقة.

- شجع الاجتماع اللجنة على التعاون مع الأمين العام لمنظمة الكوميسا لإنشاء لجنة توجيهية لآلية التنسيق دون الإقليمي بغرض استعراض المشاريع الرئيسية والبدء في عملية استراتيجية لحشد الموارد لخطة أعمال آلية التنسيق دون الإقليمي.

الاجتماع التاسع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمنطقة الجنوب الأفريقي

٢٢٦- عُقد الاجتماع التاسع عشر للجنة الخبراء الحكومية لمنطقة الجنوب الأفريقي بالتعاون مع حكومة زمبابوي في هراري، زمبابوي في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣ تحت موضوع "التصنيع من أجل إحداث التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي: سد الفجوات ". وكان الاجتماع مسبوقاً باجتماع لفريق الخبراء المخصص بشأن الموضوع ذاته، عُقد يومي ٦ و ٧ آذار/مارس ٢٠١٣.

٢٢٧- وقد نظرت لجنة الخبراء في التقارير النظامية الثلاثة التالية التي رفعتها إليها الأمانة:

١- الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠١٢، والتوقعات بالنسبة لعام ٢٠١٣؛

٢- التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية، بما في ذلك مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة .

٣- الأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما نظرت اللجنة في تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص وتوصياته بشأن التصنيع من أجل إحداث التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي.

٢٢٨- وقُدمت كذلك عروض سلطت الأضواء على الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة خلال العام المنصرم ضمن العروض التي قدمتها شُعب اللجنة وهيئاتها التي حضرت الاجتماع:

- مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج؛
- شعبة التنمية الاقتصادية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ؛
- مكتب الشراكة والتعاون التقني
- المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٢٢٩- واعتمدت اللجنة توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص وأحاطت علما بتقرير الأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وأقرت برنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأحاطت اللجنة علماً كذلك بعملية إعادة الهيكلة الجارية داخل اللجنة بهدف دعم الخطة الإنمائية لأفريقيا.

٢٣٠- وأوصت اللجنة الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات في المجالات التالية: '١' إدارة الإيرادات؛ '٢' إضافة القيمة والتصنيع وإيجاد فرص العمالة؛ '٣' التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب الأفريقي؛ '٤' السكان والتنمية المستدامة؛ '٥' تنمية القدرات.

ففيما يخص تحصيل الإيرادات وإدارتها واستخدامها، ينبغي على الدول الأعضاء:

- تعزيز إدارة المخاطر المتعلقة بأسواق السلع الأساسية من خلال الاستخدام اللائق للإيرادات وإنشاء صناديق الثروة السيادية لاستخدامها في وقاية الاقتصادات من الصدمات الاقتصادية العالمية؛
- تعزيز تنويع المنتجات الموجهة للتصدير وكذلك الأسواق من أجل زيادة مستوى التدفقات الكفيلة بتحقيق التنمية الصناعية.

وفيما يبخص إضافة القيمة والتصنيع وإيجاد فرص العمالة، ينبغي على الدول الأعضاء:

- تعزيز إضافة القيمة في قطاعات الموارد الطبيعية بغية تقوية الروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده؛
- الاستفادة من الفرص التي يتيحها القطاع غير الرسمي الكبير من أجل تعزيز التصنيع الشامل وإيجاد فرص العمل اللائق للشباب والنساء.

وفيما يخص التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب، ينبغي على الدول الأعضاء:

- تعزيز التعاون والتجارة بين بلدان الجنوب للحد من الآثار السلبية للتطورات الاقتصادية العالمية؛
- تعزيز التكامل الإقليمي للاستفادة من وفورات الحجم التي تتيحها سلاسل القيمة الإقليمية؛

وفيما يخص معالجة قضايا السكان والتنمية المستدامة، ينبغي على الدول الأعضاء:

- إدراج قضايا السكان في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية المستدامة.

وفيما يخص بناء القدرات، ينبغي على الدول الأعضاء:

- الاستفادة من فرص التدريب في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتاحة لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط .
- زيادة الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والعلم والتكنولوجيا والابتكار.

باء - استعراض أولي للاجتماعات المقررة

الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية لمنطقة غرب أفريقيا

٢٣١- عقد فريق الخبراء للمكتب دون الإقليمي لمنطقة غرب أفريقيا اجتماعه السادس عشر يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣ في أبيدجان، كوت ديفوار، وكان موضوعه "النمو الأخضر من أجل تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في منطقة غرب أفريقيا". وحضر الاجتماع مندوبون يمثلون جميع دول غرب أفريقيا تقريباً، وكذلك ممثلون عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، و الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والباحثون،

والأكاديميون، ووسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في كوت كوت ديفوار..

٢٣٢- وأتاح الاجتماع الفرصة لمناقشة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخرا في غرب أفريقيا وأهم التحديات التي ينبغي مواجهتها . كما أتاح الفرصة لإصدار توصيات للتعجيل بالنمو بغرض إحداث تحول سريع للمنطقة دون الإقليمية. وتحقيقاً لهذا الغرض، نظر المشاركون، بالإضافة إلى تقرير أنشطة المكتب، في التقرير عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وأشاد المشاركون بالأداء الجيد على صعيد الاقتصاد الكلي الذي حققته بلدان المنطقة دون الإقليمية. وعلى الصعيد الاجتماعي تم إعطاء عناية خاصة إلى الوضع المقلق لسوق العمل في غرب أفريقيا. وأعرب المشاركون عن قلقهم البالغ إزاء أوجه الضعف الهيكلي بالمنطقة خاصةً الاعتماد المفرط على المواد الأولية للتصدير والظروف المناخية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أزمات اجتماعية سياسية ناجمة عن العجز في مجال الحوكمة في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية مما أدى إلى تفشي مناخ انعدام الأمن .

٢٣٣- تناول التقرير الموضوعي الاقتصاد الأخضر بوصفه وسيلة لتنمية المنطقة بصفة مستدامة والمساهمة في الجهود العالمية للحد من آثار تغيّر المناخ في نفس الوقت. وبالمثل، جرى كذلك عرض رؤية الاتحاد الأفريقي بشأن الاقتصاد الأخضر كما تم عرضها في مؤتمر ريو + ٢٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعقب ذلك تبادل لوجهات النظر والتجارب الناجحة في تنفيذ الاستراتيجيات التي ترتكز على الاقتصاد الأخضر. وأسهمت المناقشة في تعزيز المعارف بشأن النمو الأخضر كما أتاحت الفرصة لإعطاء معلومات مبسطة وعملية لإدماج هذا النهج في استراتيجيات السياسات العامة. بيد أن المشاركون أشاروا إلى التحديات الكبيرة وأضافوا أن أفضل الاستراتيجيات الواقعية للمنطقة دون الإقليمية تتمثل في خلق فرص العمل وزيادة الإيرادات ورفع مستوى قيمة المنتجات الزراعية وإشراك الفئات الضعيفة في الآفاق الاقتصادية وتوليد إيرادات من شأنها تمكين الحكومات من الاستثمار الفعال في التنمية.

٢٣٤- ونظر الخبراء كذلك في التقرير الخاص بتنفيذ برامج العمل الإقليمية والدولية، الذي ركز هذه السنة على التعليم في غرب أفريقيا انطلاقاً من الغاية الثانية من الأهداف الإنمائية للألفية من منظور إيجاد القدرات اللازمة لإحداث التحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة. وأحاط المشاركون علما بالجهود المبذولة لتنفيذ برامج نيباد في مجال الزراعة والهياكل الأساسية في غرب أفريقيا. وشجعوا الدول على مواءمة مناهجها التدريبية بغرض تيسير حركة العوامل، الأمر الذي يشكل بعداً هاماً لحرية حركة الأفراد في المنطقة دون الإقليمية.

٢٣٥- وشدد المشاركون على ضرورة أن تواصل الدول جهودها لإحداث التحول الهيكلي لاقتصاداتها وخاصة من خلال إعطاء الأولية للقطاع الزراعي. وطلبوا من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية تعميق التكامل في المنطقة دون الإقليمية مع مراعاة التزاماتها في هذا المجال ومواءمة سياساتها القطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي لديها.

الفصل الرابع

تعزيز إدارة البرامج والموارد من أجل تحقيق نتائج أفضل

٢٣٦ - في عام ٢٠١٢، حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدماً مطرداً في الجهود التي بذلتها من اجل تعميم ثقافة جديدة لأداء الأعمال وتحقيق نتائج لزيادة الفعالية التنظيمية والمساءلة بما يتماشى مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج. ويتضمن هذا الفرع من التقرير معلومات عن التدابير التي اتخذت لإقامة منظمة يسودها المزيد من الشفافية والمساءلة وقائمة على النتائج، مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز التخطيط التشغيلي والاستراتيجي؛ وتحسين العمليات الإدارية وتعزيز الشراكات من أجل تحسين تعبئة الموارد وإدارتها.

ألف- تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج

٢٣٧ - خلال العام الماضي، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خطوات ملموسة لتعزيز التخطيط الاستراتيجي داخل المنظمة وفي جميع أنحاء الإقليم معاً. وعلى الصعيد الداخلي وضع نهج جماعي وشامل لإعداد البرامج. وبعد عقد عدد من جولات التخطيط الاستراتيجي واجتماعات العمل الثنائية مع الشعب والمكاتب دون الإقليمية خلال العام، أعد مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج ميزانية برنامجية مقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤ — ٢٠١٥ حددت أولويات العمل المقترحة والأنشطة البرامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين القادمة. وقد تم فيما بعد تنقيح هذه الوثيقة مع الإطار الاستراتيجي/الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤ — ٢٠١٥ المعتمدين لتحقيق تواؤمهم مع التوجه الاستراتيجي الجديد وهيكل البرنامج الجديدين للجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما تم تحسين صياغة النتائج المتوقعة والأهداف والمؤشرات خلال عدة اجتماعات عقدت لجعلها ملائمة أكثر لبرامج العمل.

٢٣٨ - وبغية إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الاعتماد على النتائج، نظمت اللجنة حلقتي عمل للتدريب على الإدارة القائمة على النتائج خلال العام. واستهدفت حلقة العمل الأولى منهما، التي عقدت في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، موظفي المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتم تنظيم حلقة العمل الثانية، التي عقدت في تشيزامبا، زمبابوي، لموظفي المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومكاتب خارجية مختارة تابعة للكوميسا في هذه المنطقة دون الإقليمية. وجاءت هذه الحلقة استجابة لطلب قدمته أمانة الكوميسا وتضمنت وحدات بشأن: المبادئ الأساسية للإدارة القائمة على النتائج؛ والإدارة القائمة على النتائج وإدارة المعارف؛ والتخطيط للنتائج؛ والرصد؛ واختيار المؤشرات؛ والتقييم؛ ونظم الرصد والتقييم ونظم المعلومات الإدارية.

٢٣٩ - وبالإضافة إلى متابعة اللجنة إجراء تحسينات مستمرة في تخطيط البرامج خلال العام، بذلت جهوداً من أجل تعزيز تقييم البرامج والمشاريع. وهي تستعد لإجراء تقييمات إستراتيجية شاملة تغطي كامل نطاق برنامج عمل اللجنة، مع التركيز على الربط بين أهداف البرنامج والإنجازات المتوقعة وخطة العمل والأثر المترتب عليها.

٢٤٠ - وفي عام ٢٠١٢، أنشأ مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج محفل إدارة المعارف والتعلم الالكتروني التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو أحد الموارد المتاحة على الإنترنت فيما يتعلق بمنتجات المعارف الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك المنشورات والسياسات الرئيسية. ويتضمن هذا المحفل أيضاً دراسات قطرية موجزة وبيانات إحصائية محددة بشأن عدد من مؤشرات التنمية، بما في ذلك: ٣١ مؤشراً من المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تغطي بيانات اجتماعية اقتصادية لـ ٥٣ بلداً أفريقيا من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١؛ ودراسات قطرية موجزة

وتقارير اقتصادية شاملة عن ٥٣ من مجموع ٥٤ بلداً أفريقيا (باستثناء الصومال)؛ وجماعات للممارسات ومنتديات على الإنترنت تركز على قضايا الساعة المدرجة على جدول أعمال التنمية في أفريقيا.

٢٤١ – وقد عقدت عدة اجتماعات لرؤساء تخطيط البرامج في اللجان الإقليمية الخمس خلال العام لمناقشة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك وصياغة موقف مشترك، لا سيما بغية تعزيز البعد الإقليمي في أعمال التنمية في منظومة الأمم المتحدة.

باء– تحسين خدمات الدعم من أجل تنفيذ البرامج بفعالية

٢٤٢ – تم الوصول إلى العديد من المعالم الرئيسية في عام ٢٠١١ كجزء من الجهود المستمرة التي يجري بذلها لمواصلة تحسين خدمات دعم البرامج في مجالات مثل إدارة الموارد البشرية والمالية، والخدمات العامة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والمنشورات وخدمات المؤتمرات.

٢٤٣ – وقد ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم منذ فترة طويلة التشغيل الآلي لعملياتها، من أجل تعزيز إنتاجية الموظفين؛ وتقديم البيانات والمعلومات إلى صناع القرار في الوقت المناسب؛ وخفض التكاليف التشغيلية؛ والانتقال نحو منظمة الكترونية غير ورقية وملائمة للبيئة. وفي هذا الصدد، واصلت شعبة الشؤون الإدارية تحسين عملياتها الإدارية وعمليات الأنشطة التي تقوم بها للاستعداد لنشر وتنفيذ نظم شاملة لجميع وحدات المؤسسة مثل نظام أوموجا (نظام تخطيط الموارد في المؤسسة). ويتوقع تنفيذ النظام بالكامل في اللجنة بحلول تموز/يوليه ٢٠١٤. كما واصلت اللجنة تحقيق التشغيل الآلي للعمليات التجارية المتعلقة بإدارة حسابات القبض والتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، فضلاً عن خدمات الجرد والبروتوكول. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي نشر نظم جديدة، مثل نظام إدارة الوثائق والمؤتمرات والمنشورات إلى إجراء تحسينات كبيرة على سير إجراءات العمل فيما يتعلق بالوثائق. وبالمثل، من شأن التحسينات التي تم إدخالها على إدارة الشبكة، والشؤون الإدارية، والأمن، مثل التوقيع مرة واحدة للوصول إلى جميع خدمات الشبكة، أن يحافظ على الوصول الآمن للغاية إلى الموارد المأذون بها في حين يحسن تجربة المستعمل للشبكة. وقد أجريت تحسينات كبيرة في القدرة على الاتصال داخل مجمع اللجنة في أديس أبابا عن طريق نشر الاتصال اللاسلكي بالإنترنت. وتم أيضاً رفع مستوى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الإقليمية الثلاثة (المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا والمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا والمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي) والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٢٤٤ – كما وسعت اللجنة نطاق أنشطة مختلفة تضطلع بها لدعم مبادرات إدارة التغيير على صعيد منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحسين الرقابة الداخلية على البيانات المالية وشفافيتها واتساقها وقابليتها للمقارنة ويعتبر هذا من عناصر الإصلاح الرئيسية داخل الأمم المتحدة. ومن المقرر أن تعتمد اللجنة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من كانون الثاني / يناير ٢٠١٤. وبالمثل، تم خلال العام تنفيذ نظام إدارة المحفوظات والسجلات الجديد، الذي أثنت وحدة التفتيش المشتركة ومقر الأمم المتحدة عليه باعتباره ممارسة من أفضل الممارسات التي يمكن أن تعتمدها مكاتب الأمم المتحدة الأخرى.

٢٤٥ – وتم القيام بعدد من المبادرات خلال العام لتوجيه المنظمة نحو الحياد المناخي. ومن أهم هذه المبادرات الأخذ باستخدام الورق المعاد تدويره بنسبة ١٠٠ في المائة من النفايات بعد استهلاكه، لما يحد من الاعتماد على استخدام الورق المصنوع من الأخشاب الخام؛ وشراء مطبعة للطباعة بأربعة ألوان تتميز بالكفاءة التكنولوجية أدت أيضاً إلى تقليل الفترة السابقة للإنتاج وتكاليف الإنتاج والقضاء على الحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية؛ واتخاذ تدابير للحد من استهلاك الورق بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٢.

٢٤٦ – وأحرز مركز الأمم المتحدة للرعاية الصحية تقدماً جديراً بالثناء خلال العام من أجل توفير مجموعة واسعة من الخدمات الطبية. وقد حصل هذا المركز على جائزة برنامج الأمم المتحدة للرعاية لعام ٢٠١٢ لتعزيز اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق استعمال الفحص الطوعي الدوري لجميع الموظفين ومعاليهم الذين يقومون بزيارة المركز.

٢٤٧ – وتم إجراء تغييرات مبتكرة في الترتيبات المؤسسية والمالية وتعزيز إدارة المشاريع في مشروع تشييد مرافق المكاتب الجديدة مما أدى إلى التعجيل بوتيرة التقدم المحرز خلال الفترة قيد الاستعراض. وعلى الرغم من عدم الوفاء بالموعد المستهدف لاستكماله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فقد استطاع المقاول استيراد أكثر من ٩٠ في المائة من المواد اللازمة لإنهاء المباني وتسليمها في الموقع. كما أتاحت عملية إعادة هندسة قيمة المشروع إلى تحقيق وفورات كبيرة دون المساس بالنوعية أو أهداف المشروع القابلة للتحقيق. ومن المتوقع أن يكفل الزخم الذي تم اكتسابه

نتيجة إجراء هذه التغييرات الحاسمة إنجاز المشروع خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. وسيوفر المشروع أماكن مكاتب لموظفين يقدر عددهم بنحو ٦٠٠ موظف من خمس منظمات تابعة للأمم المتحدة. وتمشياً مع التزام الأمم المتحدة بتخفيف آثار تغير المناخ، يصمم المبنى بحيث يكون مواتياً للبيئة حيث سيجري تشغيل أنظمة التدفئة والتهوية والتبريد في معظمها باستخدام الطاقة الشمسية ومفهوم الحيز المفتوح الذي اعتمد كي يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة.

٢٤٨ – وقد أولت المنظمة اهتماماً طال انتظاره منذ أمد بعيد للتخفيف من حدة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وواصلت العمل من أجل زيادة المرونة التنظيمية والاستجابة للأزمات. وفي هذا الصدد، تم استكمال خطة استمرار عمليات اللجنة وتمت الموافقة عليها بعد إجراء مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ بنجاح تدريبات محاكاة لعمل الموظفين عن بُعد شمل الموظفين الأساسيين وتدريبات للتدريب على التصرف في حالة وقوع إصابات جماعية/حالات طوارئ طبية. واضطلعت المكاتب دون الإقليمية بأنشطة لضمان التأهب في حالات الطوارئ/الأزمات عن طريق صيانة/اختبار جميع المعدات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز تنسيق تدابير السلامة والأمن، وإجراء تدريب للموظفين على الإسعافات الأولوية.

٢٤٩ – وواصلت اللجنة تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة عن طريق تعزيز برامجها المخصصة للتدريب وتنمية القدرات، وتقديم أحدث المعارف والمهارات، واستكشاف نهج تدريب أكثر ابتكاراً وفعالية من حيث التكاليف، وتوسيع نطاق برامج التدريب التي تقدم عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، استخدمت اللجنة برنامج الأمم المتحدة الشامل للتعلم الإلكتروني (SkillPort) لتقديم موارد ودورات على الإنترنت.

٢٥٠ – وتم نشر أداة جديدة لإدارة الأداء على بوابة الموارد البشرية للأمم المتحدة (إنسبيرا) وبدأ القيام بحملة لإنفاذ الامتثال لها وذلك لتذكير الموظفين بالمسؤوليات الفردية التي يتحملونها. وأُنشئت لجنة التفاوض المشتركة التي تجمع بين اتحاد الموظفين وإدارة اللجنة؛ ومختلف لجان إدارة شؤون الموظفين وهي فريق الرصد المشترك، وفريق طعون الأداء، والفريق المعني بالتحرش والمظالم بعد إعادة تنشيطه.

٢٥١ – وسيستمر في عام ٢٠١٣ إجراء هذه التحسينات في تقديم الخدمات والتوجه نحو خدمة المتعاملين، وذلك كجزء من إعادة تركيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتصحيح مسارها عن طريق إعادة تصميم عمليات الأعمال التجارية لتبسيط سير العمل وتحديث العمليات. وسيؤدي إجراء المزيد من التحسينات إلى تخفيض تكاليف المعاملات وحسن التوقيت وتقديم خدمات أفضل.

جيم– تعزيز الشراكات والتعاون التقني

٢٥٢ – من الأهمية بمكان تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية تكون كافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة لدعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها اللجنة عن طريق تقديم المساعدات التقنية ومبادرات بناء القدرات، وذلك من أجل تحقيق النتائج وأكبر أثر ممكن لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٢، أحرزت اللجنة تقدماً كبيراً في إقامة شراكات منصفة تقوم على المساءلة والمصالح المتبادلة. وبناء على ذلك، تم تعزيز المساءلة، سواء تصاعدياً أو تنازلياً، عن طريق الحوار وزيادة الشفافية وتقديم التقارير في الوقت المناسب وعقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء لرصد واستعراض أداء المشاريع. وتشهد اللجنة أيضاً استمرار حدوث تحسن ملحوظ في علاقتها مع الشركاء الحاليين وفي إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من الشركاء الجدد، مما يحسن مجموعة الموارد المختلفة التي توضع تحت تصرف اللجنة. ومن الإنجازات البارزة التي تحققت خلال العام الماضي في هذا الصدد الدعم التمويلي الذي تم الحصول عليه من حكومة استراليا لإنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن.

٢٥٣ – ولا يزال منتدى شركاء اللجنة الذي يعقد مرتين في السنة يشكل محفلا هاماً للتفاعل والحوار بين اللجنة وشركائها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تنظيم منتديين (في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢) من أجل استعراض النتائج التي تحققت والتحديات التي صودفت والدروس المستفادة أثناء تنفيذ البرامج. وتمت أيضاً مناقشة التدخلات التي قامت بها اللجنة في العديد من المجالات المواضيعية مثل الحوكمة وتغير المناخ والتجارة والتكامل الإقليمي وغيرها مما تحتاجه القارة من اجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وناقش المنتديان أيضاً تعبئة موارد اللجنة وإستراتيجية الإدارة، والحاجة إلى اتخاذ نهج أكثر مرونة بشأن ''دعم الميزانية''، وقُدمت مقترحات عملية بشأن اتخاذ ترتيبات وإقامة شراكات تعاونية في العديد من المجالات الرئيسية في برنامج عمل اللجنة. وبالمثل، واصل الفريق العامل التقني لشركاء اللجنة العمل كواسطة هامة لزيادة التفاعل وتبادل الأفكار والمعلومات بصورة منتظمة بشأن مختلف المجالات المواضيعية في برنامج عمل اللجنة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم عقد ستة اجتماعات للفريق العامل التقني وتمت

مناقشة مسائل تتصل بخطة تنفيذ البرامج لعام ٢٠١٢ وتقييمها وإعداد التقارير عنها.

٢٥٤ - ووفقاً لترتيبات التمويل المشتركة الثانية مع الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة والنرويج، كلفت اللجنة إجراء تقييم مستقل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لآثار التدخلات المموَّلة من ترتيبات التمويل المشتركة على تعزيز قدرات الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. كما قيم التقييم مدى فعالية وكفاءة آلية عمل ترتيبات التمويل المشتركة، وشمل ستة بلدان (إثيوبيا ، وبوتسوانا، ورواندا، والسنغال، وغابون، والمغرب) وأربعة جماعات اقتصادية إقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي).

٢٥٥ - وأكدت النتائج التي توصل إليها التقييم أن التدخلات التي جرت عبر أربعة برامج فرعية اتُخذت كعينة لخطة عمل اللجنة كانت مناسبة من حيث إطارها وسليمة من الناحية الإستراتيجية. وخلص التقييم إلى أن منتجات المعارف الصادرة عن اللجنة تحقق تأثيراً على مختلف الأصعدة. وفي حين كان لبعضها تأثير مباشر على صنع السياسات، ترتبت على بعضها الآخر نتائج موجهة أكثر نحو العمليات وتحركها دوافع لصالح المواطنين.

٢٥٦ - وجرى التوصل إلى استنتاج آخر مفاده أنه ثبت أن آلية ترتيبات التمويل المشتركة شكلت مبادرة مفيدة لنجاح تنفيذ خطة عمل اللجنة للفترة ٢٠١٠ — ٢٠١٢ حيث أنها أدت إلى خفض تكاليف إدارة الأموال مما أدى إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد التي ساهم بها الشركاء في ترتيبات التمويل المشتركة. واتفق كل من شركاء التمويل والتنفيذ على أن التحديات المرتبطة بترتيبات التمويل المشتركة الحالية تقدم دروساً مفيدة يلزم مراعاتها لدى وضع تفاصيل الجولة القادمة لدعم اللجنة في سياق خطة عمل الفترة ٢٠١٣ — ٢٠١٥، التي يجري إعدادها في إطار الإصلاح الجاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا.